وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945
قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ
تخصص: تاريخ عام



التعذيب في المعتقلات أثناء الثورة من 1955– 1962 من خلال نماذج

معتقل قصر الطير، الشلال، الجرف

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

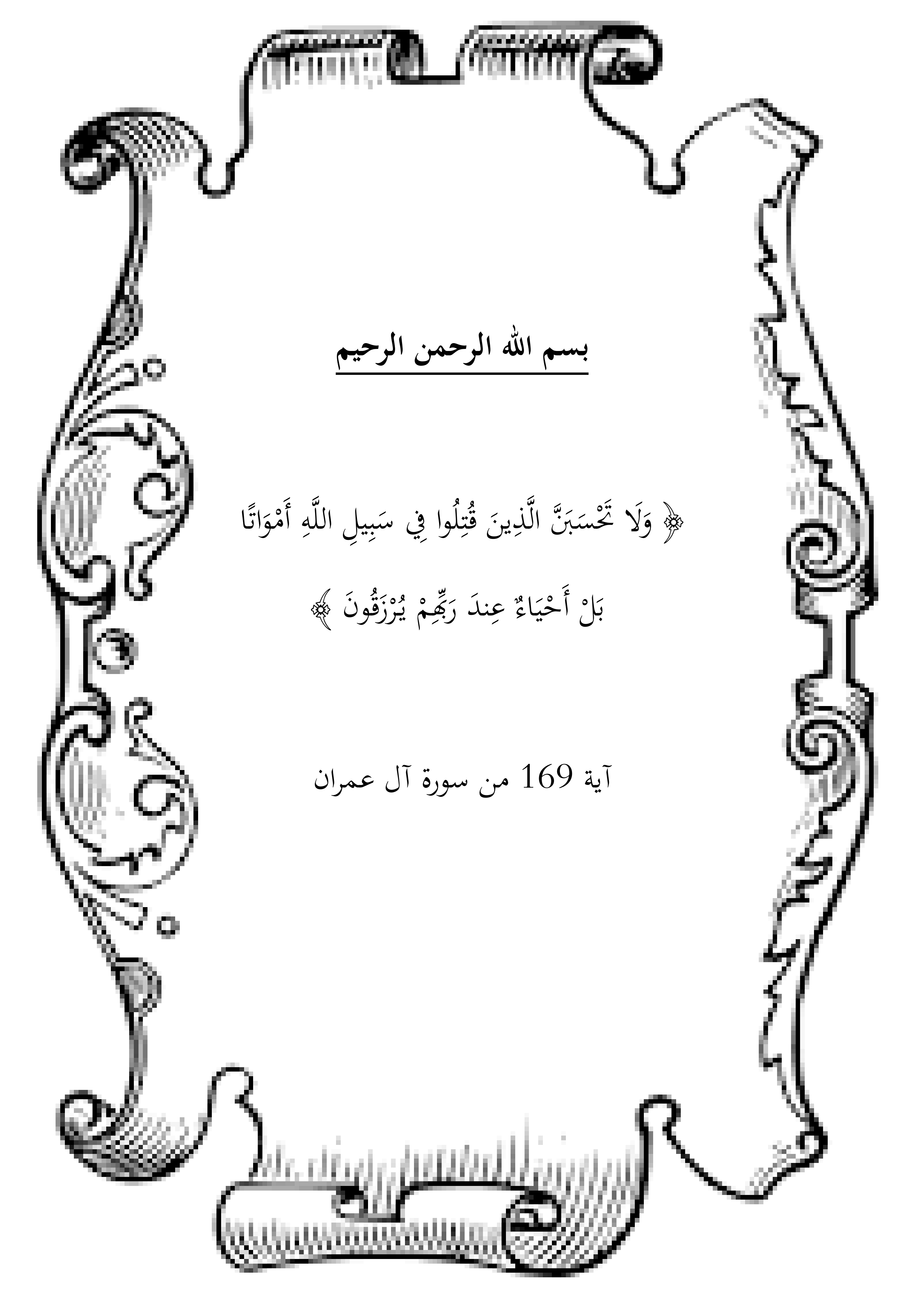
من اعداد الطالبتين
✓ جزيرة مصباح
✓ سمية بزايدية

تحت اشراف الاستاذ:
د. محمد شرقي

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ.السبتي.بن شعبان	أستاذ مساعد - أ -	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د. محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ.عبد الكريم قرين	أستاذ مساعد - أ -	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2017-2018 / 1438-1439



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا

بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾

آية 169 من سورة آل عمران



شكر وتقدير

إن الحمد والشكر لله أولا وقبل كل شيء الذي أنار دربنا وفتح لنا أبواب العلم وأعاننا ووفقنا للإنجاز هذا العمل المتواضع.

ونتوجه بالشكر الخاص والعرفان إلى الذي أبصرنا بنور بصريته مشرفا على هذا العمل منذ بدايته

إلى نهايته أستاذنا القدير والمحترم «**شرقي محمد**» الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه القيمة فنحن ممنونون له بهذا العرفان فألف شكر أستاذنا الفاضل وجزاك الله كل خير ويمن وبركة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى اللذين رفعهم الله بالعلم وخصهم به أساتذتنا الأفاضل.

إلى كل أساتذة قسم التاريخ دون استثناء

بجامعة 8 ماي 1945 قالمة.

ونشكر كل من ساهم في هذه الرسالة من قريب وبعيد.



التعذيب في المعتقلات أثناء الثورة من 1955– 1962 من خلال نماذج معتقل قصر الطير، الشلال، الجرف

خطة البحث

مقدمة:

تعد الثورة الجزائرية من أعظم الثورات التي شهدها العالم في القرن 20 م . فهذه الثورة التي أطاحت بالدولة الفرنسية قد كانت انموذجا في تاريخ حركات التحرر العالمية ، إذ ميز المسار التاريخي بالجزائر منذ دخول فرنسا إليها كدولة مستعمرة وغازية عدة ثورات متتالية في كل أرجاء الوطن والتي مهما اختلفت في صفاتها وخصائصها واسلوبها. إلا أن هدفها يبقى واحدا وهو إخراج المستعمر الغاشم من الجزائر –وتحقيق الاستقلال– إلى غاية 1954 حين اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر، هذه الأخيرة التي جاءت لتنهي خرافة الجزائر فرنسية حيث تميزت عن باقي الثورات السابقة بالشمولية في الانتشار والدقة في التخطيط والتنظيم والسرعة في التنفيذ، فأدخلت بذلك الفزع والرعب داخل صفوف المستعمر الفرنسي مما أدى بهذا الأخير إلى الإسراع في تطبيق سياسة القمع والعنف والتعذيب والإبادة بشكل واسع.

إن هذه السياسة التي مارستها السلطات الفرنسية الاستعمارية لقهر الجزائريين ليست وليدة الثورة الجزائرية، وإنما تمتد جذورها إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، فتاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر مليء بالجرائم ضد الإنسانية. فهذه السياسة كانت تهدف من ورائها فرنسا إلى تثبيت وجودها بشتى الطرق والأساليب وإجبار الشعب الجزائري على الخضوع والاستسلام فكلما زادت المقاومة قوة زادت فضاعه الجرائم الفرنسية، ويع د التعذيب في المعتقلات أحد مظاهرها ، حيث استخدمته فرنسا كأداة حربية فعالة في التنكيل بالجزائريين وللحصول على المعلومات الخاصة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية، إن التعذيب يعد من أخطر الوسائل التي استخدمت ضد الشعب الجزائري . حيث لم يكد يسلم منه أحد ، وتعد المعتقلات وغيرها من السجون ومقرات الوحدات العسكرية القلاع الرئيسية التي تشهد على ذلك حيث انتشرت مراكز التعذيب والمعتقلات في مختلف أرجاء الوطن الجزائر خلال الثورة الجزائرية.

إن البحث في السياسة التعسفية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وما اقترفته في حق الجزائريين من ظلم وتجاوزات، وما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية في حقهم وحق مقدساتهم من أهم الأبحاث التي تسلط الضوء على تجاوزات الاستعمار الفرنسي بالجزائر وتكشف حقيقة جرائمه وتفند ادعائاته القائل بدوره الحضاري في الجزائر، ذلك لأنها تستند بالدرجة الأولى إلى أحداث واقعية دونها ضباط جيش الاحتلال في كتاباتهم وتباهوا بما ارتكبوه من جرائم وبالتالي شهدوا على أنفسهم وأفعالهم.

وانطلاقا مما تقدم فإن موضوع رسالتنا الموسم بـ: «التعذيب في المعتقلات اثناء الثورة من 1955 إلى 1962 من خلال نماذج»، يتناول بالدراسة الجرائم التي ارتكبتها فرنسا من خلال جلاديها في حق المعتقلين الجزائريين من أجل إرباك المقاومين وإرعابهم ودفعهم إلى سرعة الاستسلام ومنعهم من مجرد التفكير في الثورة.

* **أهمية الدراسة**: تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في:

– التعريف بالسياسة الفرنسية في الجزائر خلال الثورة الجزائرية عن طريق الإشارة إلى التعذيب في المعتقلات كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات ليتطور بتطور الثورة وليصبح مؤسسة قائمة بذاتها.

* **دواعي اختيار الموضوع**: يعود اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

✓ **الأسباب الذاتية**:

* الرغبة في إنجاز بحث تاريخي أكاديمي حول جرائم الاستعمار الفرنسي للرد على الجاحدين والناكرين للجرائم خاصة عند بعض الساسة الفرنسيين الرافضين لمطالب الجزائريين بالاعتذار عن الجرائم التي إرتكبتها دولتهم أثناء فترة الاستعمار في حق الجزائر.

* اتخاذ جل الساسة قضية التعذيب والإبادة والانتهاكات موضوع ا يثيرونه عند كل رئيسيات فرنسية لتحقيق غاياتهم التي ما إن يصلوا إليها حتى ينغلق ملف التعذيب من جديد.

* رغبتنا في التعريف بحقيقة التعذيب الذي تعرض له الجزائريون في المعتقلات وتسليط الضوء على الأساليب التي استعملتها فرنسا للقضاء على الثورة.

* معرفة مدى تضحيات الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال.

✓ **الأسباب الموضوعية**:

* محاولة إبراز سلوك الجيش الفرنسي في فترة الاستعمارية التي لطالما تغنى ساسته بمبادئ «الحرية. الإخاء والمساواة»

* تفنيد جملة الأكاذيب التي نشرها بعض جنرالات فرنسا وغيرهم والهادفة إلى تزييف حقائق الجرائم المرتكبة في الجزائر.

* محاولة إثبات كتابات المؤرخين الفرنسيين الذين كشفوا عن حقائق الجرائم الفرنسية المرتكبة في حق الجزائريين والتي أنكرتها السلطات الفرنسية بداعي اعتمادهم على الأرشيف والشهادات المزورة، ومن أبرز هؤلاء المؤرخين رافيلا برانش التي اعتمدنا عليها وغيرها من المؤرخين الذين لم يسعفنا الحظ للاطلاع عليهم.

✓ **إشكالية البحث:**

للغوص في أغوار هذا الموضوع ودارسة مختلف جوانبه انطلقنا من إشكالية رئيسية تتمحور حول:

– انتهاكات فرنسا لحقوق الإنسان بالجزائر وقيامها بجرائم التعذيب في المعتقلات أمام نفيها لتلك الجرائم ؟

– ولإعطاء صورة أوضح للموضوعنا ارتأينا طرح تساؤلات اخرى تساعدنا على البحث فيه من بينها:

– كيف تسارعت وتيرة إنشاء وتحويل بعض المراكز إلى معتقلات وخاصة مع اندلاع الثورة الجزائرية ؟

– كيف عاش المعتقلين أيامهم داخل المعتقلات قبور الحياة ؟

– إلى أي مدى تفننت فرنسا في تعذيب الجزائريين ؟ وكيف كانت ردود الفعل على ذلك ؟

–وفيما تتجلى الأسس القانونية للمسؤولية الدولية لفرنسا ؟

– وما هي أبرز المعتقلات التي لاتزال شاهدة على صور التعذيب الجهنمية بالجزائر أثناء الثورة ؟

حدود الدراسة اما فيما يخص الاطار المكاني لهذه الدراسة فهو محدد في الوطن **الجزائر** ويمتد من سنة **1955** الى **1962**

أهداف الدراسة

– محاولة تدعيم مكتبتنا بعمل عن هذا الموضوع يسد بعض النقص الملاحظ فيه.

– التذكير الدائم بجرائم فرنسا المرتكبة أثناء الثورة حتى لا تكون في طريق النسيان.

– تسليط الضوء على بعض الآليات القانونية لمقاضا ة فرنسا الاستعمارية على ما ارتكبته في حق الشعب الجزائري.

منهج الدراسة:

أنا فيما يخص المنهج المعتمد في الدراسة فقد اعتمدنا على منهجين هما:

المنهج الأول: المنهج التاريخي الوصفي فمن خلاله قمنا بوصف وسرد أحداث ووقائع التي أدت إلى إنشاء المعتقلات واتخاذ التعذيب وسيلة فعالة من أجل الوصول للمعلومات ، وهذا ما يظهر جليا في الفصل الأول، والعنصر الثاني من الفصل الثاني، والفصل الأخير.

المنهج الثاني : المنهج التحليلي حيث استخدم في دراسة ومناقشة وتحليل كيفية تقنين التعذيب وجعله مؤسسة قائمة بذاتها وتبيان ردود الفعل على ذلك، إضافة إلى تحليل كل ما يتعلق بالجانب القانوني.

ومن أجل دراسة أوضح لهذا الموضوع: تم تقسيمه إلى مقدمة عامة ومدخل وثلاث فصول نظرية لنخرج في الأخير بخاتمة ذيلناها بملاحق.

حيث تطرقنا في الفصل الأول الموسوم بـ « **التعريف بالمعتقلات** » إلى بوادر إنشاء المعتقلات والتي ضمناها مفاهيم عامة حول المعتقل والتمييز بينه وبين المحتشد والسجن. ثم تطرقنا في العنصر الثاني إلى الطرق التي اعتمدتها فرنسا في الاعتقال من خلال تبيان طبيعة الأفراد المعتقلين بالإضافة إلى أهم الإجراءات الإدارية المتبعة في ذلك، أما العنصر الثالث فقد خصصناه لتعداد أنواع المعتقلات من سياسية وعسكرية ومعتقلات الانتظار التي أنشأتها فرنسا؛ لنستعرض في العنصر الرابع جوانب الحياة داخل المعتقلات عن طريق إبراز نمط عيش المعتقلين.

أما الفصل الثاني المعنون بـ « **التعذيب في المعتقلات** » فتناولنا في العنصر الأول سياسة ممارسة التعذيب من قبل جنرالات وضباط فرنسا وتحويلها إلى روتين يومي يخضع له كل جزائري وقع في قبضة الجلاد، لنبرز في العنصر الثاني صور بشعة ومرعبة عن الآلام والمعاناة التي عاشها المعتقلون جراء الوسائل والأساليب الوحشية، كما وضحنا في العنصر الثالث ردود الفعل المختلفة حول هذه الممارسات التي شبهها أغلب المؤرخين (بالغستابو) النازي؛ لندخل في العنصر الرابع لباب القانون الدولي بإعطاء مفاهيم قانونية للتعذيب معتمدين على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، كما ذكرنا بعض الأدلة المادية التي تدين فرنسا وجلاديها ، وفي الأخير حاولنا الوصول إلى حقيقة ما إذا كانت فرنسا قد احترمت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمعتقلين أم أنها انتهكتها مع سبق الإصرار، لنختم هذا الفصل بإعطاء صورة عن إمكانية محاكمة فرنسا عن جرائمها في حق الجزائريين.

أما الفصل الثالث فحمل عنوان «**نماذج عن التعذيب بالمعتقلات**» فأبرزنا في العنصر الأول نموذجا عن معتقل قصر الطير من خلال نشأته وأهم المرافق التي ألحقتها فرنسا به، وخصصنا العنصر الثاني لنموذج معتقل الشلال بذكر أنواع وأساليب التعذيب فيه وإبراز صور من النضال بداخله، أما العنصر الثالث فقد خصصناه لمعتقل الجرف حيث تضمن وصفا كاملا للمعتقل وإبراز أهم مرافقه، بالإضافة إلى الحياة بداخله ، كما أعطينا صورة عن بعض المجاهدين الذين مورس عليهم التعذيب داخل هذه المعتقلات.

أما خاتمة الرسالة فضمناها جملة من النتائج التي تدعمها مجموعة من المصادر والمراجع المطلع عليها مع الإجابة على الإشكال المطروح في المقدمة.

المصادر والمراجع: لإثراء الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر التي ارتئينا أنها تساعدنا في دراسته من أهمها:

– عزوي محمد الطاهر: **ذكريات المعتقلين**، الذي أفادنا في إبراز الحياة الوقائع الكارثية داخل المعتقلات وتبيان الطرق المعتمدة في الاعتقال، بالإضافة إلى اعتمادنا عليه في نموذج قصر الطير.

– بول أرساريس في كتابه **مصالح خاصة**، اعتمدنا عليه في إبراز السياسة القهرية المعتمدة من قبل السلطات الفرنسية في عملية التعذيب والاعتقال إلا أن بول أوساريس في مذكراته اعتمد بالدرجة الأولى على سرد أحداث واقعية عاشها ولم يركز كثيرا في إبراز حقائق التعذيب والاعتقال التي عانى منها الشعب الجزائري عموما.

– كذلك جان بول سارتر، الذي تحدث كثيرا عن التعذيب من خلال كتابه **عارنا في الجزائر** مبرزا فيه فضاعة التعذيب وتقنينها له، واعتمادها عليه كوسيلة من وسائل الاستنطاق وتبيان أهم مبررات فرنسا في هذه السياسة.

– وبيار هنري سيمون، حيث كان من أهم المثقفين الذين ناهضوا التعذيب وهذا ما أدى به إلى تأليف كتابه **ضد التعذيب**، مبرزا فيه موقفه المعارض.

– بن يوسف بن خدة في كتابه: **الجزائر عاصمة المقاومة** الذي استقينا منه سياسة التعذيب المعتمدة من قبل جلادي فرنسا ووضح لنا المواقف المختلفة للكنيسة من هذه الجرائم.

– كما اعتمدنا على مجموعة من الجرائد بأعدادهم المختلفة أهمها: المجاهد والبصائر والمقاومة الوطنية...

– أما المراجع فتمثلت في:

– رافاييلا برانش التي تحدثت عن التعذيب بالتفصيل من خلال رسالتها " **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء الثورة** " مبرزة بذلك حقائقه، وأعطت صورا عن كيفية ممارسة التعذيب وتحليلها لسياسة الجلادين من خلال مقابلتها لضباط فرنسيين مارسوا التعذيب أثناء الثورة الجزائرية ما أدى بالسلطات الفرنسية إلى اتهامها باعتمادها على شهادات مزورة.

– بوعلام نجادي: في الجلادون الذي اعتمدنا عليه في إبراز الأشكال المختلفة للتعذيب الممارس في الجزائر.

-Hamid Bousselham: Quand la France Torturait en Algérie.

- ومحمد الصالح الصديق من خلال كتابه " **كيف ننسى وهذه جرائمهم** " الذي وضح لنا الطرق ووسائل التعذيب، بالإضافة إلى المجالات من خلال مقالاتها أهمها: أول نوفمبر، الراصد، الناصرية.

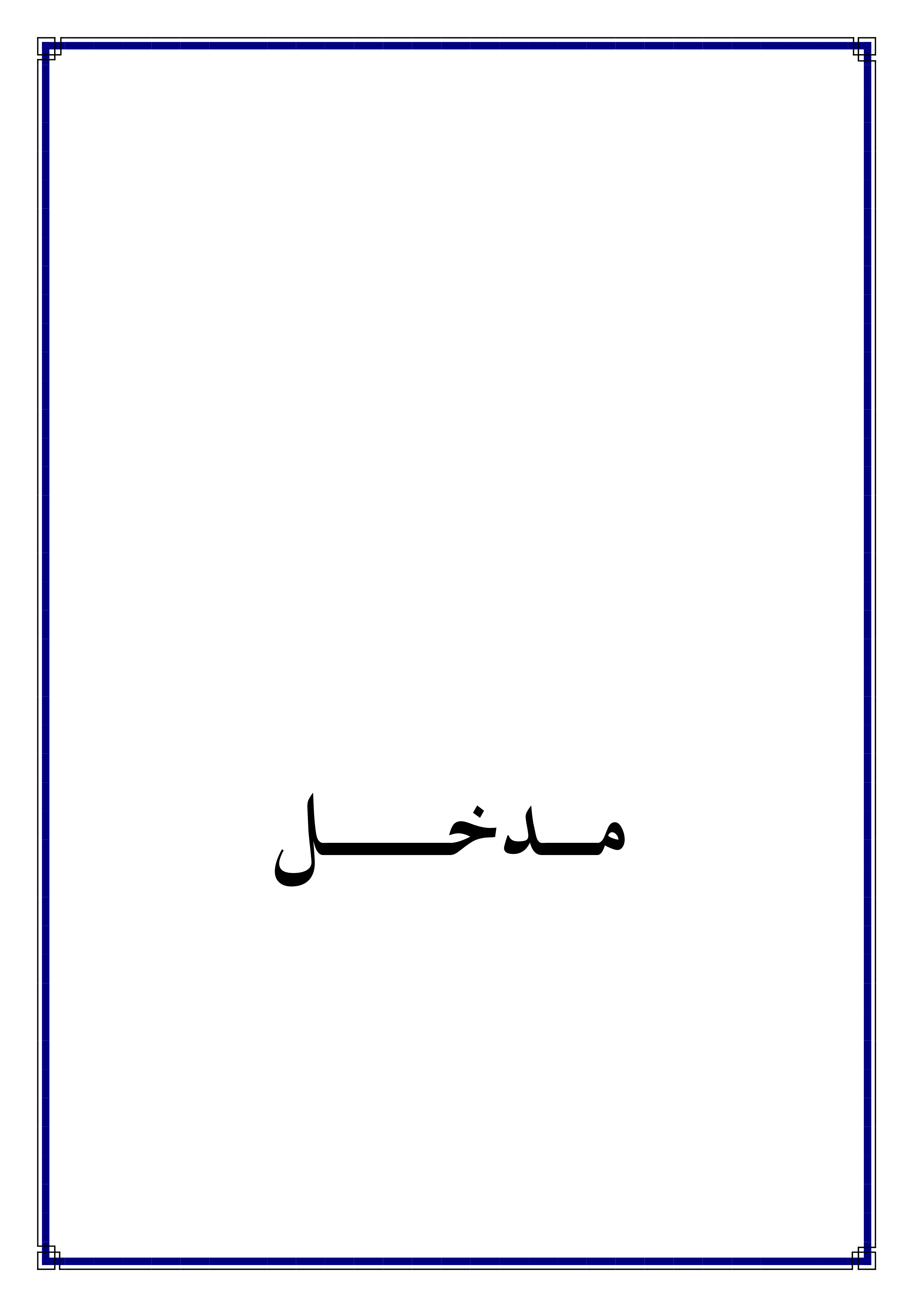
الصعوبات:

فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع هي أن:

- أغلب المؤرخين خصصوا كتاباتهم التاريخية حول موضوع التعذيب الذي أخذ حيز ا كبيرا مقارنة بموضوع الاعتقال الذي كانت فيه الكتابات نوعا ما شحيحة.

كثرة المادة العلمية

وتشعبها مما أدى بنا إلى صعوبة التحكم فيها وضبطها.



مــــدخــــــــــل

*)- المدخـــل:

تتميز الثورة الجزائرية بانها من أقوى وأعظم الثورات البشرية، من حيث درجة عمق وشمولية التغيير الذي أحدثته، والإنجازات والمكاسب التي حققتها في كافة المجالات السياسية، الاستراتيجية، الاجتماعية، الاقتصادية والتحررية للإنسان والأوطان.

إن الثورة الجزائرية هي ثورة تحريرية، قامت بها جميع الفئات الاجتماعية بدءا من الأرياف إلى المدن، غايتهم في ذلك واحدة وهي التحرر من نظام استعماري ظالم وقاهر، كما أنها ثورة سياسية لأن هدفها هو إقامة دولة جزائرية ذات سيادة وطنية ومبادئ وقيم دينية، وهذا ما تم صياغته وتحديده في بيان أول نوفمبر 1954.[1]

فبيان أول نوفمبر 1954 يعد أول وثيقة سياسية ثورية حملت في طياتها روح الثورة الجزائرية وأهدافها.[2]

فالوضعية المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري قبيل اندلاع الثورة الجزائرية في مختلف المجالات دون استثناء، كانت تعطي صورة واضحة بما سيحدث من تطورات ومتغيرات على الساحة الجزائرية،إن لم تسرع السلطات الفرنسية الاستعمارية في تغيير أساليبها القمعية الزجرية.[3]

فمنذ بداية الثورة الجزائرية، فضلت الحكومات الفرنسية المتعاقبة حشد قواتها العسكرية لتسوية المشكلة الجزائرية بحدة السلاح، سواء بالعمل على إبادة الثوار أو دفعهم إلى رفع راية الاستسلام،باعتبارهم خارجين عن القانون أو عصابات متمردة.[4]

1)- أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2012، ص59.

2)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري 1954-1962، دار الغرب، الجزائر، 2010، قسم 1، ج1، ص122.

3)- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص31

4)- بورغده رمضان، الثوره الجزائرية والجنرال ديغول (1954-1962) سنوات الحسم والخلاص، دار بونة، الجزائر، 2012، ص407-408.

إن انتفاضة ال ثورة الجزائرية لم تكن «قصف رعد مفاجئ في سماء صافية» فهي لم تات من.العدم، فقد لزم التخطيط لها عشرات السنين من الكفاح المرير والتحري ض والتوعية والتنظيم ، وتعاون معظم الأحزاب والحركات الجزائرية كلا حسب طريقته.[1]

فالاندلا ع المفاجئ للثورة الجزائرية لجأت على إثره السلطات الفرنسية مباشرة إلى تغطية عجزها في وقف زحف الثورة الجزائرية[2]، مما جعلها تقوم برد فوري على هذه الأعمال وكان هذا الرد قاسي بقساو ة سياستها واستراتيجيتها[3]، فعملت على القيام بعمليات غير إنسانية ولا قانونية، حيث شنت حملةاعتقالات على المواطنين المشتبه فيهم وتعذيبهم وإخفاء جثثهم، ومداهمة المساكن وهدمها وحرقها بكل فضاعه.[4]

وبعد هجومات الشمال القسنطيني 20 اوت 1955 مباشرة اتخذت السلطات الفرنسية ما يسمى بالظروف الاستثنائية وبذلك ألغت القوانين والنصوص المعمول بها من قبل وحلت محلها القوانين الاستثنائي ة باعتبار أن الجزائر في حالة حرب.[5]

وبإ دراك الفرنسيين خطورة الوضع في الجزائر وأن الثورة الجزائرية فلتت من أيديهم وهي حقيقة لا مفر منها وبالتالي أحسوا بضرورة خنق الثورة في مهدها وإطفاء شرارتها قبل فوات الأوان.[6]

فبانتشار الثورة في كل أرجاء الوطن وانضمام العديد من العناصر إليها بسرع ة لم تجد السلطات الفرنسية أمامها لوقف هذا الزحف و التوسع إلا شن حملة من الاعتقالات ،والتي مست كل من يدعم الثور ة ويساندها سواء كان مناضلا سياسيا أو مدنيا، وهذا بغرض فصل الشعب عن الثور ة وقطع يد الدعم لها وتهديما للركيزة الأساسية التي تعتمد عليها،باعتبار أن الشعب هو مصدر دعمها ، فقامت بإنشاء المعتقلات في كل أرجاء الوطن الجزائري.[7]

وهناك أخرى من قامت بإعادة فتحها أو تحويلها من طبيعتها الأولى إلىمعتقلات.[8]

1)- محمد تقية، الثورة الجزائرية: المصدر، الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص149.

2)- زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1956-1962، دار دحلب، الجزائر، 2012، ص41.

3)- بسام العسلي، المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري، دار النفائس، الجزائر، 2010، ص178.

4)- المرجع السابق، ص41.

5)- جنيدي خليفة وأخرون، حوار حول الثورة، دار موفم، الجزائر، 2008، ج1، ص261.

6)- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954: معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012، ص174.

7)- خميسي سعدي، معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013، ص51.

8)- صالح بن القبي، عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص163.

وقد خصصت السلطات الاستعمارية هذه المعتقلات مسكنا لمن تشتبه في أمرهم أنهم يدعمون الثورة أو الثوار سواء من قريب أو بعيد لتمارس عليهم أبشع أنواع التعذيب، فسياسة التعذيب لم تكن أسلوب فرنسا ولغتها منذ 1954م فقط، بل كانت منذ دخولها أرض الجزائر 1830م.[1]

1)- خميسي سعيدي، المرجع السابق، ص51.

الفصل الأول: التعريف بالمعتقلات في الجزائر

أولا: نشأة المعتقلات

ثانيا: طرق الاعتقال

ثالثا: أنواع المعتقلات

رابعا: الحياة داخل المعتقلات

تمهيد الفصل الاول:

بعد اندلاع الثورة الجزائرية، سارعت السلطات الفرنسية الاستعمارية إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات التعسفية، من أجل القضاء عليهاوإخمادها في مهدها، فإضافةإلى العمليات العسكرية المختلفة و المشاريع السياسية، عمدت إلى فتح مراكز التعذيب والمعتقلات والمحتشدات والسجون، من أجل فصل الشعب عن الثورة وإرهاب المواطنين بشتى الطرق، ومحاولة النيل من روحهم الوطنية.

وقبل الحديث عن المعتقلات ونشأتها لابد من التعريف بها أولا وضبط مفهومها ثانيا.

ويليه إيضاح طرق الاعتقال التي اتبعتها السلطات الاستعمارية ثم التطرق إلى شتى أنواع المعتقلات التي خصصتها للاعتقال لنختم هذا الفصل بكشف حقائق الحياة داخل المعتقلات وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل.

أولا:نشأة المعتقلات في الجزائر:

1)-تعريف المعتقل:

" المعتقل" مفردة لغوية، لها عدة معاني فهذه الكلمة لم تكن تعني في القديم مكان اعتقال الأفراد ، بل هذا المعنى خصص في العصر الحديث، و قبل التطرق إلى معناها الاصطلاحي لابد من معرفةمعناها اللغوي.[1]

* **في اللغة:**

جاءت من فعل اِعْتَقَلَ وتعني ألقي القبض وحبس ، معنى الاعتقال إلقاء القبض على الشخص وسجنه، والمعتقل اسم مفعول جمع هـالمعتقلون بمعنى المسجون أو المحجوز عليه ،أما المكان الذي يو دعون فيه يطلق عليه بـ معسكر الاعتقال.[2]

لفظ المعتقل عند العرب لم يكن شائعا ، حيث كانوا يتداولون لفظ الأسر والسجن والحبس ، ولفظ"أُعْتُقِلَ"، فقد استعمل كمايلي: الرمح وضعه بين ركابه وساقه، واِعْتَقَلَ من دم فلان أي أخذ العقل بمعنى

1)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص29.
2)- نفسه، ص29.

الدية،أما المكان الذي خصص للإبل في عرف بـ المِعْقِلْ وجمعها مَعَاقِل وكذلك من معاني المِعْقِلْا لملجأ والجبل المرتفع.[1]

*** اصطلاحا**:

إ ن لفظ المعتقل يشير إلى شيئين "الفرد" و"المكان" فمفهوم هالمتعلق بالفرد يقصد به الشخص الذي تم الزج به في معسكر تقرره السلطة الإدارية، دون أي إدانة أو تهمة، سوى أنه يمثل خطرا في نظرهم على الأمن والنظام العام.[2]

أما عن المعتقل كمكان، فهو يطلق على كل مكان يجمع فيه الناس وتقيد حريتهم فيه ، يساقون إليه نتيجة فوضى طارئة، أو ثورة قائمة إذ لا يتعرض من في المعتقل للمحاكم ة.[3]

كما أنه مكان خصصه الفرنسيون لاعتقال الوطنيين والمناضلين ،فقد اقترن بمعنى سياسي خاص بالوطنيين الجزائريين ، الذين يتم جمعهم في مكان محروس ، نظرا لضيق السجون في الجزائر والتي امتلأت بالمعتقلين.[4] ال

و لقد كان معظم الشعب الجزائري يستعمل مصطلح المعتقل كمرادف للفظ **الحبس*** أو السجن.[5]

ف المعتقلين ليسوا بمجرمين، لكي يبث في أمرهم،إلا أنهم يتعرضون لشتى أنواع العذاب، خاصة العذاب النفسي وتختلف حياتهم باختلاف الإدارة التي تسيرهم، كما أنهم لا يخضعون للباس معين كما في * **السجن**

---

1)- المنجد في اللغة والأعلام، مادة عقل، ط21، دار المشرق، لبنان، 1973، ص521.

2)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص30.

3)- عزوي محمد الطاهر، ذكريات المعتقلين، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص13.

4)- عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954-، ص80.

*)- **الحبس**: لفظ عربي قديم وهو المكان المظلم الذي يودع فيه خيرة المناضلين الجزائريين في الثورة، (أنظر: عبد المالك مرتاض دليل مصطلحات ثورة التحرير، ص40).

5)- عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة 1954-1962، دار الكتاب، الجزائر، 2010، ص157.

*)- **السجن**: بناء مخصص للمنحرفين وكل من إرتكب جرم أخلاقي أو مخالفة أو جناية نص عليها القانون بالحبس وهو يحد من حرية الفرد (أنظر: عزوي، ص11-12).

ويتمتعون ببعض الحريات كالاطلاع على الصحف والاستماع للإذاعة والتعليم الفردي والجماعي وممارسة الرياضة ... .[1]

ويكون الاعتقال ذو طبيعة تعسفية إذا تم بطريقة غير شرعية أو قانونية، كأن يُلْقَى القبض على الشخص بشكل مخالف للقانون مما يجعل هذا العمل التعسفي حدا للحرية الفردية التي يكفلها الدستور.[2]

إن المعتقل لا يظهر إلا في **الحروب** * والصراعات بين الدول إذ يحشر فيه ذوي الأفكار الحرة، والاتجاهات السياسية المخالفة للسلطة وبزوال الحروب تزول المعتقلات،فهي رهن الظروف،ويكون المعتقل تابعا للجيش أو رجل الدرك أو الشرطة.[3]

ولقد اعتبرت إدارة الاحتلال أن المعتقل محجوز في «بقعة من بقاع الوطن لمدة غير محدودة وبدون مرافعة ولا محاكمة لأنه مشبوه، والمشبوه يوقف ويحجز للوقاية والاحتياط فقط ، ويظل تحت رحمة تطورات الأحداث».[4]

ويتضح مما سبق أن هناك مدلولين لمفردة معتقل فهناك المعتقل للدلالة على الفرد الموقوف ، وهناك المعتقل للدلالة عن مكان الاعتقال والفرق بينهما يكون واضحا في صيغة الجمع، فنقول المعتقلون أي الأفراد الموقوفين ونقول المعتقلات أي أماكن الاعتقال.[5]

ومن خلال ما سبق تناوله من تعريفات لغوية واصطلاحية للمعتقلات نخلص إلى تعريف شامل مفاده أن المعتقلات تظهر خلال فترة الحروب، وهي أماكن تابعة للشرطة أو الدرك أو الجيش خصصها المستعمر لاعتقال الناس وتقيد حريتهم ولاسيما المناضلين والمدافعين عن قضية شريفة كما أنها أماكن مورست فيها شتى أشكال التعذيب الجسدي والنفسي.

ولتوضيح أكثر نتطرق إلى إعطاء فرق بين أماكن الاعتقال في الثورة الجزائرية:

---

1)- عزوي محمد الطاهر، المصدر السابق، ص13.

2)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص31.

*)- **الحرب**:هي نزاع مسلح ينشب بين دولتين أو أكثر في سبيل تحقيق هدف سياسي أو عسكري، وتخوض غماره جيوشها النظامية لحل النزاع القائم بينهما، بعد إخفاق جميع المساعي الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية (أنظر: أنور محمود زناتي، قاموس المصطلحات التاريخية، ص304.

3)- عزوي محمد الطاهر، المصدر نفسه، ص 13-14.

4)- خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص31.

5)- نفسه، ص32.

السجن: وهو قديم قدم ظهور الحضارات وهو مستمر بإستمرار الحيا ة المدنية والاجتماعية، فهو يحد من طغيان الانحراف، فلا يدخله إلا من ارتكب جرما يعاقب عليه القانون و صدر في حقه حكم قضائي.[1]

المعتقل: لا يظهر إلا في الحروب والصراعات بين الدول ويحشر فيه ذوي الأفكار الحرة والاتجاهات السياسية المختلفة وتقيد حريتهم ويتعرضون للتهديد والتعذيب ، ويمكن احتجا زهم من دون تهم ة تنسب إليهم، وتزول المعتقلات بزوال الحروب.[2]

المحتشد : عبارة عن أماكن أو مستوطنات يجمع فيها الناس ويحاطون بأسلاك شائكة مجهزة بنقاط مراقبة لفصلهم عن دعم الثورة،ولها نظام اداري خاص بها.[3]

وبعد أن وضحنا مفهوم المعتق ل لغه واصطلاحا نتطرق الآن إلى الظروف التي مه دت إلى ظهور المعتقلات.

2)- بوادر ظهور المعتقلات في الجزائر:

من الطبيعي أن ظهور المعتقلات أثناء الثورة لم تأتي من العدم،فالاستعمار الفرنسي منذ دخول الجزائر وهو يعمل على التدمير ، والتخريب والتشريد وتوظيف كل الوسائل والسبل لتحقيق ذلك ، وبالمقابل فإن الشعب الجزائري جاهد وكافح وإلتف حول الثورة.[4]

وبقيام ال ثورة الجزائرية، وانتشارها الواسع في كل أرجاء الوطن ، لم تجد السلطات الفرنسي ة أمامها إلاخيار القضاء على الثور ة في مهدها ، وفصل الشعب عنها [5] وبد أت سلسل ة التدابير ، فأعلن (**فرنسوا ميتران**)* في 15 من مارس 1955أن تدابيرا عسكرية هام ة ستتخذ ومن بين هذه التدابير قانون حالة الطوارئ 3افريل1955.[6]

---

1)- عزوي محمد الطاهر، المصدر السابق، ص 11-13.

2)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 34-35.

3)- نفسه، ص 35.

4)- نفسه، ص 51.

5)- المصدر السابق، ص 15.

6)- بوعلام نجادي، الجلادون 1830، 1962 تر: محمد المعراجي، منشورات Anep ، 2007، ص193.

*)- **فارنسوا ميتران**: من مواليد 25 أكتوبر 1916 بمدينة جار ناك عين في سنة 1947 وزير لقدماء المحاربين في حكومة راملدي وشغل منصب وزير في حكومات الجمهورية الرابعة اثنى عشرة مرة، ومن سنة 1954 -1955 شغل منصب وزير الداخلية في حكومة منديس فرانس، ومن سنة 1956-1957 شغل منصب وزير العدل، في 10 ماي 1981 انتخب رئيسا للجمهورية، ويلقبه السياسيون الفرنسيون بأمير المكيافيلي في الألاعيب السياسية، توفي في جانفي 1996 (أنظر سعدي بزيان، المرجع السابق، ص113-114).

فقد عرض **جاك سوستال** * قانون حالة الطوارئ على البرلمان حيث صوت عليه بالأغلبي ة الساحقة، ودخل حيز التنفيذ في 3 أفريل 1955[1]، وقد تضمن هذا القانون جمل ة من المواد ، ونصت الماد ة6منه على«إعطاء صلاحيات لكل من موريس بورجي وكذا الحاكم العام بالجزائر إصدار قرار الاعتقال وإنشاء مراكز الاعتقال».[2]

ومنه قام جاك سوستال بإعاد ة فتح المحتشدات و أقام الرقابة على الصحافة وألغىالحريات العام ة ومنحالقادة العسكريين سلطات القمع وأسس الفروع الإدارية المتخصصة.[3]

كما تقرر أيضا وجوب استعمال القوة والشدة والصرامة للقضاء على الثورة التحريرية وذلك من خلال إرسال فرق الجندرمةإلى الجزائر و تشكيل فرق جديدة من "القومية".[4]

لقد حاولت السلطات الفرنسيةإضفاء الشرعية على أشكال العنف من التعذيب والإعدام ات غير الشرعية الفردية والجماعية، من خلال إنشاء الفروع الإدارية المتخصصة (sas)*ومراكز التدريب على السلاح النفسي (C.I.A.P)...، وجملة من المكاتب التي لا يسع المجال لذكرها ،كلها مارست جرائم ضد الإنساني ة وجرائم حرب.[5]

لقدكان قانون حالة الطوارئ كفيلا بتوثيق الصلة بين مصالح الشرطة ومصالح الاستعلامات العسكرية وعلى إثر ذلك تدعم ت الوسائل العسكرية، وذلك برفع عدد القوات الفرنسي ة من 60 ألفإلى 100 ألف عسكري أعطيت لها تعليمات صارمة من أجل سحق التمرد.[6]

---

*)- **جاك سوستال**: الحاكم العام الفرنسي بالجزائر من 1955، 1956.

1)- أحمد منغور، المرجع السابق، ص 137.

2)- رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة، 1956-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص103.

3)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص139.

4)- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص161.

*)- (S.A.S): أجهزة إدارية انشأت في 1955 من طرف جاك سوستال تم إنشاؤها من أجل مراقبة الريف الجزائري/ وهي اختصار لكلمة لاصاص فهي عبارة عن مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية في آن واحد تسمى في الريف بـ sas وتسمى في المدن بـ sau المصالح الإدارية الحضرية، وهي عبارة عن تنظيمات شبه عسكرية تعمل في إطار العمل المزدوج الاجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي المتخصص في عملية التهدئة في القرى والأرياف والمدن/(أنظر: رشيد زبير، ص ص 41 -43).

5- ، المرجع السابق، ص142.

6)- بول أوسارسين، شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة: الجزائر 1957-1959 تر: فرحات مصطفى،دار المعرفة، ص 35-36.

كما وضح الجنرال ماسو إجراءات الاعتقال في مذكرة بتاريخ "20 أفريل 1957" حيث قال «إن اجراءات الاعتقال تبدأ بالمشتبه فيه في مركز الانتقاء والعبور للقسم ثم الناحية».[1]

ومن أهم التشريعات التي نصت على الاعتقال نذكر إضافةإلى قانون حالة الطوارئ 3 أفريل 1955.

- مرسوم 17 مارس 1956 حيث نص في مادته الخامسة على «منح صلاحيات للحاكم العام إقرار الاعتقال وكذا الوالي المفوض من الحاكم العام».[2]

- قانون 26 جويلية 1957 فقد فوض إلى كل من الولاة والسلطات العسكريةإقرار تدابير الاعتقال.

- مرسوم وزاري بتاريخ 01 أفريل 1958 والذي نص على «أن الثوار الذين يوجد بحوزتهم سلاح يتم اعتقالهم في مراكز اعتقال عسكرية».[3]

- قرار 07 أكتوبر 1958 حيث تم بموجبه تحديد طبيعةالأفراد الذين يتم اعتقالهم .

- وبذلك أصبح كل جزائري معرض للاعتقال من طرف الشرطة أو الكولون أو الدرك او الجيش لمجرد أنه متهم ويبقى تحت الحراسة وتمنع عنه الرسائل والزيارات وحق الدفاع عن نفسه.[4]

ثانيا: طرق الاعتقال

قبل التطرق إلى الطريقة التي اعتمدتها السلطات الفرنسية في عملية الاعتقال التي شنتها بالجزائر، لابد أولا من ذكر نوعية أو طبيعة الأفراد الذي كانوا معنين بهذه العملية، حيث نجد أن السلطات الفرنسية لم تميز بين هذا وذاك وإنما شملت عملية الاعتقال كل الأفراد دون استثناء، إلا أننا نجدها ركزت نوعا ما على مجموعة معينة كانت تراهم بأنهم هم النواة الأولى والأساسية لاندلاع شرارة الثورة وهم جوهرها ومهدها ثم تلت عملية الاعتقال بقية الأفراد بصفة عامة وهذا ما سنجيزه في العنصر الموالي:

---

1)- رشيد زبير، المرجع السابق، ص104.

2)- نفسه، ص210.

3)- نفسه، ص211.

4)- عسال نور الدين، العدالة الاستعمارية خارج القانون 1954-1962، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد 1، ص-147 148

1)- طبيعة الأفراد المعتقلين:

بمجرد انطلاق شرارة الثورة الجزائرية 1954 ، بادرت السلطات الفرنسية وفي عجالة من أمرها، باتخاذ قرارات وإجراءات قمعية وتعسفية فورية في حق الشعب الجزائري والمسؤولين على هذا العمل الثوري، فأعطت أمر لمسؤولي الدرك والأمن والجيش الفرنسي باتخاذ التدابير اللازمة، هدفها عزل الثورة عن الشعب وفصلهما عن بعضهما البعض، فشن البوليس والدرك والجيش الفرنسي حملت اعتقالات شاملة في حق الآلاف من المواطنين بتهمة أن لهم علاقة بأحداث نوفمبر 1954.[1]

وقد مست هذه الإجراءات التعسفية فئة معينة كانت موجهة لها أصابع الاتهام [2] وهم من لهم الكفاءة والمقدرة العلمية والعملية والذين لهم وزنهم السياسي والاجتماعي في دفع عجلة العمل الثوري إلى الأمام دون خوف.[3]

ولهذا نجدها اعتقلت الذين لديهم نشاطات في الجمعيات الدينية والثقافية والكشفية والأحزاب السياسية قبل الثورة، والذين لهم سوابق نضالية مع المستعمر الفرنسي في السجون، ولقد كان معظمهم في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية،[4] وهم من مناضلين وقادة الحزب، حيث صدر في حقهم مرسوم يوم 1954/11/05 يقضي بحل الحزب وكل التنظيمات والهيئات التابعة له وحضر نشاطاته في كل تراب الجمهورية الفرنسية وعمالات الجزائر، حيث بلغ عدد المناضلين في هذا الحزب في نهاية شهر نوفمبر 1954 حوالي 2000 مناضل.[5]

وعليه فعملية الاعتقال شملت بالدرجة الأولى قادة ومناضلين حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأعضاء من قدماء النواب في المجلس الجزائري، وكذلك من أعضاء المجالس البلدية من بينهم: أحمد بوذا، العربي دماغ العتروسي، مصطفى فروخي والجيلالي مبارك وعبد القادر عمراني، ومسطول محمد الشرشالي والطاهر

---

1)- أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية «لخرافة» الجزائر فرنسية، دار المعرفة، 2010، ص159.

2)- نفسه، ص159.

3)- محمد جندلي وسلطان ذيب، في فصول العتاب شيء من التاريخ والنضال والمعاناة: عنابة في قلب المعركة التحريرية 1954-1962، دار البصائر، الجزائر، 2010، ج4، ص343.

4)- خير الدين شترة، قضايا في التاريخ النضالي والاستقلالي للجزائر المعاصرة: أبحاث وقضايا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الصديق، الجزائر، 2015، ج5، ص352.

5)- البصائر، يوميات الأزمة الجزائرية، ج1، بتاريخ1954/12/31، عدد 299، ص08.

الزرارقي، وكلهم اعتقلوا بتهمة العمل على إعادة تنظيم حزب محل وهو حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.[1]

كما قامت السلطات الفرنسية مباشرة بعد اعتقالهم إلى إصدار أحكام قاسية على كل من يقف أمامها، وسلطت عليهم أشد وأقسى عمليات التعذيب ما أدى بأحد المناضلين السياسيين في الحزب وهو عبد الرحمان كيوان إلى عقد مؤتمر صحفي بالجزائر العاصمة بهدف إطلاع الصحافيين على آثار التعذيب في جسمه، كما تمكن البوليس الفرنسي من اكتشاف خلية لجبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة في 1954/11/07 فتم القبض على أعضائها من بينهم الزبير بوعجاج أحد أعضاء مجموعة 22.[2]

كما عملت السلطات الفرنسية على ملاحقة المواطنين المشبوهين وخاصة في المناطق التي شملتها الثورة، وتجنيد القياد وبعض المحاربين القدماء وحراس الغابات وأعوان إدارتها وطلبت منهم التبليغ عن كل مواطن يشتبه فيه، كما كلفتهم بحراسة الأماكن الاستراتيجية.[3]

وعليه فعملية الاعتقال لم تمس فقط من لهم مكانة سياسية بل حتى عامة الناس، وهم الذين تراهم السلطات الفرنسية في نظرها مشبوهين، خاصة إذا وجدت في حوزتهم دليل ولو كان صغيرًا كأثر الأقدم، أو قيام بعض الأفراد بحركات مشبوهة كالالتفافوالاضطراب في المشي أو نظرات مغايرة فتوجه له أصابع الإتهام بأنه **فلاق***، فكل من تشك فيه في الشارع سواء كان ذلك من خلال هيئته أو طريقة حديثه مع الناس تبلغ عنه ويعتقل لتحقيق معه، ولكن في حالة عدم ثبوت التهمة تطبق عليه إجراءات أخرى [4]، فتنهال عليه بالأسئلة

1)- البصائر، بتاريخ1954/12/31، عدد 299،المصدر السابق، ص08.

2)- أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 ...، المرجع السابق، ص159.

3)- نفسه، ص160.

*)- **الفلاقة**: لقد أطلق هذا المصطلح من قبل أعداء (ج.ت.و) وأعداء الثورة أي الخونة المناهضين لثورة الجزائرية أطلقوه على المجاهدين، وقد أطلق كذلك من قبل على الفدائيين في تونس، وهو لفظ أت من الفلق أي الشطر، أي يفلقون الرؤوس لأن المجاهدين لم يكونوا يستعملون الفؤوس ولا الدبابيس ولا الأسلحة النارية في مهاجمتهم على العدو بل كانوا يستعملون السلاح الأبيض عند إلتحامهم بالعدو ثم أصبح الرسميون الفرنسيون يطلقون على المجاهدين (الخارجون عن القانون)(أنظر عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة ص124. أنظر كذلك: الحاج مسعود جديد (سي علي)، مذكرات شهيد لم يمت، تقد: مراد وزناجي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص81.

4)- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة ...، المرجع السابق، ص176.

كالآتي: هل تعرف الفلاقة ؟ هل رأيتهم وأين ؟ ثم تأخذه إلى المراكز الفرنسية لتقوم بمرحلة الاستنطاق الأليمة والقاسية.[1]

ولم تكتفي بهذا كله فقط بل عملت على استئصال السكان عن طريق إفناء أكبر عدد ممكن منهم، أي إبادة جماعية لفصل الشعب عن الثورة وهو ما منعته الاتفاقيات الأممية العامة وهذا بغرض إجبارهم على الخضوع والامتثال للأوامر العدو الفرنسي.[2]

زد على ذلك بذلت السلطات الفرنسية كل جهودها وإمكانياتها المادية والمعنوية مستخدمة في ذلك أساليب قمعية متنوعة، فقامت بعمليات تفتيش مستمرة في المدن والأرياف من أجل البحث عن المشبوهين من الجزائريين[3]، فنجدها في عمالة الجزائر قامت بمداهمة وتفتيش 89 منزلا وألقى القبض على 82 مناضلا، أما عمالة قسنطينة فوقعت مداهمة وتفتيش 107 منزلا وألقي القبض على 70 مناضلا، أما عمالة وهران فوقعت مداهمة وتفتيش 12 منزلا ولكنه لم يتم القبض على أي مناضل[4]، كما كانت تقوم باعتقال المواطنين ثم تحولهم إلى مراكز عسكرية لإجبارهم على انجاز أعمال تستفيد منها كإجبارهم على إقامة الأسلاك الكهربائية حول المراكز العسكرية وتشييد المحتشدات، بالإضافة إلى تقديم الخدمات للجيش الفرنسي دون مقابل، أما الأفراد المشبوهين فإن القوات الاستعمارية لا تتكلم معم إلا بلغة التعذيب خلال فترة الاستنطاق وتجبر المشبوه على الاعتراف والتصريح بما يرغب فيه القائمين على أمر التعذيب.[5]

أما فيما يخص قضية المشبوهين هي ليست قضية جديدة خاصة بفترة الثورة فقط بل جذورها منذ دخول فرنسا باب الجزائر، فقد قامت السلطات الاستعمارية بأخذ أسلوب الاعتقال كمنهج وأعطته صيغة قانونية من خلال الجملة التالية «كل شخص يظهر نشاطه بأنه يمثل خطرا على النظام العمومي» فأصبحت هذه الجملة تطبق بسرعة كبيرة خاصة وأنها وردت في كل من القانونين «قانون السلطات الخاصة وقانون حالة

---

1)- المجاهد، الفرنسيون بالجزائر بين الأمس واليوم، ج2، عدد 39،بتاريخ 02 /1959/04، ص11.
2)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، قسم (1)، ج3، المرجع السابق، ص114.
3)- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة ...، المرجع السابق، ص 175- 176.
4)- البصائر،بتاريخ /1954/12، عدد 299، المصدر السابق، ص08.
5)- المرجع السابق، ص176.

الطوارئ». [1] وعليه فأصبح كل الشعب الجزائري مشبوها، فهذه الجملة كانت ذريعة وحجة لقوننة عملية الاعتقال، وبالتالي فتح المجال أمام الشرطة والدرك والجيش للقيام بعملياتالاعتقال دون خوف من القضاء هذا حسب قرارات الاعتقال التي تم تسليمها للمعتقلين بعد صدور قانون السلطات الخاصة.[2]

أما قانون حالة الطوارئ فقد جاء بعد فشل بعض السبل والطرق التي استخدمتها فرنسا لإطفاء لهيب الثورة في مهدها.[3]

وقد سأل أحد النواب الفرنسيين وزير الداخلية الفرنسي يوم 1961/06/01 عن الشروط والمعايير القانونية لاعتقالالأفراد فأجابه بأن عملية الاعتقال تتم بتعليمة من رئيس الجمهورية الصادرة في 1961/04/24، وتنص على أنهم متهمين بالمشاركة والمساهمة في التخريب أو شجعوا وحرضوا عليه ضد فرنسا وبالتالي فالاعتقال سلاح نفسي ضد الثورة.[4]

كما جاء في جريدة البصائر أن نوعية الأفراد المعتقلين كذلك ليسوا ثوارا ولا مشبوهين، بل هم أفراد اعتقلتهم فرنسا حتى لا يكونوا ثوارا ولا مشتبهين، فهم أصحاب الأعراف «فليسوا من الثوار، لأن الثوار قد اعتصموا بالجبال والغابات، وليسوا من المشتبهين لأن المشتبهين قد وضعوا في غيابات السجون، بل هم نوع آخر من مخلوقات الله، اختارتهم العناية الإدارية ووضعتهم هناك كيلا يكونوا ثوار وكيلا يكونوا مشبوهين، إنهم أصحاب الأعراف بين جنة الاستعمار وجحيمه».[5]

بالإضافة إلى كل هذا فقد كانت المحاكم العسكرية تصدر أحكامها الجائرة بكل قسوة وشدة في حق المواطنين الجزائريين الذين يتم القبض عليهم، وإحالتهم على المحكمة ومن بين هذه المحاكم نجد:[6]

1)- محكمة مستغانم أصدرت يوم: 1955/02/16 أحكام على 09 مواطنين بتهمة الاعتداء على أمن الدولة والتسليح، بلغت أحكامهم أشد قسوة من سجن وتغريم بالملايين.[7]

---

1)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص90.

2)- نفسه، ص91.

3)- احسن بومالي اول نوفمبر المرجع السابق، ص161.

4)- المرجع السابق، ص91.

5)- نفسه، ص93.

6)- البصائر، يوميات الأزمة الجزائرية، ج11،بتاريخ 1955/02/25،عدد 307، ص07.

7)- نفسه، ص07.

2)- أما محكمة باتنة فقد أصدرت في 1955/02/24 أحكاما صارمة على 62 متهم بلغت 70 سنة سجن وتغريمهم بمبلغ 3700000 فرنك.[1]

3)- كذلك محكمة سكيكدة أصدرت أحكاما قاسية في 01 جوان 1955 على 26 فرد من المشبوهين بتهمة النيل من سلطة الدولة تراوحت أحكامها بين سنة وعشر سنوات سجن، ومن 200000 إلى 500000 فرنك تغريما.[2]

2)- الإجراءات الإدارية الخاصة بالاعتقال:

إنالأقوال التي تصرح بها فرنسا دائما هي مجرد شعارات تتغنى بها فقط لا أكثر لأن الواقع عكس ذلك، والدليل قضية المعتقلات فلا طالما ادعت تمسكها بحقوق الإنسان والمواثيق الدولية [3]، إلا أنها لما رأت لهيب الثورة في ازدياد وتوسع، ووجدت نفسها في مأزق غيرت وجهتها إلى الاتجاه القانوني، لإرغام الجزائريين على مهادنة فرنسا وقبول الاحتلال المفروض عليهم، فطلبت الحكومة الفرنسية البرلمان اتخاذ التشريعات الاستثنائية، وهو ما حدث فعلا في مجلس الوزراء المنعقد في 1955/03/15 الخاص بتجهيز الأمة لحالة حرب.[4]

لكن الحقيقة أن القانون الذي لا يخدم مصالحها وأهدافها لا تحترمه ولا تعترف به، فمثلا فيما يخص السجون فهي عبارة عن مؤسسات عقابية تخضع لقوانين عديدة سواء طبقت أم لم تطبق فالمهم أنها موجودة عكس المعتقلات فهي غير خاضعة لمثل هذه القوانين، زد على ذلك أن كثرة المعتقلات هو ما عرقل تتبع كل إجراءاتها الإدارية ودراسة مدى قوننتها، وبالتالي فنجد أنالوضعية داخل المعتقلات تتسم بالغموض عكس السجون وهذا لغياب قوانين تسيير إدارتها.[5]

فقانون حالة الطوارئ لما جاء ركز على ثلاث نقاط أساسية مدعيا أنها قانونية حتى يسلطها على الجزائريين تمثلت في:[6]

---

1)- البصائر، بتاريخ 1955/03/04،عدد 308، ص07.

2)- البصائر،يوميات الأزمة الجزائرية، ج12، بتاريخ 1955/06/10، عدد 322، ص08.

3)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص93.

4)- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة ....، المرجع السابق، ص160-161.

5)- خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص94.

6)- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص258.

1)- منع تنقل الأشخاص والسيارات في الأماكن والأوقات بموجب قرار من طرف إدارة الاحتلال، وإنشاء مناطق حماية مؤمنة تحدد فيها حركة الأفراد بتنظيم أوقات معينة بموجب قرار إداري.

2)- إبعاد الجزائريين ومنعهم من التجول والإقامة في كل تراب إقليم إداري أو جزء منه.

3)- إعلان الإقامة الجبرية في مراكز الإيواء.

ودائما كانت السلطات الفرنسية تريد قوننة أعمالها الاجرامية إلا أن كل هذا مجرد حجج وذرائع لتبرير عملية الاعتقال لا أكثر خاصة من خلال الجمل التالية «فكل جزائري يظهر نشاطه يمثل خطرا على الأمن والنظام العمومي»، كذلك قانون السلطات الخاصة فهو ما زاد الطين بلة، حيث أعطى الشرعية القانونية للممارسات التي تقوم بها الإدارة الفرنسية.[1]

بالإضافة إلى أنه يسمح بتعزيز القمع على الجزائريين وفتح المجال أكثر لإقامة المعتقلات[2]، لهذا نجد السلطات الفرنسية تعمل دائما على زيادة إنشاء المعتقلات ومراكز التعذيب.[3]

وبالتالي فهذا القانون خفف العبء على السلطات المعنية فلم تكلف نفسها بإصدار قوانين أخرى حتى توضح الطرق التي تتم بها عملية الاعتقال، والإجراءات الإدارية الواجب إتباعها، ولم تحدد كذلك نوعية المخالفات والجنح التي تؤدي إلى اعتقالالأفراد، بل جعلت كل هذه الأمور خاضعة لرغبة وقناعة المسؤولين الفرنسيين وإرادتهم، ورغبتهم المحددة على مستوى الحكومة العامة والعمالات ورؤساء الدوائر وقادة الجيش، فهم الذين حلو محل القوانين والمراسيم وهذا ما أدى بالإدارة الفرنسية إلى التعجيل والإسراع في مواجهة الثورة الجزائرية، لأنه من جهة تتغنى بأنه لن تكون هناك معتقلات، وفي المقابل تسارع إلى إنشاء مناطق حماية وأمان وهذا بغرض إقامة ما تدعيه بمراكز الإيواء.[4]

وقد قامت كل من الحكومة العامة بالجزائر ومختلف الهيئات الإدارية والعسكرية، بإصدار العديد من المناشير أهمها:[5]

---

1)-خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 94-95.

2)- نفسه، ص 94.

3)- محمد جندلي وسلطان بن ذيب، المرجع السابق، ص343.

4)- خميسي سعدي ، المرجع السابق، ص 95.

5)- نفسه، ص97.

1)- المنشور رقم cc/7593 المؤرخ في 23 أوت 1956م الصادر عن مصالح الوزير المقيم روبير لاكوست (Robert Lacoste) موجه إلى مفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بقسنطينة وولاة الشرق الجزائري.

2)- المنشور رقم 247 المؤرخ في 11 جانفي 1957، الصادر عن مصالح المفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بقسنطينة، موجه إلى ولاة عمالات الشرق ونظرائهم من السلطات العسكرية، يتضمن الإجراءات الواجب إتباعها في مجال النفي والإبعاد والإقامة الجبرية وهو من توقيع مورسي بابون.

3)- المنشور رقم B.S.D.N/248 المؤرخ في 11 جانفي 1957، الصادر عن مصالح المفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة بقسنطينة موجهة إلى ولاة عمالات الشرق الجزائري ونظرائهم من السلطات العسكرية يتضمن طريقة تسريح المعتقلين.

4)- وبتاريخ 14 فيفري 1958 أصدر والي عمالة سطيف تعليمة تتضمن تلخيص ماجاء في المناشير السابقة وتوحد الإجراءات المعلقة بالاعتقال التسريح والتحويل.

1-2)- كيفية الاعتقال:

وعليه فمن خلال هذه المناشير السابقة الذكر يتضح لنا،أن عملية الاعتقال تتم بإصدار قرار من طرف مفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة، بالإضافة إلى أن هذه المناشير السابقة الذكر توضح أن عملية الاعتقال تتمثل في ثلاثة أنواع:[1]

1- اعتقال بعملية جبرية مؤقتة في معتقلات الانتظار.

2- اعتقال بمعتقل.

3- تحديد الإقامة في مكان ما.

فهذه الانواع الثلاثة كل نوع منها مخصص لفئة معينة :

*فيما يخص النوع الأول : من المعتقلات : فهو مخصص حسب التعليمات الصادرة للأفراد المشبوهين الذين تم القبض عليهم من طرف الشرطة أو العسكر أو الدرك،أثناء القيام بعمليات عسكرية، لكنهم لم يمروا على

1)- نفسه، ص98.

العدالة، أي لم تصدر العدالة أي حكم في حقهم، ولم يعطوهم التسريح وبالتالي يبقون معتقلين في المعتقلات لمدة شهر وهي قابلة لتمديد فإذا مددت هذه المدة، يتم تحضير الملفات الخاصة بالاعتقال من طرف المكتب الخاص بالاعتقال ثم يحولها إلى لجنة مختلطة لتحدد طبيعة الاعتقال والأشخاص المعتقلين.[1]

* أما بالنسبة للنوع الثاني من المعتقلات: فإن السلطات المخولة بالاعتقال هي:

- رؤساء الدوائر، المتصرفين الإداريين، محافظو الشرطة للدائرة التي يوجد بها المعتقل.

- قائد القطاع العملياتي، قائد القطاع العملياتيالفرغي، قائد القوات المخول من القائد العام للمنطقة.

وكانت هذه الاقتراحاتتقدمضمن ملف مكون من ما يلي:

1) استمارة معلومات تتضمن الأسباب بالتفصيل، ومناسبة لكل حالة ويجب أن تحمل هذه الاستمارة رأي مختلف السلطات والمصالح، والمتمثلة في كل من: تقارير الشرطة، محضر الاستجواب، وكل وثيقة تدعم وتسند الاقتراحبالاعتقال.[2]

وبعد اجتماع لجنة قيادة الأركان المختلطة تصدر قرار على مستوى العمالة التابعة لها المعتقل، هذا القرار يكون موقع من قبل المفتش العام للإدارة في مهمة فوق العادة، فيتم بعد ذلك إرسال هذا القرار إلى الجهات المعنية للتنفيذ، ولما يصبح المعتقل لا يتسع لعدد المعتقلين يحول أمر المعتقلين إلى المصلحة المركزية لإقامة بالجزائر وهذه الأخيرة هي التي تقوم بتعين المعتقل الذي يقومون باعتقال الأفراد فيه.[3]

بالإضافة إلىأن عملية الاعتقال كانت تتم وفق مرحلتين هما:[4]

1)- خميسي سعدي ، المرجع السابق ، ص:98.
2)- نفسه، ص:99.
3)- نفسه، ص:99.

4)- مغنية لزرق، التعذيب وانحطاط الامبراطورية من مدينة الجزائر إلى بغداد، تر: محمد المعراجي، دار الحكمة، الجزائر، 2011، ص76.
*)- (**DOP**) هومنظمة تتكون من عدة وحدات وكل وحدة تتكون من 10 أفراد يشتغلون في فرق ذات 02 أو 03 أنفار لمدة شهرين (أنظر مغنية لزرق، ص76)

المرحلة الأولى: يتم فيها اقتياد المشتبه فيه إلى مراكز الغربلة والعبور، حيث يتم استنطاقه من قبل المختصين العسكريين، ورجال الدرك، والشرطة.

المرحلة الثانية :يمكن أن يتم فيها تسريح الشخص الموقوف أوأن تتم متابعته من قبل المحكمة أو أن يبقى في الاعتقال،أما إذا كان منعزلا فإنه سيرسل إلى مركز الإيواء، وفيما بعد يتم وضع قائمة تتضمن كل الأشخاص المنعزلين وترسل إلى الوالي الذي يسلم مذكرة عزل، وهذه الطريقة تنتهك الإجراءات الخاصة بعزل الأشخاص، فقبل أن يسلم الشخص إلى المعتقل يتم استنطاقه في نفس المكان، وبمساعدة (DOP)* يتم أخذ قرار فيما يخص الأشخاص المعتقلين لوضعهم في زنزانتهم قصد استنطاقيات أخرى، بعد انتهاء (DOP) من استنطاق المشتبه فيه فإنه يسلم لـ (CTT) ليخضع للاستنطاق منة قبل ضابط استخبارات.

2-2 الزيارة والتسريح:

إن مهمة إعطاء الإذن بالزيارة والإجازات، فالوالي هو المسؤول عنها بعدما يتلقى طلبات تتضمنأراء مبدئية، وبعد ذلك يقرر إن كانت الزيارة والإجازة مسموحة أم لا.[1]

أما بالنسبة لقضية التسريح، فحسب السلطات الفرنسية فعملية تسريح الأفراد المعتقلين تكون من حق أسرى الحرب بعد انتهاء العمليات العسكرية، وكذلك من حق المدنيين سياسيا أو في إطار الحق العام، وعليه يتم اعتقالهم إلى غاية نهاية عقوبتهم، ولكن السلطات الفرنسية لا ترى هؤلاء الأفراد المعتقلين هم أسرى الحرب أو مدنيين سياسيين ولهذا فاعتقالهم مؤقت ومدته مشروطة بـ: سيرتهم وسلوكهم في المعتقل وتطور الوضعية الأمنية في منطقته.[2]

أما فيما يخص المسؤول على عملية تسريح الأفراد فهو نفسه المسؤول على عملية الاعتقال، أي من له حق الاعتقال هو من يحق له منح التسريح بالإضافة إلى مدير المعتقل، بشرط أن يتضمن اقتراح التسريح بأراء

- هذه المنظمة لها ملكياتها وأساتذتها ومنفذوها، وقوانينها، وتقاليدها وفروع اختصاصاها ومخابرها ومعسكراتها، تحمل إسما سريا يعرف بحروفه الأولى (DOP)، تمارس نشاطها في الجزائر (أنظر محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون: 1960-1961، ص 278).
- فهو الذي يمكنه أن يتخطى الإجراءات والقوانين الموضوعة، وهو يصلح في استنطاق المشتبه فيه سواء كان مدنين أو عسكريين وإيقافهم فيمثل الفرق المتحركة للاستنطاق (أنظر: مغنية لزرق، ص76).

1)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص:100.

2)- خميسي سعدي، المرجع السابق ، ص:100-101

مختلف المصالح والمسؤلين، وعلى وجه الخصوص رأي الأخصائيين النفسانيين باعتبارهم هم المسؤولين على متابعة سيرة وملاحظة سلوك كل فرد من المعتقلين.[1]

ثم تقوم لجنة الفحص بالاجتماع في الجزائر برئاسة الوكيل العام لدى المحكمة، لتنظر في مقترحات التسريح وبعضوية:[2]

- موظف ملحق بالديوان المدني للوزير المقيم.
- الوالي المقترح للاعتقال أو ممثلا عنه.
- مدير المصلحة المركزية لمركز الإقامة.
- الممثل العام لـ (CSIA).
- مدير الأمن الوطني.
- موظف مفوض ممثلا للعادلة.
- نقيب محامي الجزائر.

وبعد ذلك تقوم هذه اللجنة بدراسة ملفات المعتقلين والقضايا المعروضة عليهم من عرائض وشكاوي العائلات وعلى كل ملف أن يتضمن:[3]

1) استمارة المعلومات والوثائق الأخرى التي أعدت عند اعتقاله.

2) الاستمارة النفسية التيتبين سيرة وسلوك الفرد المعتقل.

3) رأي السلطات المدنية والعسكرية حيث يقيم المعنى، حول تطور الوضعية الأمنية وتقدير الأهمية في ابقائه في المعتقل أو تسريحه.

4) رأي الشخصيات المحلية من المسلمين (أعضاء المندوبيات الخاصة، أعضاء اللجان الإدارية) المعرفين بولائهم لفرنسا.

1)- نفسه، ص:100.

2)- نفسه، ص:100.

3)- نفسه، ص:101.

ثم تقوم لجنة الفحص بإصدار قرار يتم تبليغه إلى المعني بالأمر وإلى السلطات المعنية، وعلى وجه الخصوص السلطات المسؤولة عن اقتراح الاعتقال، أما فيما يخص نقل المسرحين فهذهالمهمة تتكفل بها إدارة المعتقل، حيث يقوم الدرك بتسليم المعنيين إلى السلطات الإدارية والعسكرية ويلزم بالإقامة الجبرية في بيوتهم، ولكن يشترط عليهم الحضور عند الدرك أو الشرطة أو لدى الفرقة الإدارية المختصة للتوقيع.[1]

أما النوع الثالث من عملية الإعتقال :والمتمثل في تحديد الإقامة، فقد كان من صلاحيات الوالي، فهذا الأخير هو المسؤول عن الإبعاد أو النفي او التعيين مع الإقامة الجبرية للأفراد المعنيين داخل إقليم عمالته كله أو جزء منه، مع الحضور الإجباري مرتين أو ثلاثة في الأسبوع عند الدرك أو محافظة الشرطة.[2]

وعليه فيمكن القول أن العمل في معسكرات الاعتقال التي تضم الألاف من المشبوهين، يقوم على تصنف المقبوضين عليهم إلى عدة أصناف.[3]

1)الصنف الأول يطلق عليهم اسم الإرهابيين مصيرهم التعذيب ثم الموت.

2)الصنف الثاني يتهمونهم بجمع المال مصيرهم التعذيب ثم الموت.

3)الصنف الثالث يسمونهم بالمشبوهين وقد قسمتهم فرنسا إلى ثلاثة أقسام.

*القسم الأول يضم مجموعة من الأفراد مصيرها تحولإلى القضاء.

*القسم الثاني يضم منة مجموعة الأفراد مصيرها ترسل إلىالمعتقلات.

*القسم الثالث يضم مجموعة من الأفراد مصيرهاتكون محلقرارات بالنفي والإبعاد عن المنطقة.

وهنا يمكن القول أن الإدارة الفرنسية لم تعطي أهمية للنصوص التنظيمية، التي تسير المعتقلات وكيفية الاعتقال والجنح والمخالفات التي تؤدي إلى الاعتقال لأنها لا تخدمها، بل اعتمدت على عبارة لا أساس لها لأنها تنطبق مع كل الجزائريين.[4]

ثالثا:أنواع المعتقلات.

---

1)- خميسي سعدي، المرجع السابق ، ص:101-102.

2)- نفسه، ص 102.

3)- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة ...، المرجع السابق، ص 177.

4)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص104.

تعتبر عملية إنشاء المعتقلات أسلوب من أساليب فرنسا للإطفاء لهيب الثورة الجزائرية وإخمادها في مهدها الأول، قبل الانتشار، ولهذا أنشأت العديد من المعتقلات ، ومنها من حولها من أصلها الأول إلى معتقلات في كل أرجاء الوطن الجزائري، لدرجة أنه لا يمكن حصرها جميعها لهذا سنذكر البعض منها فقط.

1) المعتقلات السياسية:

وقد أطلقت عليها الإدارة الاستعمارية تسمية أخرى وهي مراكز الإيواء (centre d'hebergement)[1]،أما الأشخاص المعتقلين فسمتهم بالمقيمين أو المحتجزين (Assigne à residence)، وهذا بهدف تهذيب التسميات حتى لا تتعرض للضغوطات البرلمانية والاحتجاجات بسبب التسميات الأخرى القاسية والوحشية نوعا ما كالمعتقل والمحتشد ، مراعية في ذلك لنفوس الفرنسيين الذين اعتقلوا بالمعتقلات النازية، بالإضافة إلى أن الحكومة الفرنسية التزمت وتعهدت أمام النواب أنه لن يكون هناك معتقلات بالجزائر وهذا لما قدمت قانون حالة الطوارئ ، وقد أوكلت الإدارة الفرنسية مهمة تيسير مراكز الإيواء إلى مصلحة مركزية تدعى«المصلحة المركزية لمراكز الإيواء» بداية من: 1955/07/07 تاريخ صدور تعليمة الحاكم العام جاك سو ستيل (jacques Soustelle)*.[2]

حيث جاء في هذه التعليمة أن قانون حالة الطوارئ يمنع إنشاء المعتقلات، وهذا ما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى تجنب مصطلحات المعتقل والمحتشد واستبدالها بمراكز الإيواء حتى تكون مطابقة لقانون حالة الطوارئ، أي تلطيف المصطلح وقوننته، ولكن على الرغم من هذا إلا أن السلطات الفرنسية فتحت العديد من المعتقلات كان أولها في نهاية شهر أفريل 1955 بخنشلة احتوى على أكثر من 160 فرد معتقل، ليليه (4) معتقلات بداية من شهر ماي 1955 وهم (أفلو، قتلة السطل، الشلال، عين لعمارة).[3]

وقد وصل عدد المعتقلات نهاية سنة 1955 إلى ستة معتقلات اثنان بعمالة الجزائر ، وثلاثة بعمالة وهران، وواحد بعمالة قسنطينة، أما في سنة 1960 وصل العدد الى احدى عشر معتقلا أعتقل فيه أكثر من

---

1)- البصائر، ظلمات بعضها فوق بعض، بتاريخ: 1955/06/03، عدد 321، ج12، ص01.

*)- **jacques soustelle**:

2)- خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص 72-73.

3)- خميسي سعدي، المرجع السابق ، ص 74.

7000 شخص، ونظرا لأن السلطات الفرنسية تريد أن تجعل المعتقلات خاصة بالتعذيب فقد جهزتها بكل ما يلزم ذلك، كما أخذت ب عين الاعتبار الأماكن المناسبة لبنائها ، حيث نجدها ركزت على المناطق الجرداء والقاحلة والشبه صحراوية لقساوة مناخها باردا شتاءاوحار صيفا ، لتكون الطبيعة القاسية هي في حد ذاتها وسيلة للتعذيب، زد على ذلك أنها لم تكن تتوفر على أدنى وسائل الحماية ما جعل الأشخاص المعتقلين يتعرضون للأمراض مختلفة، كالزكام والسعال وضربات البرد والسل وناهيك على العقارب والأفاعي ما زاد في معاناة المعتقلين.[1]

فالسلطات الاستعمارية قبل أن تعذب المعتقلين بالوسائل عذبتهم بالطبيعة القاسية، فنجدها أنشأت أغلب المعتقلات في المناطق الجنوبية من كل عمالة بعيدة عن العمران والمواصلات.[2]

1-1) **معتقلات عمالة الجزائر**: هي بدورها يوجد بها عدة معتقلات:

*)- **معتقل لو دي (Lodi)**: يقع شمال غرب مدينة المدية، وأغلب معتقليه من الحزب الشيوعي [3]، وهو معتقل كغيره من المعتقلات إلا أنه عبارة عن مخيم صفي للأبناء عمال السكة الحديدية ،وليس مبنى يتميز عن غيره من المعتقلات في طريقة العيش فيه، فهي منطقة وفي ظروف مقبولة حيث يتوفر على ثلاث مراقد تأوي المعتقلين، بها (4) صفوف من الأسرة، للمعتقلين اوقات للدروس وأخرى لترفيه، كذلك يتلقون حسن المعاملة التي تتسم بالليونة ويسمحون فيه بالزيارات ودخول الرسائل وخروجها ، وبالتالي فهو معتقل إستثنائي عن البقية.[4]

*)-**معتقل البرواقية**: كان مصحة عسكرية ثم تحول في شهر أوت 1955 إلى معتقل، وهو عبارة عن مبنى كبير بجانبه سجن، خصص للمناضلين السياسيين الجزائريين[5]، ويطلق عليه كذلك اسم معتقل المحكوم عليهم

---

1)- نفسه، ص 76.

2)- نفسه، ص76.

3)- رشيد زبير، المرجع السابق، ص106.

4)- هنري علاق، مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 247.

5)- رشيد زبير، المرجع السابق، ص106.

بالإعدام والمعتقلين مدى الحياة وعددهم (43)، وهناك 1200 فرد معتقل أخر بهذاالمعتقل يهددهم نفس المصير الذي ينتظر إخوانهم الذين حكم عليهم بالإعدام.[1]

الحياة فيه صعبة بسبب المخبرين الذين دستهم فرنسا في وسطهم ما زاد من صعوبة الفرار منه ،وحتى إن فر أحد منهم، تضيق السلطات الفرنسية الخناق على البقية وتقلل تموينهم، وتزداد سوءا في معاملتها لهم.[2]

*) **معتقل بول كازيل** (**Poulcazel**): يقع على بعد 60 كلم من مدينة الجلفة افتتحهفي 1957/02/06، هو عبارة عن مجموعة من الخيم محاطة بالأسلاك شائكة ، به أبراج لمراقبة [3]، الحياة بداخله جد قاسية ومتعبة وشاقة فهي في حد ذاتها عذاب دون وسائل ، فالمعتقلين به محكوم عليهم بالأعمال الشاقة طوال أيام الأسبوع من الساعة 7:00 صباحا إلى 18:00 مساء دون أن يعرف طعما للراحة وحتى أيام الأعياد.[4]

*) **معتقل الدويرة**: يقع غرب الجزائر العاصمة بحوالي 30 كلم، تم إنشائه سنة 1958، يضم هذا المعتقل فئة معينة من الأفراد وهم المثقفين فقط ، والذين كانوا مسجونين وأطلق سراحهم و ألقي عليهم القبض مرة ثانية ، وبمجرد الدخول إلى هذا المعتقل تصادفك عبارة «الفم مغلوق والقبر مفتوح »كتبت في العديد من الجهات بأحرف بارزة وبالون الأحمر وحتى على أبواب الحجرة الخاصة والبحث والاستنطاق.[5]

*) **معتقل تافشون**: يقع بولاية تيبازة غرب بلدية خميستي ، افتتح في 1 نوفمبر 1957، يتكون من جناحين ، الأول خصص لإدارة المعتقل ومر اقد للجنود العاملين به ومطعم ، والجناح الثاني خصص للمعتقلين الجزائريين يحتوي هذا الجناح على غرفتين ك بيرتين خاصتين بالنساء ، تحتوي كل غرفة 100 سرير[6]،كان يضم 2050 فرد معتقل من بينهم 120 امرأة[7]، وقد أحيط هذا المعتقل بسياج وأربعة مراكز للحراسة.[8]

---

1)- المجاهد، المحتشدات أيضا قوة للثورة، 1961/02/27، عدد 90، ج3، ص05.
2)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 77.
3)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص19.
4)- المجاهد، قصة سجين: أنا عائد من محتشد كازيل، 1957/12/15، عدد 14، ج1، ص 05.
5)- أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 368.
6)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 79.
7)- المجاهد،المحتشدات أيضا قوة للثورة، 1961/02/27، عدد 90، ج3، ص 05.
8)- المرجع السابق، ص 79.

1-2) معتقلات عمالة وهران: وهي بدورها يوجد بها العديد من المعتقلات نذكر منهم:

*) **معتقل أفلو**:موقعه حاليا مدينة الأغواط، وقد كان في البداية ثكنة عسكرية، لكن فرنسا حولته إلى معتقل في 1جوان 1955، وقد عانى فيه المعتقلين الأمرين لصعوبة العيش فيه والمتاعب التي تلاحقهم وهذا لأن فرنسا دست وسطهم المخبرين، خاصة و أنه كان يضم عناصر لا تجمعهم فكرة واحدة [1]، ويضم حوالي 200فرد معتقل.[2]

*) **معتقل بوسوي(Bossuet)***:يقع جنوب سيدي بلعباس على بعد 57 كلم بجبال الضايا[3]، افتتحه فرنسا في 16 أوت 1955، وهو عبارة عن حصن عسكري قديم بني في 1845 أي لم يكن معتقلا من قبل، ضم العديد من الأسرى ولكن لكثرة عددهم تم إنشاء معتقل آخر بجانبه لتقليل الضغط عليه، ولكن بعد محاولة الفرار التي قام بها المعتقلون في جويلية 1957والتي فشلت وضعت الإدارة الفرنسية المعتقل تحت إشراف إدارة عسكرية.[4]

*) **معتقل سيدي الشحمي** : يقع في شرق مدينة وهران ، تم افتتاحه في صائفة 1957، نتيجة لتحويل المعتقلين الذين كانوا بمعتقلات الجرف والبوسوي ليستقبلهم ، وقد عانى فيه المعتقلين كذلك الويلات من سوء ومرارة العيش كباقي المعتقلات، فهم لم يتمتعوا بالاستقرار نهائيا.[5]

*) **معتقل أركول**:يقع هو كذلك بموقع معتقل سيدي الشحمي أي شرق مدينة وهران ، وهو خاص بالتعذيب الجسدي والنفسي، ومحطة للمرور، ولهذا فهو يعتبر من أشد المعتقلات خاصة وأن العاملين به هم من جنسية إسبانية.[6]

1-3/ معتقلات عمالة قسنطينة: وتضم هذه العمالة كذلك العديد من المعتقلات نذكر منهم:

---

1)- أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة ...، المرجع السابق، ص371.

2)- البصائر، كلا. بل هي محتشدات، بتاريخ: 25 جوان 1955، عدد 324، ج12، ص 01.

*) **بوسوي**: ولد في 1627 في يجون بفرنسا كان أسقف بي مو اشتهر بمواعظه الفصيحة في المجتمع المسيحي الكاثوليكي، توفي في 1704م.

3)- بلقاسم صحراوي، معتقل قصر الطير 1956-1962 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة باتنة، الجزائر، 2006/2005، ص13.

4)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص ص 16-17/ المجاهد، 1961/02/27، عدد 90، ج3، ص 05.

5)- خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص 81.

6)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 17.

*) **معتقل الشلال**: يقع جنوب مدينة المسيلة دائرة الشلال ،إفتتح في ماي 1955[1]، وهو عبارة عن مجموعة من الخيم والبناءات الخشبية محاطة بأسلاك شائكة ،كان يضم حوالي 1000فرد معتقل، عانى فيه المعتقلين الويلات بسبب المناخ الصعب والقاسي ، حرارة عالية ، هبوب رياح محملة بالرمال ، زوابع رملية ، لسعات العقارب والثعابين ، وسوء معاملة الحراس ، وفي 04 أوت 1955نتيجة للرياح والعواصف حطمت البيوت الخشبية والخيام وفر المعتقلين، ما أدى بالمسئولين الفرنسيين إلى تغيير مكان المعتقل إلى قرية الجرف.[2]

*) **معتقل الجرف**: يقع بحوالي 18 كلم بشرق المسيلة افتتحته السلطات الفرنسية في 01 أكتوبر1955[3]، ويتكون من 20 بناية تشرف على تسييره ثلاث هيئات أو مصالح، كان يضم 1050 من بينهم 115 لم يبلغ سن الرشد[4]، وقد نقل إليه المعتقلون في أوائل شهر أوت 1955 بعدما تحطم معتقل الشلال بسبب الزوابع الرملية، تميزت الحياة فيه بالقذارة، وكثرة الفضلات في كل مكان وتعفن الأفرشة، فالحياة فيه تكاد تكون مستحيلة، هذه القساوة والصعوبة وصلت إلى حد أن بعض المعتقلين فقدوا عقولهم وانتحروا.[5]

2) **معتقلات الانتظار** :وظهرت سنة 1957 تزامنا مع ظهور جهاز (DOP)المختص في التعذيب والاستنطاق[6]، وأطلقت عليها السلطات الاستعمارية تسمية أخرى وهي «مركز الفرز والعبور»(Centre de de transite et de tri)[7]، ويعرف كذلك باسم (المدخل) وهو مكان فرز الأسرى حيث ينتظر فيه الذين لم يتم استنطاقهم بعد[8]، ويرمز لها ب(CTT).

---

1)- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص 13.

2)- الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962 دار هومة، الجزائر، 2009، ص89/ البصائر، 1955/06/25، عدد 324، ج12، ص 01.

3)- بلقاسم صحراوي، المرجع نفسه، ص 13.

4)- المجاهد،المحتشدات أيضا قوة للثورة، 1961/02/27، عدد 90، ج3، ص 05.

5)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص81.

6)- نعلمان نادية، المعتقلات إبان الثورة التحريرية (المدية نموذجا)، مجلة تاريخ العلوم، عدد7، مارس 2017، ص54.

7)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص82.

8)- رافييلابرانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكري، دار أمدوكال، 2010، ص423.

ولقد كان هذا النوع من المعتقلات منتشرا في كل أنحاء القطر الجزائري بنفس المعدل ، حيث بلغ عددها سنة 1960 (86) معتقلا[1]، حيث ترى بعثة الصليب الاحمر الدولي أن هذه المراكز التي يطلق عليها اسم مراكز الفرز والتنقل «هي أكثر المراكز عددا و أهمها».[2]

وقد استخدمت هذه المراكز بالأساس لفترات محدودة ، حددت بشهر واحد لا أكثر ولكن السلطات الاستعمارية في الغالب لم تلتزم بهذه الفترة ، وقد تعززت هذه المراكز وصارت تضم المئات من الأفراد المعتقلين الذين يأتون أحيانا من مراكز التعذيب ،ومن مراكز الفرز والتحويل كان المعتقلون إما يغادرون بإطلاق سراحهم أو يرسلون للمعتقلات المسماة بمعسكرات الإقامة [3]،أو تقدمهم إلى المحاكم ،أما من لم يكن ضمن هذه المجموعات فتقوم بقتله ولكن بعد ماذا، بعد عذاب مرير وقاسي.[4]

وترى بعثة الصليب الأحمر الدولي أن ظروف الحياة فيها تبعث على الارتياح في أقل من ثلث هذه المراكز، ورديئة في ثلثها، ورديئة جدا في أكثر من ثلث، وقد قدمت البعثة مشاهدات خطيرة وانتقادات لاذعة، ذلك أن البعثة لم تتمكن «في هذا النوع من المراكز» من الاتصال ببعض الموقوفين رغم أن أسمائهم كانت مثبتة في قائمة الموقفين بهذه المراكز ، وقد قيل للبعثة «أنهم عند الجيش الفرنسي في البوادي إما لحمل الأشغال أو لاشتغالهم في العمليات العسكرية»، وكان لكلما تحدث الموقفين مع رجال الصليب رأسا لرأس دون طرف ثالث يتعرضون لشتى أنواع التعذيب.[5]

ومن أهم هذه المعتقلات هي :

*) **معتقل برج منايل:**

هذا المعتقل هو من بين المعتقلات التي قامت بعثة الصليب بانتقاد نظامها، يضم هذا المعتقل (574 موقوفا)،أما الحياة بداخله جد رديئة ينامون على الصخور ، يعيشون في ضيق شديد ولم توضع في متناولهم أي نوع من انواع المرافق رغم وجود هذا المعتقل منه ثلاث سنوات ،إلا أن الموقوفين فيه لا يملكون أواني الأكل والأغطية وهم يتناولون أطعمتهم في علب السردين والمصبرات ، والنظام المسلط عليهم نظام قاهر ، حيث

1)- خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص82.

2)- المجاهد، التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين، 1960/01/11، عدد 59، ج2، ص 05.

3)- جيلالي صاري، ثمانية أيام من معركة الجزائر (28-4/01-1957/02)، دار موفم، الجزائر، 2012، ص ص 82-83.

4)- خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص82.

5)- المجاهد، المصدر نفسه، ص 05.

لاحظت بعثة الصليب الدولي عند زيارتها لمعتقل برج منايل تغيب 15 شخصا منه بسب ظروف العيش فيه.[1]

كما قامت بعثة الصليب الدولي بزيارة أخرى ، فوجدت الموقوفين يتملكهم الرعب ، حيث طلبوا من أعضاء البعثة عدم نشر تصريحاتهم خوفا من انتقام السلطات الفرنسية منهم، فقد كانت تمارس فيهم أشد أنواع التعذيب القاسي حيث جاء في تقرير البعثة «لقد أكد لنا هؤلاء الموقوفـون أن حوالي ستين موقوفا كانوا في حالة سيئة من جراء المرض والتعذيب نقلوا فجأة خارج المعتقل قبل زيارتنا».[2]

ومن بين هذه المعتقلات أيضا نجد في عمالة الجزائر (معتقل بني مسوس، بوزريعة، عزازقة) وفي عمالة وهران (معتقل الزاوية، بني بهدل، ندرومة، سعيدة) وفي عمالة قسنطينة (معتقل عين البيضاء، الحمامة، مزرعة أمزيان، سد القصب، البرج بالمسيلة).[3]

***)المعتقلات العسكرية:**

هذا النوع من المعتقلات لا يعتقل فيه كل الأفراد، وإنما هو مخصص لأفراد جيش التحرير الوطني الذين يتم القبض عليهم من طرف السلطات الفرنسية متلبسين بالأسلحة ، فيتم أخذهم إلى الثكنة العسكرية أو الوحدة التي قامت باعتقالهم ، لأن هؤلاء في نظر السلطات الاستعمارية هم أسرى الحرب لكنهم لا يمتثلون أمام المحكمة، ولهذا تجعلهم تحت الاعتقال ولكن في سرية تامة ومعزل عن الناس.[4]

كما نجد أن السلطات الاستعمارية أثناء إنشائها لهذا النوع من المعتقلات أخذت بعين الاعتبار جانب معين وهو إعادة تأهيل الأسرى بعمليات غسل المخ ،فهيئته وفقا لذلك، حيث كان يقوم بهذه العملية مصالح العمل النفسي بغرض تجريد المعتقلين من شخصيتهم وم بلدئهم الوطنية وتعويضها بشخصية العدو الفرنسي،للاستفادة منهم وخدمة مصالحها وأهم هذه المعتقلات نجد:[5]

*) **معتقل قطر الطير** : يقع بمدينة سطيف بلدية قصر الأبطال حاليا (قصر الطير سابقا)، دائرة عين ولمان ، كان خلال الثورة ضمن الناحية الثالثة المنطقة الأولى الولاية الأولى[6]، محاط بثلاث أنواع من الحواجز، في سنة 1956 كان مركزا خاصا بالتعذيب وفي سنة 1957 حول إلى معتقل، يتكون من 30 بيتا، مقسمة إلى 9

1)- المجاهد، عدد 59، المصدر السابق، ص 05.

2)- نفسه، ص 05.

3)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 83.

4)- نفسه، ص 84.

5)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 85.

6)- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص 15.

أقسام، كما يتضمن عدة مرافق سنذكرها لاحقا والأفراد المعتقلين به أغلبهم من جنود جيش التحرير الوطني وأعضاء المنظمة الإدارية لجبهة التحرير الوطني، والحياة بداخله لا تقل قساوة عن بيقة المعتقلات.[1]

رابعا: **الحياة داخل المعتقلات.**

إن الحديث عن الحياة العامة داخل المعتقلات أثناء الثورة التحريرية، يجعل الكثير من الناس يعتقدون أنها أخف وطأة من السجن، وأن المعاملة فيه أفضل،إلا أن الحقيقة عكس ذلك، ففرنسا الاستعمارية بأجهزتها القمعية،لا تفرق بين سجين ومعتقل ولا بين سياسي ومجرم .[2]

لقد كانت الظروف التي يعيش فيها المعتقلين سيئة من حيث الحالة الصحية والمأوى وهذا خلافا لما تنص عليه الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية جنيف 12 أوت 1949.[3]

إذا توصف الحالة العامة للمعتقلات ، بأنها قذرة و أن الفضلات والقمامة منتشرة في كل الزوايا ، والأفرشة متعفنة والمعدات متلفة والحياة تتميز بالصعوبة والقسوة إلى حد لا يمكن تصوره ، مما أدى ببعض المعتقلين إلى فقدان العقل والانتحار.[4]

فإلى جانب الاكتظاظ في الغرف ، هناك معتقلون كثر ينام ون على الأرض لانعدام الأسرة والأغطية[5]، داخل حجرات ضيقة بأعداد تفوق طاقة الإستعاب وهذا ما زاد من سوء حالتهم الصحية.[6]

كما عان المعتقلون من قلة اللباس ، فمنهم من كان يرتدي ملابس نوم ، ومنهم من كان يغطي جسده بخرق بالية لا تصلح إلا للرمي ،أما الأكل فقد كان غير مناسب ورديئا مما سبب مضاعفات صحية ، وكثيرا من حالات التسمم للعديد من المعتقلين، نتيجة استعمال مواد غذائية فاسدة، ولقد كانت الحصة اليومية للأفراد لا

1)- أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة ...، المرجع السابق، ص 369-370-371.
2)- خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص141.
3)- رشيد زبير، المرجع السابق، ص 115.
4)- المرجع السابق، ص142.
5)- فاروق بن عطية، الاعمال الانسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، تر: كابوية عبد الرحمان منشورات دحلب، 2010، ص 112.
6)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 143.

تكفي لسد جوعهم، وعادة تقدم مرتين في اليوم، غالبا ما تكون قطعة من الخبز وقليل من الحساء أما عن المياه المخصصة للشرب فقد كانت في صهاريج وبكميات قليلة وعادة ما تتميز بالملوحة.[1]

أ ما عن قضاء حاجات الانسان الطبيعية ، فقد كان يسمح لهم بالذهب إلى دورات المياه مرتين في اليوم، وهم يسيرون بانتظام ، ويحيط بهم المظليون الذين يدفع ونهم للإسراع مستخدمين في ذلك بنادقهم ، وفي كثير من الأحيان كان المعتقلون يحملون علبا معدنية تحتوي ما طرحوه من براز في الليل.[2]

إ ن الظروف النفسية للمعتقلين تختلف باختلاف نوعهم، فقد كان البعض يترقب أخبار الثورة ،أما البعض الآخر فينتظر خروجه بفارغ الصبر، كما كان آخرون على أعصابهم لما ينتظرهم من تعذيب.[3]

فالكثير منهم إن لم يكن جلهم قد أصيبوا بـأمراض نفسية نتيجة المحن ، وما تعرضوا له من مفاج آت ليلية من قبل الحراس ، وإهانات لكل من تأخر عن القيام والاستعدا دأو حاول تغطية عورته ، فا لمعتقلون كانوا يتعرضون إلى التفتيش* والتنقل باستمرار من أجل تركهم يعيشون في جو من الاضطراب النفسي الذي لا يشعر معه بالاستقرار أبدا.[4]

إ ضافةإلى الأمراض النفسية ، فقد كانت الوضعية الصحية للمعتقلين في تدهور مستمر ، مما أثر ذلك على حياتهم الخاصة إذا لم يكن هناك طبيب ولا ممرض في المعتقلات.[5]

كما كانوا يتعرضون للكثير من الأ مراض الخطيرة المعدية نتيجة البرد الشديد ومن بين هذه الأمراض مرض السل ورغم خطورة هذا المرض إلا أن المصابين به لا يعزلون عن البقية ولا ينقلون حتى لمستشفى.[6]

1)- نفسه، ص 143-152.

2)- بسام العسيلي، المجاهدة الجزائرية، المرجع السابق، ص 101.

3)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 22.

*)- **التفتيش**: هو الاغارة التي يشنها الجيش الاستعماري على بيوت الجزائريين وكان يتم بصورة همجية (أنظر: عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي، ص 40).

4)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق ، ص 22.

5)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 151.

6)- جريدة المجاهد، عدد 19، ص 08 / جريدة المجاهد، عدد 90، المحتشدات أيضا قوة للثورة، 1961/02/27، ج3، ص 05.

وهذاإن دل على شيء فهو يدل ع لى عدم رحمة وشفقة المستعمر ، فحتى المرضى الذين يحتاجون إلى عناية خاصة، لم تكن تتوفر لهم ، بل كانوا يستخدمون كأداة للقضاء على بقية المعتقلين الآخرين من خلال انتقال عدوى الأمراض الخطيرة.

إ ن حياة الأفراد داخل المعتقلات كانت تختلف وتتنوع حسب مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية ، ففيهم من كان متفائلا مستغلا لفترة اعتقاله ومنهم من كان يائسا خاملا.[1]

كما أن تعامل الإد ارة الاستعمارية معهم كان أيضا بحسب مستوياتهم وتفكيرهم ، خاصة و أن الإد ارة كانت تطلع على الصادر والوارد من رسائلهم ، وبالتالي تكشف طريقة تفكيرهم ومن ثم تعتمد على استدراجهم.[2]

كما كان استقبال الوافدين الجدد على المعتقلات بالتهديد والوعيد ، من أجل غرس الرعب والخوف في نفوسهم.[3]

إ ذ عادت ما يمرون من أمام الجنود فيتلقون ضربات متعددة ومختلفة وهذا من أجل أن يبينوا لهم الصورة الأولية عن طبيعة المعتقل وما ينتظرهم من تعذيب وإهانة ومذلة يستمتعوا بها جلادو المعتقلات.[4]

كل الذين عاشوا في المعتقلات وصفوا الظروف بالإنسان والتي لا يمكن تحملها، فهي ظروف لا تطاق صعبة من حيث قساوة الطقس، واعتداءات الحراس وظروف المرض المتأثرين بجلسات التعذيب.[5]

فقد كانت تسلط على المعتقلين أساليب التعذيب القاسية والأعمال الشاقة، حتى النساء لم يسلمن من المعاملة القاسية.[6]

فالحراس ومسؤولي المعتقلات هم من كانوا يمارسون هذه الأساليب ومعظمهم من مرتزقة أوروبا الشرقية، معروفين بسلوكياتهم القاسية[1]، كما يطلق عليهم أيضا اللفيف الأجنبي وهم فرقة الجنود تجندهم فرنسا من جميع جميع بقاع أوروبا، ومعظمهم من المجرمين وقطاع الطرق واللصوص يعملون معها كمحاربين.[2]

---

1)- المرجع السابق، ص 153.

2)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 24.

3)- نفسه، ص24.

4)- خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص 144.

5)- فاروق بن عطية، المرجع السابق، ص120.

6)- رشيد زبير، المرجع السابق، ص 116.

فالمعتقلات بكل أنواعها جرت فيها جرائمضد الإنسانية تؤكد كلها أنها مخالفة للاتفاقيات الدولية ومنها (اتفاقية جنيف)* 1949 المتعلقة بم سراجين الحرب من حيث طبيعة المعتقلات و أوضاعها وطبيعة المعاملة فيها.[3]

ورغم كل ما عانى منه المعتقلين إلا أن المثقفين كالمعل مين والأساتذة كانوا يلق نون رفاقهم بعض الدروس[4]، كتلقين القراءة والكتابة لكل من لا يجيدها، وإعطاء محاضرات في الطب والاسعافات الأولية ودروس في التوجيه الديني.[5]

كما شرع العمال من أصل عربي أو قبائلي، والذين يتكلمون الفرنسية، وممن لا يعرفون القراءة والكتابة في تعلم العربية بحماس.[6]

غير أن الإدارة الاستعمارية سرعان ما كانت تمنع ذلك إذ تجهض كل محاولات التدريس[7]، كما أنها لم تتوانى من خلال إذاعتها "صوت البلاد"إلى تمجيد فرنسا وحضارتها وقوتها والتقبيح في المجاهدين وأعمالهم.[8]

بل أكثر من ذلك، فقد كانت تجبر المعتقلين الأصحاء منهم والمرضى على حضور المنادات ثلاثة مرات في اليوم، وعلى تحية العلم الفرنسي، وإجبارهم على الوقوف لساعات في ساحات المعتقلات صيفا وشتاء، حتى ينال منهم التعب فيسقطون بلا حراك[9]،وبتولى"قي مولي"* رئاسة الحكومة الفرنسية سنة 1956 تغيرت الحياة في المعتقلات، وتغير أسلوب التعامل وأصبح أشد صرامة من ذي قبل.[1]

---

1)- نفسه، ص 122.

2)- أحمد محمد عاشور اكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني (1962/1500)، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009، ص 227.

*)- **اتفاقية جنيف**: مجموعة من 4 اتفاقيات دولية وقعتها 9 دول في 1949 لحماية ضحايا الحرب، (أنظر: قاموس المصطلحات التاريخية أنور محمود زناتي، ص 163.

3)- رشيد زبير، المرجع نفسه، ص 124.

4)- المجاهد، المصدرالسابق، عدد 19، ص 08.

5)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 21.

6)- هنري علاق، المصدر السابق، ص 261.

7)- المجاهد، عدد 19، المصدر نفسه، ص 8.

8)- محمد الطاهر عزوي، المصدر نفسه، ص 24.

9)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 145.

إ ذ منعت اللغة العربية حتى في رسائل المعتقلين ،كما رخصوا لهم بتعلم كل اللغات العالمية ما عدا العربية وكل من يخالف ذلك يتعرض لأبشع أنواع التعذيب.[2]

ورغم المنع من القراءة والكتابة والتعلم وتصفح الجرائد وغيرها .... ، إلا أن السلطات الفرنسية لم تنجح بشكل كبير في تطبيق هذه السياسة حيث كان المعتقلون يتكلمون مع بعضهم البعض بسرية وحذر أثناء الليل ويعلمون بعضهم البعض سرا،[3] آخذين في ذلك كل احتياطاتهم حتى لا ينفضح أمرهم.

كما تحولت بعض المراكز إلى أماكن لتو طيد العلاقات والوحدة والتضامن بين المعتقلين ، حيث تم إنشاء خلايا جبهة التحرير الوطني التي وقفت في و جه العدو ورفعت من معنويات المعتقلين كما أنها نظمت حملات الهروب من المعتقلات.[4]

ورغم استغلال إدارة الاحتلال كل المواقع التي كانت تحت تصرفـها لتجعل منها مراكز اعتقال تستغل فيها المعتقلين وتعذبهم بـأبشع الطرق [5]، ورغم ما أرتكب من تجاوزات خطيرة من طرف الجلادين إلا أن المعتقلين لم يستسلموا لمخططات الإدارة الاستعمارية ، وكانوا لها بالمرصاد خاصة المناضلين القدماء في صفوف المعتقلين، إذ عملوا على تأطير المعتقلين وتوحيدهم وتكوينهم سياسيا حتى يتمكنوا من تجاوز محنهم.[6]
وهذا إن دل على شيء فهو يدل على إيمانهم واعتقادهم بصدق وعدالة القضية الجزائرية.

خاتمة الفصل الأول:

نختم هذا الفصل بأن ما ادى إلى تسارع وتيرة إنشاء المعتقلات من طرف سلطات العدو هو الالتفاف الشعبي حول الثورة، كما أن السلطات الفرنسية لم تعترف بكل المعتقلات وإنما جعلت البعض منها رسمي، والبعض الآخر غير رسمي، وقد شملت جملة الاعتقالات بالدرجة الأولى كل من لهم مكانة سياسية وعلمية وعملية بالإضافة إلى كل من تشتبه فيه من عامة الناس فتقوم باعتقالهم وفق إجراءات إدارية خاصة بالاعتقال

*)- **قي مولي**: ولد في 1905، شارك في المقاومة ضد الاحتلال النازي في شمال فرنسا، الأمين العام للحزب الاشتراكي، شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في الجمهورية الفرنسية الرابعة، أصبح رئيس للحكومة الفرنسية في فيفري 1956، لعب دور كبير في الحرب ضد الجزائر. (أنظر سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 110-111)

1)-محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 26.

2)- نفسه، ص 26.

3)- نفسه، ص73.

4)- رشيد زبير، المرجع السابق، ص 122.

5)- خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص 155.

6)- نفسه، ص 156.

وقد نوعت سلطات العدو في إنشاء المعتقلات فنجد منها السياسية والعسكرية ومعتقلات الانتظار، إلا أن رغم تنوع هذه المعتقلات تبقى طبيعة الحياة بداخلها واحدة تميزها القسوة والخشونة والتجبر من طرف إدارة المعتقل.

الفصل الثاني: التعذيب في المعتقلات.

أولا: سياسة ممارسة التعذيب

ثانيا: أنواع ووسائل التعذيب.

ثالثا: المواقف المختلفة من قضية التعذيب.

رابعا: التعذيب في المنظور القانون الدولي

تمهيـــد:

يقترن مصطلح الاستعمار الفرنسي في الجزائر بأبشع صور التعذيب التي لم يسلم منها أحد على وجه الإطلاق وهذا لانتزاع الاعترافات من أشخاص أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم استعمروا من طرف دولة لا ترحم، عملت على تقنين التعذيب وجعله مؤسسة قائمة بذاتها، كما انها تفننت في ابتكار طرقه ووسائله لتنافس القستابو النازي وإن صح التعبير لتحل محله، مبرزين كذلك المواقف المتباينة اتجاهه سواء ما تعلق بالجانب الفرنسي بمختلف طبقاته أو الجانب الجزائري، لنختم بالتطرق للتعذيب من منظور القانون الدولي مبرزين أهم الأدلة على انتهاكات فرنسا على حقوق الإنسان بالجزائر، وهذا ما سنحاول الغوص في تفاصيله في هذا الفصل.

أولاسياسة ممارسة التعذيب:

إن ظاهرة التعذيب لم ترتبط بالثورة الجزائرية،أو بمعركة الجزائر على وجه الخصوص، فقد كان التعذيب قبل سنة 1954 أسلوبايسلط على كل من يقع في قبضة الأمن الفرنسي.[1]

فقد ثبت أن العديد من الضباط الفرنسيين متهمون بارتكاب جرائم ضد الانسانية، ما بين 1945 – 1962 في حق الجزائريين العزل،[2] فمنذ 1956 أصبح التعذيب منطقيا ومهنيا ومنظما تحت اشراف جنرالات ملتزمين وأشهرهم جاك ماسو*، موريس شال، وراوول سالان وغيرهم.[3]

---

1)- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 105 / محمد عباس، دوغول والجزائر نداء الحق، دار هومة، الجزائر، 2013، ج4، ص 93.

2)- جودي أتومي، المرجع السابق، ص 270.

*)- **ماسو**: من مواليد 1908 بفرنسا، عسكري محترف شارك في تحرير فرنسا من القوات الألمانية كما شارك في حرب الهند الصينية كقائد للفرقة العاشرة للمظليين، كما كان من بين المشاركين في العدوان الثلاثي على مصر 1956، أرسل إلى الجزائر وكلف بمهمة حفظ النظام بالعاصمة بعد انطلاق معركة الجزائر، واعتمد التعذيب كطريقة وحيدة للحد من نشاط جبهة التحرير الوطني، توفي 2002.

3)- مغنية لزرق، المرجع السابق، ص 156 / بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 243.

إلا أنه في المقابل كان هناك عدد قليل من الضباط الفرنسيين ممن كانت لهم الشجاعة ورفضوا سياسة التعذيب، وعارضوها وفيهم من أقيل من منصبه وطرد من الجيش الفرنسي، ومن بينهم الجنرال دولا بور ديير كنشاز، الذي رفض المشاركة في همجية الجيش القمعي.[1]

إن اللجوء إلى التعذيب صار ممارسة روتينية منذ أن أسند إلى فيلق المظلين العاشر في نهاية 1956 صلاحيات امنية كانت من مهام السلطة المدنية.[2]

فلم تكن أساليبها مجرد تقنيات بسيطة للاستنطاق وانتزاع المعلومات، بل كانت أساليب قمعية من ابتكار منظور اساليب"الثورة المضادة".[3]

فالاستجواب والاستنطاق لم يكن بكل بساطة إلا جريمة خسيسة بشعة ارتكبها جناة ضد بشرآخرين.[4]

كما أن أساليبه لم تنحصر مزاولتها سرا، على مفتشين متخصصين، فقد دفع أيضا بشبان من الجيش الفرنسي للاشتراك في التعذيب، وسخرلهم كل شيء من أجل تدريبهم على القسوة وحملهم على اعتبار التعذيب والعنف أحسن تطبيق تبرره النتائج.[5]

لقد اتخذوا من التعذيب اثناء الاستنطاق كذريعة للدفاع عن الجزائر الفرنسية، ضد تطرف جبهة التحرير الوطني، فأصبح بذلك عمل عادي، لا يعتريه أي شعور بتأنيب الضمير [6]، فلا بد من تعذيب بعض الناس

---

1)- سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال 1830 إلى الاستقلال 1962، دار هومة، 2005، ص 86./

2)- بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة ...،المصدر السابق، ص105.

3)- مغنية لزرق، المرجع السابق، ص 156.

4)- جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، دار القومية، ص 45.

5)- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة ...،المرجع السابق، ص 183.

6)- بن خدة، المصدر نفسه، ص 105.

لكي يدلوا باعترافاتهم التي قد تحفظ مئات الأرواح، وهذا نفاق لا يعوزه دليل [1]،فهو وسيلة جيدة لاستنطاق الأسرى المدنيين والمجاهدين من أجل الحصول على معلومات وأخبار وأسرار عن الثورة والثوار الجزائريين.[2]

فالظروف هي التي كانت تفسر وتبرر الأعمال فعلى الرغم من قساوة التعذيب، كان استعمال هذا النوع من العنف أمرا ضروريا، لا مفر منه في مثل هذه الظروف.[3]

لقد نظر المستعمر للتعذيب من منظور نفعي يبحث عن تضخيم الأرباح وتقليص الخسائر لذا اتخذوا من الغاية تبرر الوسيلة "شعارا" لهم معتقدين أن التعذيب وسيلة ناجحة للوصول إلى غايات تعتبر في نظرهم شريفة،[4]رغم أنه محظور في الاتفاقيات الدولية وقواعد الأخلاق،إلا أنه نشأ أثناء الحروب الاستعمارية مثل حرب الجزائر وغيرها من الحروب.[5]

إن إشكالية التعذيب كوسيلة من وسائل الحرب لا ترتبط فقط بما خلفه من فضائح، وانما المهزلة الحقيقية تكمن في أن التعذيب خطط له وسن على مستوى الدوائر الحكومية،كما أن هناك من الوزراء والمسؤولين من كان على دراية بنتائجه إلاأنه لم يحرك ساكنا وهو في الظاهر كان يتمسك بمبدأ حقوق الانسان.[6]

فعن أي حقوق إنسان يتحدثون عنها وهم اضطهدوا ومارسوا حربا ضد الإنسانية؟إن تعذيبهم للجنس العربي ينم عن الحقد الدفين اتجاه الإسلام والمسلمين، لذا مارسوا أبشع الطرق وتفننوا فيه حتى أصبحوا مبدعين.

---

1)- جان بول سارتر، المصدر السابق، ص 51.

2)- محمد مرسلي، من ذاكرة الولاية الثالثة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، أزفون وسط الأحداث، دار الأمل، الجزائر، 2013، ص59.

3)- أوساريس، المصدر السابق، ص:26.

4)- مغنية لزرق، المرجع السابق، ص318.

5)- جودي أتومي، المرجع السابق، ص271.

6)- بن خدة، الجزائر عاصمة ...، المصدر السابق، ص 106.

لقد أصبح التعذيب ممارسة عادية فرضت نفسها على مجريات الامور منذأن تبناه "ماسو" ومن معه كأسلوب ضمن منظومة عمليات الاهانة والألم والموت دون أدنى مراعاة للقيم الانسانية، [1] يقومون بالتعذيب ويضاعفون عمليات التفتيش والاعدام، وحين ترفع شكوى أمام بعض الضباط من هذه الوسائل العنيفة التي تهين حق الحرب نفسه، فليس لهم سوى كلمة يجيبون بها «هذا مؤسف، ولكنه أسفر عن نتيجة» فهل صحيح أنه أسفر عن نتيجة؟[2]!

كما كانوا يصرحون على أن أعمال العنف نادرة الحدوث فهي نتيجة للعمليات الحربية والأعمال الشنيعة المقترفة من طرف الارهابيين.[3]

لقد اختلقوا أعذارا من أجل تبرير أفعالهم القذرة متناسيين كل القيم الانسانية، فالجلادون يريدون اقناع أنفسهم واقناع الضحية بجبروتهم وقدرتهم على الظلم، ينظرون للسجين بأنه ليس من جنسهم بل كالبهيمة الإنسانية.[4]

لقد تجسد التعذيب كممارسة مؤسساتية إبان معركة الجزائر 1957 فهذه الأخيرة كرست أساليب التعذيب كخيار مبرمج لم يكن معروفا من قبل، فلقد أد بالفيلق العاشر للمظليين دورا حاسما كما أن التجارب التي آجرتها قوات "ماسو" أصبح يقتدي بها وأصبحت مرجعية ومنهج لباقي الوحدات المقاتلة نظرا لفعاليتها التى لا يضاهيها أسلوب.[5]

إذ كان الجزائري يتعرض للمعاملات القاسية وال تعذيب يوميا في المراكز وفي محافظات الشرطة، فهو وسيلة للحصول على المعلومات ولا يهم إذا كانت هذه المعلومات صحيحة أو لا، فقد كان التعذيب يمارس للذة وتمضية الوقت.[6]

---

1)-بن خدة الجزائر عاصمة ...، المصدر السابق، ص 88.

2)- بيير هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، تر: بهيج شعبان دار العلم، بيروت، ص 81.

3)- كلود جوان، المرجع السابق، ص109.

4)-جان بول سارتر، المصدر السابق، ص 46.

5)- بن خدة، الجزائر عاصمة ...، المصدر نفسه، ص 88-90.

6)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 245.

خاصة وأن فرنسا تيقنت انها تحارب جيشا صمم على النصر أو الشهادة، فجندت كل ما تملك من وسائل الابادة والقمع لإخضاع الشعب الجزائري والقضاء على ثورته.[1]

ففي اقل من أسبوع واحد انتشرت مراكز الاستنطاق والتعذيب وبصورة مستعجلة في المقاهي الثكنات المدارس...،[2] فأصبحوا يعتقلون كل من يصادفهم، فكل مسلم تعرض للاستجواب في أقبية الأهوال التي يبدأ فيها التعذيب بالأسلوب اللطيف المتمثل في التجريد من الثياب والرابط بشدة، فالصفع والركل واللكمات على البطن والانتهاء إلى أقصى أشكال المعاناة بآلات الحرق وانتزاع الجلد، [3] ولا يدري من يدخل هذه المراكز متى يخرج منها وبأية حال سيخرج فكثيرا منهم أصبح جثة هامدة.[4]

لقد خصصت مدارس وثكنات خاصة لتعلم قواعد ومناهج التعذيب من بينها ثكنة جان دارك سكيكدة إذكانت مركز للتدريب على حرب العصابات،[5]كذلك جهاز DOP الجهاز العملياتي للحماية وهو وهو مصلحة غالبا ما تستدعي أقداما سوداء *...[6]

لقد افترضت تعليمات هذه المدارس أن يكون التعذيب نظيفا لايترك اثارا، وأن يتوقف بمجرد أن يعترف المعتقل، ولكن الممارسة العملية أكدت أن التعذيب لم يكن نظيفا أبدا، كما أن التعذيب لم يكن يتوقف إلا عندما تنتهي حياة المعتقل الخاضع للتحقيق و الاستنطاق.[7]

---

1)- محمد الصالح الصديق، البطولة والتعذيب في الجزائر خلال ثورة التحرير، مجلة أول نوفمبر، جويلية، 2006، عدد 168، ص 38.

2)- بن خدة، الجزائر عاصمة ...، المصدر السابق، ص 108.

3)- جان بول سارتر، المصدر السابق، ص 52 / بن خدة، الجزائر عاصمة...، المصدر نفسه، ص108.

4)- محمد الصالح الصديق، مجلة أول نوفمبر، عدد 168، المرجع السابق، ص 38.

5)- محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، درا هومة، الجزائر، 2009، ص 138.

*)- **الاقدام السود Les pieds noirs**: هي تسمية تطلق على المستوطنين الأوربيين الذين سكنوا او ولدوا في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي، أغلبيتهم تنحدر من أصول فرنسية او ايطالية او اسبانية أو مالطية، أو هو وصف لكل أوربي الأصل عاش في الجزائر أثناء فترة الاحتلال الفرنسي ورحل عنها بعد الاستقلال، أما تسميتهم بهذا الاسم فهناك نظريتين: الأولى تعود إلى سواد أحذيتهم والثانية تعود لاتساخ ملابسهم بسبب عصرهم لعناقيد العنب بالأرجل.

6)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 243.

7)- بسام العسيلي، المجاهدة الجزائرية، المرجع السابق، ص 177.

أما عن أوكار التعذيب فهي عديدة ومتنوعة فمنها: مدرسة"ساروي sarouy" القريبة من حي القصبة والتي كانت معتقل للفدائيين والفدائيات، [1] وهي تابعة للفرقة الثالثة من المظليين تحت إمراه بيجار*، ففي هذا المكان عذب واغتيل العديد من المجاهدين منهم أوريدة مداد بعد أن تشوهت خلقتها وتعفنت جسدها.[2]

أما عن أشهر الثكنات التي احتضنت التعذيب نذكر: ثكنة برج الامبراطور fort l'empereur في حي اسكالا la scala وثكنة الفرقة 19 للعتاد في الخروبة وغيرها من الثكنات[3]، وفيما يتعلق بأشهر الفيلات الفيلات التي تحولت إلى مراكز تعذيب نجد فيلا سيزيني* villa Susini، مركز قيادة الفرقة الأولى للقبعات الخضراء وضيعة أمزيان في نواحي قسنطينة، [4] وغيرها من الفيلات،أما عن المقاهي الشعبية فنذكر "قهوة الحمام"،"مقهى الحاج عمار" وبنايةسينيماريكس (Rex)، أين أجبر المحامي علي بومنجل على الانتحار رميا من الطابق الخامس، كذلك الاسطبلات والمخازن والمزارع وغيرها من المراكز.[5]

أما عن غرف التعذيب فلقد كانت على العموم ضيقة ومظلمة ووسخة، ففي تصريح لـ (**هنري علاق**)* ذكر فيه أنه «... ربط على سبورة مخدوشة ومشوهة بالقي ...» كما ان الهواء يكاد ينعدم في هذه الغرف، فالكثير من المعذبين ماتوا اختناقا جراء غاز الفحم أو جراء الغاز المنبعث من تخمر الخمر في الأقبية.[6]

---

1)- سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 82.

*)- **بيجار**: جنرال فرنسي شارك في حرب الفيتنام كما قام باخماد معركة الجزائر.

2)- بن خدة، الجزائر عاصمة ...، المصدر السابق، ص 110.

3)- نفسه، ص 110، 111.

*)- **فيلا سيزيني**: تقع في مرتفعات مدينة الجزائر في حي الأبيار وكانت مقر القنصلية الألمانية سابقا.

4)- مغنية لزرق، المرجع السابق، ص 163 / بن خدة، الجزائر عاصمة ...، المصدر نفسه، ص 111.

5)- بن خدة، المصدر نفسه ، ص 113.

*)- **هنري علاق**: صحفي شيوعي فرنسي، تم توقيفه وتعذيبة لمساعدته الأفلان.

6)- مغنية لزرق، المرجع نفسه، ص 165.

لقد كان التعذيب وسيلة حرب للحصول على معلومات من جهة ومن جهة ثانية سياسة لقمع الثورة ومحاولة كشف التنظيمات التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني.[1]

كما أن هدف الاستجواب لا يقتصر على إجبار الضحية على الكلام وعلى الخيانة بل أن تشعر الضحية نتيجة التعذيب والصراخ بأنها بهيمة بشرية في عيون الجميع وفي عينها بالذات ويجب على خيانتها أن تحطمها، فالمستسلم للاستجواب لم يكن يرد فقط إجباره على الكلام، وإنما أيضا إدانته إلى الأبد بأنه أدنى درجة من الإنسان.[2]

إن المسؤولية الأولى عن سفك الدماء والعنف وإظهار الكراهية، تقع على عاتق الحكومة الفرنسية التي انتهجت سياسة إجرامية أزهقت بها أرواح بشرية بريئة.[3]

تناسب معها شعاراتها الجوفاء التي انتهجتها ثورتها عام 1789 وهي العدالة والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان.[4]

ثانيا:أنواع ووسائل التعذيب.

لقد تجاوزت الهمجية الفرنسية أبعد حدود العقل من خلال تأسيسها لظاهرة التعذيب ووضعها في إطار قانوني، بحيث تصبح أمرا طبيعيا وفي نفس الوقت حماية الجلاد في المستقبل، وهذا ما اقترحه William في مارس 55 من خلال تقنين التعذيب كونه أصبح ظاهرة يومية عادية أعطت نتائج ايجابية،[5] فلقد أصبح

---

1)- قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1945-1958، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص 113.

2)- جان بول سارتر، المصدر السابق، ص 55.

3)- هنري علاق، مذكرات جزائرية، المصدر السابق، ص 237.

4)- بوعزة بوضرساية وآخرون، الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، سلسلة المشاريع الوطنية، المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007، ص 119.

5)- بختاوي خديجة، أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية المجلة المغاربية كالمراسات التاريخية والاجتماعية، عدد 1، ص 173.

التعذيب الفرنسي خلال حرب التحرير بمثابة نظام قائم،[1] تنوعت أساليبه وأنواعه ويمكن تقسيم التعذيب إلى أنوعين تعذيب نفسي وأخر جسدي.

1- أنواع التعذيب:

1.1-التعذيب النفسي:

فهو يبدأ بتوقيف المتهم أو المشكوك فيه، وترحيله بعدهاإلى مركز الدرك أو إحدى مكاتب لاصاص، والشروع في استنطاقه فور وصوله إلى مكان الاعتقال،[2] والتعذيب النفسي يشمل إذلال المعتقل بالشتم والسب و الأهانة أو التخويف والإرهاب، وأحسن وسيلة لتحطيم مقاومته عندما يقدم للاستنطاق هي أن يعذب مشبوهون آخرون أمامه.[3]

فيأتي بمجموعة من المعتقلين فيتم تعذيبهم إلىأن يموت بعضهم، ثم بعد ذلك يبدأ باستنطاق الشخص المقصود عن طريق إلقاء الأسئلة.[4]

وفي كثير من الأحيان أن لم يستطيع الجلاد الحصول على المعلومات فيأتي بزوجة أو ابنة أوأخت المعذب فيخيرونه بين الاعتراف أو اغتصاب إحداهنأمام بصره،لأنهم يدركون أن العرض والشرف العربي وخاصة المسلم الجزائري لا يمكن المساس به.[5]

و بهدف اثارة الرعب في نفوس المعتقلين والعبث وللهو على حساب انفعالاتهم، يقص عليهم الرجال المظليين بأنهم ذاهبين إلى المطبخ من اجل طبخ أحد المعتقلين فيتركهم في حالة رعب دائم.[6]

---

1)- جبران لعرج، بشاعة الاجرام الفرنسي في مدينة سيدي بلعباس، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد 13، ديسمبر 2017، المجلد 8، ص 107.

2)- مجلة أول نوفمبر، عدد 180، ص 09.

3)- جريدة المجاهد، الجلادون الفرنسيون أمام حرب الجزائر، ج1، عدد 10، 1957/09/05، ص 05.

4)- جريدة المجاهد، عدد 10، المصدر السابق، ص05.

5)- محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه ...، المرجع السابق، ص 148. / الجزيرة الوثائقية، حصة رموز الذاكرة ، يوم 2018/04/25، 15:30 سا، تصريح لمليكة قونصوه.

6)- بسام العسيلي، المجاهدة الجزائرية ، المرجع السابق، ص 99

ومن بين أساليب التعذيب النفسي أيضا الحرمان حيث يفقد خلاله الضحية حسن المكانوالزمان، ويعجز بذلك عن معرفة هويته الذاتية،ويكون باستعمال عدة طرق كوضع الشخص في زنزانة ضيقة باردة مظلمة والحرمان من النوم، الماء، الأكل، زيارة الاقارب، تلقي العلاج.[1]

فكثير من المجاهدين وضعوا في أقبية مظلمة مليئة بالجرذان،لدرجة أنهم فقدوا معنى الزمن واعتقدوا انهم بقوا يوما في حين انهم أمضوا عدة أيام في هذه الأقبية.[2]

ان الهدف من التعذيب النفسي هو احداث جو من الرعب الدائم والنهائي، [3] ناهيك عن الضغط النفسي الذي يتعرض له المعتقل من خلال التلاعب به وتشويش أفكاره، كأن يعلموه مسبقا بأنهم يعلمون كل ما بحوزته من معلومات وهم يرغبون فقط في التأكد منها، [4]وما يلاحظ على التعذيب النفسي أنه لا يترك أية علامة مرئية أو آثار على جسد الضحية عكس التعذيب الجسدي الذي يترك آثار مادية تكتشف عن طريق الفحص الطبي.[5]

2.1 التعذيب الجسدي:

وهو تعذيب جسمي، وقد تفننت الآلة الفرنسية في هذه الجانب وأبدعت بشكل وحشي وهمجي، تعددت فيه وسائل التعذيب والاضطهاد، فالتعذيب الجسدي يتم بعدة وسائل كالماء والكهرباء والحبل ...،[6]وهي تطبق كلها على جسد المعذب قصد الحصول على المعلومات.[7]

---

1)- les me'thodes de torture, www.acat France.fr vu le 28/03/2018. a 13:55h

2)- بختاوي خديجة، أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، عدد 17، السداسي الأول 2008، ص 151.

3)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 151.

4)- المجلة المغاربية، أساليب الاستنطاق، عدد 1، ص 174.

5)- les me'thodes de torture, www.acat France.fr vu le 28/03/2018. a 13:55h

6)- بختاوي خديجة، مجلة المصادر، عدد 17، المرجع السابق، ص 152.

7)- المجاهد، عدد 10، المصدر السابق، ص 05.

إذا تفنن الاستعمار الفرنسي في تعذيب الجزائريين طوال سنوات الثورة وارتكب ما عجزت عنه مصالح **الغستابو*** النازية الألمانية.[1]

ويبدأ التعذيب أولا بجلسات خاصة حيث يطرح المحقق مجموعة من الأسئلة، تتمحور حول الفلاقة الجيش، الجبهة والأسلحة، وبعد رفض الضحية يبدأ الضرب العشوائي مع تكرار الأسئلة، ويتخلل كل هذا مؤثرات نفسية ووعد بالمساعدة، بعدها تترك الساحة للجلادين وهم في الغالب 4 رجال أشداء إلى جانب مترجم ويبدأ التعذيب"بلعبة القدم"، حيث يوضع السجين في الوسط كالكرة و ينهالون عليه بالضرب الجماعي مدة 15 دقيقة،بعد هذا الشوط تبدأ عمليات التعذيب الفعلية بالأساليب والآلات المتعددة، بعدما يجرد المسجون تماما من ملابسه لتنطلق حصص التعذيب المتنوعة.[2]

2- وسائل التعذيب:

لقد اتفقت المصادر والمراجع والشهادات الحية على أنواع محددة من التعذيب سنطرق جملة منها بالتفصيل.

1.2- التعذيب بالكهرباء:

حيث يجرد المستجوب من كافة ثيابه ليصبح عاريا تماما حتى النساء لا سيثنين من ذلك، [3] وغالبا ما كان التعذيب بالكهرباء يتم في الليل، حيث يمدد المستجوب على طاولة العمليات أو سرير حديدي، وتربط

---

*)- "**الغستابو**": أو جهاز شرطة الدولة السرية المعروفة بـ (GESTAPO) أنشأ في 13 يونيو 1933 من قبل هيرمان غورينغ بأمر من أدولف هتلر وهو عبارة عن جهاز مخابرات ألماني مكلف بعمليات الاعتقال والاغتيال، حل هذا الجهاز في 8 ماي 1945 (أنظر: www.aljazeera.net. vule 02/04/2018 a 11M36.)

1)- عبد القادر ماجن، مجلة أول نوفمبر، عددان 134-135، ص 35 / يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (أول توفمبر 1954- 19 مارس 1962، ط2، دار الأمة، الجزائر، ص197).

2)- بختاوي خديجة أساليب الاستنطاق، المجلة المغاربية، المرجع السابق، العدد الأول، ص 174.

3)- مجلة أول نوفمبر، عدد 180، ص 9.

أعضاؤه ويرمي عليه الماء، [1] وتوضع نواقل الكهرباء على الأذان والأنامل والأعضاء الأكثر حساسية،ثم تصعق شحنات كهربائية[2]فيبدأ المعذب بالارتعاش، والاهتزاز بقوة ولا يتوقف عن الصراخ من شدة الألم. [3]

وغالبا ما يربط الجسد العاري مع الجدار وتوضع الرجلان في إناء مملوء بالماء، ثم يوضع التيار الكهربائي عبر كل الجسد، [4]فإذا ما أشرف المعذب على الموت نزعوه ليعيدوا الكرة مرة أخرى من جديد، وهكذا حتى يتصلب جسمه أو يفارق الحياة. [5]

لقد كان التعذيب بالكهرباء طريقة قديمة ومن جراءها كأن السجناء يشرعون في تقديم معلومات مفصلة، تؤدي إلى توقيف أشخاص جدد، [6] وغالبا ما يكون الكلام بكل ما يعرفه وما لا يعرفه أحيانا، وقد يؤدي أيضا إلىالاعتراف بما لم يرتكبه شخصيا، فيتهم نفسه أو غيره. [7]

وأبشع وسيلة مستعملة للتعذيب بالكهرباء هي أن يرمى كل الجسم في حوض حمام مملوء بالمياه مع إبقاءرأس الضحية خارجا عن الماء ثم يوضع التيار الكهربائي في الماء، وكان يستعملها المضليونأصحاب القبعات الخضراء يسمون التعذيب بالكهرباء "التليفون"أما القبعات الحمراء فيستعملون مولدات كهربائية منزلية يسمونها "جيجان" أو"الذئب"إذا كانت قوية. [8]

وقد وصف هنري علاق مسألة التعذيب بالكهرباء في كتابه La Question، حيث أعطى حقائق حول هذا الموضوع ووصفا دقيقا لما تعرض له في تجربته وحسب ما قال: «... شعرت بشعلة من النار قرب

1)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 145.

2)- مجلة أول نوفمبر، العدد 180، المرجع السابق، ص 9.

3)- جودي أتومي، المرجع السابق، ص 276.

4)-يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق،ص 198/ بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 145.

5)-محمد الصالح الصديق، مجلة أول نوفمبر، عدد 168، ص 40.

6)-أوساريس، المصدر السابق، ص 29.

7)-جودي أتومي، المرجع نفسه، ص 276.

8)-بوعلام نجادي، نفسه، ص 146.

الأذن، وكاد قلبي أن ينفجر وتقلصت العضلات ويشعر الإنسان بأن الفك العلوي ملتصق بالفك السفلي،وإذا فتح المرء عينيه خطوط من الضوء مختلفة الألوان وبعطش كبير...».[1]

فقلما يصمد المعذب أمام هذه الوحشية، التي تخلف آثارا لمدة أكثر من 20 يوما أو أزيد من ذلك،ونادرا ما يطلق سراح المعتقلين، لأن الجلادين يأخذون احتياطاتهم، فيداوون الآثار، حتى يظهر المعذب في هيئة سليمة في أعين ملاحظين محتملين.[2]

قد تتجاوز فترة التعذيب بالكهرباء الأسبوع، وتكون في الغالب يوميا مدة ساعتين إلى 3 ساعات مع فترة راحة تدوم من نصف ساعة إلى ساعة، وقد يتعرض السجين إلى الكهرباء حتى في غرفة معزولة ومبللة مع تقييده ووضع الاقطاب في الأرض مما يؤدي إلى انتشار الكهرباء في كافة الغرفة، فيسقط الضحية وتكرر العملية مما يؤدي إلى جروح في الجسد العاري وتصلبه.[3]

أما الجلاد فهو يحمي نفسه بلباس قفاز عازل من المطاط ولبس قبقابين من الخشب في رجليه.[4] ويبقى بعيدا أو خارج القاعة لإدراكه خطورة الكهرباء وهنا نلمس تناقض وجهات نظر الفرنسيين فالكهرباء حسب الاطباءالفرنسيين غير ضارة، وإن كانت كذلك فلما يحمي الجلاد نفسه إذن؟.[5]

2.2-التعذيب بالماء:

لقد اعتادت السلطات البوليسية على التعذيب بالكهرباء والتغطيس في الماء، فأصبح أمرًا طبيعيا، يمارس ضد كل من يشتبه في أمره وتحوم حوله أية ريبة،[6] فرغم كون الماء مصدر للحياة إلا أنه استخدام للتعذيب بطرق مختلفة نوجزها في ما يلي:

1)- Henri Alleg, la questions. les editions de minuit, paris, 1961, P51-52

2)- Boualem nedjadi, les tortionnaires 1830-1962. ANEP, 2001, P 112.

3)- مجلة المصادر، عدد 17، المرجع السابق، ص 156.

4)- مصطفى طوماش، التعذيب خلال الثورة، مذكر ماجستير جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1993-1994، ص11.

5)- المرجع السابق، ص 156.

6)- الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 112.

أ- **إدخال الماء إلى البطن** : حيث يرغم المعذب على ابتلاع كميات من الماء عن طريق الفم حتى ينتفخ البطن تماما وذلك باستعمال القمع أمالأنبوب، [1] وتتمثل هذه الطرقة فيما يلي:يوضع القمع في الفم ويصب فيه الماء حتى ينتفخ البطن بشكل غير عادي وإذا قاوم المعذب ورفض ابتلاع الماء يقوم المعذبون بسد منخريه، فيستسلم حتى لا يموتاختناقا وبالتالي يجري الماء إلى بطنه دون أن يعترضه حاجز فإذاامتلأ البطن قفز أحد المتطوعين برجليه، فيخرج الماء من كل المناطق بألم شديد، [2] وفي كثير من الأحيان يتم إرغامهم على شرب مياه الصابون المتعفنة، [3] وتستعمل طريقة أخرىلإدخال الماء في البطن عن طريق وضع الطرف الأول من الأنبوب المطاطي في فم المعذب والطرفالأخر متصل بحنفه تسيل حتى يمتلأ البطن، وتستعمل الطريقة نفسها لإخراجه. [4]

ب-**الغطس في البحر**: حيث يربط جسم المعذب كالنقانق وينزل بواسطة بكرة من الطابق الأولإلى البحر،ورأسه متجه نحو الأسفل، فيغطس الضحية في ماء البحر ويرفع منه بعد لحظات وهو يرتجف من شدة البرد، ليعاد إلى الاستنطاق وتستمر هذه الطريقة حتى الإنهاك التام أو الموت، ومن بين الفيلات المشهورة بهذا النوع من التعذيب فيلا الشرفة الكبيرة*. [5]

ج-**حوض الحمام**: لقد تفنن المعذبون في استخدام حوض الحمام، ونستطيع أن نميز ثلاثة طرق استعمال هي:

*حين تشتد برودة الليل يجرد الضحية من كامل ملابس ويلقى به في حوض من الماء ويغطس رأسه مرارا حتى الاختناق وهذا ما امتازت به فيلا غراس في الحمامات الرومانية "Gras desbains romain"في الجزائر. [6]

الجزائر. [6]

---

1)- مصطفى طوماش، المرجع السابق، ص 12.

2)- Boualem nedjadi, OP. cit , P 112

3)- محمد الأمين بلغيث، موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب مجلة المصادر، عدد 5، الجزائر، 2001، ص 191/ محمد مرسلي، المرجع السابق، ص 59.

4)- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة ...، المرجع السابق، ص 186.

*)- **فيلا الشرفة الكبيرة**: هي فيلا كان يمارس فيها التعذيب تقع في الطاحونتين في الجزائر.

5)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 148.

6)- Hamid bousselham: quand la France torturait en algerie, rahma ANEP , 2001, P182.

*وضع الجسم في كيس ثم وضعه في المغطس إلى غاية الاعتراف وخصص هذا التعذيب للبنات في فيلا سوزيني[1] أماالطريقة الأخرى التي طبقت في هذه الفيلا المشهورة برعبها هي أن تمرر عصا تحت ركبتي الضحية وهي مقرفصة وتمرر اليدان تحت العصا وتربط كذلك ثم توضع الضحية فوق الحوض فإذا رفضت الاعتراف يغطس رأسها في حوض فيه سائل لزج ونتن.[2]

*وفي كثير من الحالات يتم تغطيس الضحية في ماء ساخن جدا لمدة زمنية محدودة، ثم ينقل ويغطس في ماء بارد جدا ما يسبب ألاما حادة لا تطاق.[3]

3.2-التعذيب بالضرب الجماعي:

يعتبر الضرب تعذيبا يشترك في معظم الأحيان بعمليات تفتيش القرى والتوقيف، [4]وتستخدم في هذه الطريقة الأيدي والأرجل وتسمى "بلعبة القدم"، كما تستخدم أيضا العصي حيث يؤمر الضحية بنزع ملابسه،وأثناء ذلك تنهال عيه الضربات حيث يلكمه كل جلاد ويقذفه إلى الأخر تستمر هذه العملية من 15 د إلى نصف ساعة دون توقف وقد تدوم أسابيع.[5]

إذ يكون الشخص المتلقي للضرب عاجزا عن رده فهو يعيش صدمة عنيفة،تقنعه بأنه لا حول له ولا قوة فا للكمات والركلات هي اول ما يستقبل الأسرى العرب الذين كلف باستنطاقهم.[6]

ففي مختلف عمليات الضرب المبرح كان الجلادون يتحرشون بالمرضى الذين تبرز عليهم إعاقة معينة، فالعديد من المصابين بالسل تعرضوا للضرب على الصدر حتى الموت ومن لهم بنيات قوية يتعرضون لكسر ضلوعهم.[7]

---

1)- محمد الصالح الصديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، المرجع السابق، ص 144.
2)- مصطفى طوماش، المرجع السابق، ص 13.
3)- عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص 45 / محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص 191.
4)- رافاييلا برانش، المرجع السابق، ص 427.
5)- مجلة المصادر، عدد 17، المرجع السابق، ص 157.
6)- رافاييلا برانش، المرجع نفسه، ص 127.
7)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 153.

كما كانوا يضربون بالسياط والعصي حتى الموت أو فقدان الوعي والدخول في غيبوبة لا يستفيق منها إلا بمضي ساعات،[1] في كثير من الحالات يكون هناك فريق مناوبة من الجلادين حتى يتداولون على الضرب، كما أن هذا الاخير لم يكن في ثكنات التعذيب فقط بل حتى حينما يتم اخراج المعذب للتعرف على الأماكن، وبعد كل فترة ضرب تأتي فترة راحة قصيرة حيث يوضع الضحية في السيلون الذي لم يكن يتجاوز طوله وعرضه المتر بحيث لا يتمكن السجين من الاستلقاء أو تمديد الأرجل.[2]

وقد وصل الأمر بفرنسا أن وضعت عبارة تلطف بها الأمر من خلال اطلاق تسمية "ممر العاصفة" على الضرب وهو شكل من أشكال التعذيب المتمثل في الضرب، وقد أكد الجنرال شال في مذكرة أنه تم منع كل أشكال التعذيب بما فيها ممر العاصفة إلا أن الواقع يكذب ذلك.[3]

4.2-التعذيب بالنار والحديد:

إذ تعد النار وسيلة سهلة ومتوفرة، وتحدث آلاما فضيعة كما انها تترك آثار وتشوهات على جسم الضحية ورغم تحريمها إلا أن الجلادين اعتبروها وسيلة مفضلة ويمكن عد طريق التعذيب بالنار على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

أ-التعذيب بالسجائر: حيث يجلس الضحية على كرسي ويكون عاري الجسم ومقيد اليدين، فينفخ الجلاد دخان السجائر في وجهه، ثم يقوم بإطفاء سيجارته على صدر الضحية وعلى أماكن حساسة أخرى.[4]

حتى النساء عذبن بنفس هذه الطريقة، فلطالما اعتبر الجلاد جسد المرأة وخاصة صدرها مدخنة سجائر، يطفئ فيها لفافته المشتعلة.

ب- التعذيب بالبنزين: حيث تربط الضحية على طاولة العمليات وصدرها عاريا ثم يبلل جسمها بالبنزين ثم تشتعل النار فيها وهي الطريقة تخلف أثارا بليغة على الجسم إذ تجعل الضحية يقفز من شدة الألم.[5]

---

1)- عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص 46.

2)- بختاوي خديجة، مجلة المصادر، عدد 17، المرجع السابق، ص 158.

3)- رافاييلا برانش، المرجع السابق، ص 427.

4)- Hamid bousselham, OP , cit, P183

5)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 149.

ج- التعذيب بالكبريت والشمعة الموقدة :حيث توقد أعواد الثقاب في أطراف الأصابع لحرق الأظافر،أوأن تشد الأرجل عارية وتوضع تحتها شمعة موقدة وقد خلفت هذه الطريقة الكثيرةمن الثقوب في أرجل الضحايا.[1]

د- التعذيب بنفاثة اللهب:وهي أشد خطورة من باقي الطرق الأخرى، إذ يمر موقد التلحيم chalumeau على عدد مناطق خاصة الصدر والأذرع والرأس ... مما تسبب حروق متفاوتة الدرجات.[2]

أما بالنسبة للتعذيب بالحديد فقد استعمل الجلادون عدة أدوات ووسائل حديدية: مثل السكاكين والخناجر حيث يتم قطع وسلخ جلد المعذب ونثر الملح عليه لتحدث ألما شديدا لا يمكن وصفه،[3] كما تستعمل أدوات أخرى لنزع اللحم من الضحية كالكماشة،أو ضرب الأصابع بواسطة أدوات حديدية كالمطرقة والفأس...[4]

كما يوجد أسلوبأخر يتمثل في الحرق بالمكواة من الصدر والذراعين.[5]

5.2-التعذيب بالحبل:

ان استعمال الحبل كان عاما في جميع الطرق،إلاأنه في نفس الوقت كانت له استعمالات خاصة أكثر قساوة ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

أ- وضعية الكيس "عملية الجراب":

حيث يوثق المعذب من رجليه ويديه بحبل كالماشية ثم يرفع بعجلة نحو السقف وهناك يطلق الحبل فيهوي المعذب إلىالأرض واقعا على رأسه وظهره، وتكرر العملية حتى يعترف أو يموت.[6]

ب-الخنق:

---

1)- محمد الصالح الصديق، كيف ننسى ...، المرجع السابق، ص 145 / المجاهد، عدد 8، بتاريخ: 1957/08/5، ص 06.

2)- بختاوي خديجة، مجلة المصادر، عدد 17، المرجع السابق، ص 158.

3)- المرجع السابق، ص 146.

4)- جريدة المجاهد، التعذيب الإستعماري في الجزائر فنونه وأساليبه الوحشية، ج1، عدد 8، المصدر السابق، ص 93.

5)- عبد الكريم بوالصفصاف، حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف (1954-1962)، دار البعث، قسنطينة، 1998، ص 341.

6)- جريدة المجاهد، عدد 8، المصدر السابق، ص 6.

حيث يجلس الضحية على كرسي ويقيد بشدة ثم يعقد حول رقبته حبل ويقوم اثنين من الجلادين بشد الحبل في اتجاهين متعاكسين يصل حد الاختناق والموت وفي هذه الحالة لا يعتبر إلا "حادثا".[1]

ج-**الربط على الأرض:**

حيث يمدد الضحية على الأرض الباردة الرطبة في بعض المغارات والكهوف بضاحية العاصمة (وهي طريق معروفة اليوم بين مراد رايس والعناصر، وتسمى "وهذهالمرأة المتوحشة ". Ravin de la femme sauvage.[2]

وتشد الأرجل والأيدي على هيئة الصليب بأوتاد مضروبة في الأرض ويترك السجين هكذا أياما وليالي، في الظلام الحالك والوحدة التامة، وقد جن الكثير ممن سلط عليهم هذا العذاب.[3]

أ-**التعليق منكسا:**

وكأنأفحشالأساليب عند الجلادين،إذ يقوم المعذبون بتعليق أجسام المستنطقين بشكل معكوس كالشاة،الأرجلإلىأعلىوالرأس يتدلى إلىأسفل ويتركونه فترة من الوقت، مع إبقاء جسمه عار للحرارة والرطوبة.[4]

ولكأن تتخيل برودة وحرارة الطقس وكمية الدم المتدفقة نحو الرأس كلها أساليب قذرة استعملها الجلادون للقضاء على روح المقاومة والإرادة الجزائرية.

---

1)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 150 / محمد الصالح الصديق،كيف ننسى ...، المرجع السابق، ص 146.

2)- نفسه، ص 151.

3)- سعاد حداد، سامية خامس، من جرائم الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، عدد 05، ص 210.

4)- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة ...، المرجع السابق، ص 185.

6-أساليب أخرى من التعذيب:

هذه الطرق لا تقل عن سابقتها فضاعة وبشاعة وهي تؤكد تفنن الجلادين في ابتكار طرق تعذيب ووسائل لا تمة بالإنسانيةشيئا ومن بين هذه الأساليب نذكر على سبيل المثال:

- ✓ استخدم الكلاب والزواحف، فبعد أن يرهق الضحية جراء التعذيب بالكهرباء أو الماء أو أية وسيلة أخرى يتم إطلاق كلاب من فصيلة ألمانية مدربة تهاجم الضحية المنهكة وتنهش لحمه، وكذلك إدخال المعذب وسط سياج، ثم يصفرون على **الأفعى*** التي تلتف على الضحية وتعصره بشدة.[1]
- ✓ انتزاع أظافر المعتقلين واقتلاع الأضراس وقطع الألسنة والأنوف وإدخال مسامير بين الظفر واللحم وفقأ العيون واستئصال الأعضاء التناسلية والسير حفاة على الزجاج والمسامير.[2]
- ✓ كما كان الجلادون يقومون بحرق شعر الرأس وإجبار الضحية على الجلوس على الزجاجات أو على المسامير في ألواح خشبية أو الجر على أرضية مثبت فيها مسامير وطلي الأجساد بالغاز الحار [3] وسحج جسم الضحية بمسحجة تماما كما تسحجالاخشاب وتصقل وكان هذا النوع من اختصاص ضيعنة بيران.[4]
- ✓ ومن أنواع الأخرى أيضا نذكر طريقة المصارعة حيث يسلح اثنين من المعتقلين بخناجر ومن يقتل الأخر يكون حرا.[5]
- ✓ وهناك الكثير من المعتقلين الذين اجبروا على حفر قبورهم بأيديهم ثم دفنوا فيها أحياء مكبلين بالسلاسل، كما أجبر العديد علي كنس الطرقات والساحات بألسنتهم وذلك إمعانا في إذلالهم، كما كان يتم حشد عدد كبير من المعتقلين الذين يلقى بهم في الآبار التي تردم فوقهم أو تملأ بالمياه وتترك الجثث حتى تتعفن.[6]

---

*)- **الأفعى**: عادة يكون ثعبان ملكي من فصيلة البوا "Boa" تم احضاره من الهند الصينية، وحسب شهادة بعض المجاهدين فإن المركز الوحيد الذي استخدم الزواحف هو منطقة الصفصاف بتلمسان.

1)- يختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 177-178

2)- عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 66-67.

3)- عمار قليل، المصدر السابق، ج3، ص 46.

4)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 155.

5)- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة ...،المرجع السابق، ص 187.

6)- عمار قليل، المصدر نفسه،ص 46/ بوعلام نجادي، المرجع نفسه، ص 158-159.

- ✓ كما أنهم كانوا يربطون الرجال والنساء بالحبال والسلاسل ويجرونهم وراء السيارات العسكرية السريعة، إمعانا في تمزيق أجسامهم وتحطيم أضلاعهم،[1] أو ربطهم في سيارتين أي كل جهة من جسد الضحية تربط في سيارة على حدى ثم تنطلق السيارتين بأقصى سرعة في اتجاهين مختلفين مما يسبب انقسام الجسد إلى نصفين.[2]
- ✓ أيضا إجبار الجلادين لضحاياهم على أكل فضلاتهم فبعد حرمانهم من الأكل والشرب لمدة زمنية قد تتجاوز 20 يوما أو أكثر يلجأ الضحايا إلى شرب بولهم أكرمكم الله.[3]
- ✓ كذلك التعذيب بخياطة أصابع اليدين والرجلين بالخيوط الغليظة وتعدى الأمر إلى خياطة الفخذين والرجلين.[4] والرجلين.[4]
- ✓ لقد تفنن المستعمر في أساليبه الجهنمية، فبعد أن اغتصب الأراضي وشرد الآف حان دور اغتصاب النساء والبنات وهتك عرضهن و الاعتداء على شرفهن فتعذيب النساء المناضلات في ثورة التحرير كان بالأساليب وحشية فضيعة لا يتصورها العقل أن تصدر من إنسان لإنسان.[5]

ففي حوار دار بين رافاييلا برانش وأحد الجنود الفرنسيين سابقا في الجزائر أكد على أنه «... لا وجود لجيش دون اغتصاب ... أما القول بأن الجيش لم يغتصب أبدا فهو مستحيل ... كل جيوش العالم قد اغتصبت بدرجات تزيد أو تنقص...».[6]

هي كثيرة حالات الجزائريات المعتقلات أو حتى غير المعتقلات اللاتي تعرضن للاغتصاب مكرهات بالقوة والسلاح، فهو تعبير عن رغبته الاستحواذ والاهانة، فالمغتصب لا يصيب المرأة في حد ذاتها بل في الواقع يصيب عائلتها وقريتها وكافة الدوائر التي تنتمي إليها وإلىأخر حلقة فيها وتتمثل في الشعب الجزائري،[7] والمخزي الجزائري،[7] والمخزي في كل ذلك هو قيام عملاء العدو من بني جلدتنا" **الحركى**"* باغتصاب النساء.[8]

---

1)- عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 67.

2)- عمار قليل، المصدر السابق، ص 46.

3)- نفسه، ص 47.

4)- محمد الصالح الصديق، كيف ننسى ...، المرجع السابق، ص 150.

5)- نفسه، ص 149.

6)- رافاييلا برانش، المرجع السابق، ص 377.

7)- نفسه، ص 386.

*)- "**حركى**" هو مصطلح يطلق على كل جزائري خائن باع ذاته بغرض من الأغراض والتحق بصفوف الاحتلال الفرنسي، تحت أي شكل من الأشكال وأصبح مساعدا على كشف خبايا المجاهدين (أنظر: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة، ص 43.)

لقد كان الجلادون في المعتقلات يتداولون على اغتصاب النساء،إذ كل ليلة تستدعى واحدة لهتك عرضها وشرفها،[1] كما أن الكثير من النساءعوقبوا بالاغتصاب نتيجة صمتهم عن أزواجهم المناضلين، فهذا يؤكد عندهم وتحملهم كل شيء على أن يشوا بأزواجهم.[2]

لقد كان للنساء خطة من أجل تجنب اغتصابهن من طرف العساكر، وذلك بطلي أنفسهن بروث البقر والماعز، حتى تنبعث منهن رائحة كريهة، فكلما يدنوا منهن جندي يتراجع من الرائحة الكريهة.[3]

هي كثيرة ومتنوعة أساليب وكيفيات التعذيب فقد تفنن المستعمر للانتقام من الشعب الأعزل، ولم يفوت أية وسيلة للقضاء عليه وعلى ثورته المجيدة وإناما خلفته هذه الجرائم كان جسيما بقدر فضاعهالأساليب المستعملة، فقد كان لها أثار مادية وأخرى معنوية على الشعب الجزائري.

فعمليات التعذيب أدت إلى انعكاسات خطيرة على حياة المعذبين قبل وبعد الاستقلال.[4]

فقد تمثلت الآثار المادية في أعطاب جسدية عضوية تظهر على مستوى الجسم تتمثل في أعراض مرضية من أمثلتها قرحة المعدة، وحالات الارتعاش والاضطرابات على مستوى الجهاز التناسلي والتي كان المقصود منها إبادة الجنس الجزائري من خلال منع الإنجاب، كما أن التعذيب خلق فئة من المعطوبين والمشوهين جسديا، بسبب وسائله الجهنمية المستعملة وللإشارة فإن ثلاثة أرباع الذين دخلوا المراكز يخرجون منها إلى المقابر.[5]

كما أنتجت إستراتيجية التعذيب فئة من المفقودين والمعطوبين بالنسبة للفئة الأولى فقد أظهرت أمرهم صحف 1957، فقد تمكن المحامين من تسجيل حالات من المفقودين قدرة بـ 157 حالة في ظرف أيام

---

8)- محمد مرسلي، المرجع السابق، ص 60.

1)- عمار قليل، ج 3، المرجع السابق، ص52.

2)- فرانز فانون، معذبو الأرض، تر، سامي الدروبي، ط2، دار مدارات، مصر، 2015، ص 206.

3)- محمد مرسلي، المرجع السابق، ص 60.

4)- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائري : الجزائر خاصة، دار المعرفة، الجزائر، ج2، ص 408.

5)- محمد الأمين بلغيث، مجلة المصادر، عدد 5، المرجع السابق، ص 190/ بلقاسم بوشارب، نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير، مجلة أول نزفمبر، عدد 79 السنة 14، نوفمبر 1986، ص 63.

قلائل، وهذه الحالات أعلن عنها بعد ما لم تتمكن عائلات الضحايا من رؤيتهم، [1] مع الملاحظة فأن العدد المذكور لا يعطي صورة حقيقية عن عدد المفقودين جراء الاعتقال والتعذيب، وفي تقدير آخر لمحفوظ قداش. لمدينة الجزائر وحدها،إذ يقول "أنه هناك 3024 شخصا تم إيقافهم من طرف مصالح الأمن ولم نجد لهم أثرا من ذلك الوقت ..." ومن بين ضحايا الاختطاف نذكر: موريس أودين،* العربي التبسي* وغيرهم... . [2]

أما عن الآثار المعنوية فقد أشار لها (فرانز فانون)* في كتابه "معذبو الأرض"-أنه «... في مرحلة الاستعمار حيث يتجاوز مجموعة التهيجات الضارة حدا معينا، تنهار المواقف إلبالدفاعية للمستعمرين فنجد عددا كبيرا من هؤلاء في مستشفيات الأمراض العقلية ففي هذه المرحلة من الاستعمار نرى مقدارا كبيرا من الأمراض العقلية يحدثه الاضطهاد إحداثا مباشرا...». [3]

يؤكد فرانز فانون أن الحادث الذي أطلق المرض في الحالات التي عرضها في دراسته هو بالدرجة الأولى الجو الدامي الذي لا يرحم والشعور الدائم الذي لا يبرح نفوس الناس بأنهم يشهدون قيام الساعة. [4]

إن سياسة التعذيب كان لها أثر كبير في نفسية الجزائريين إذ عانوا منها نفسيا، مما أثرت في حياتهم اليومية وجعلت منهم شبه عاجزين عن أداء وظائفهم ميالين إلى العزلة والانطواء والعداوة، مصابين بانهيارات عصبية لا يتحدثون إلا عن الموت، فاقدين للعقل، يروحون جيئة وذهابا طوال النهار، فهل كان مجنون قبل اعتقاله أمأن التعذيب قد أسلمه إلى الجنون. [5]

---

1)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 266.

*)- **موريس أودين**: هو دكتور في الرياضيات، ومناضل جزائري، شيوعي اختطف من منزله في مدينة الجزائر من طرف المظليين ولم يظهر له أثر.

*)- **العربي التبسي**:هو عضو جمعية العلماء المسلمين أختطف في 4 أفريل 1957 على الساعة 23:00 ليلا من طرف وحدة عسكرية تابعة للكتيبة الأولى للمظليين، لم تفصح فرنسا عن لغز اختفاءه أو عن مكان قبره.

2)- نفسه، ص 266.

*)- **فرانس فانون**: هو فرنسي ولد في 1925 في جزر المارتنيك ثم أصبح جزائري بإرادته إلتحق بالقوى الفرنسية الحرة أثناء ح ع 2 ، وفي 1953 جاء إلى الجزائر وتعرف على أعضاء جبهة ت و وقدم لهم العلاج والدواء، وسنة 1957 أصبح مكلف بالإعلام وطبيب للمقاتلين الجزائريين، توفي في 1961/12/06. (أنظر عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص68).

3)- أنظر فرانز فانزن، ص201.

4)- سعاد حداد، سامية خامس، مجلة المصادر، عدد 05، المرجع السابق، ص 215.

5)- باسم العسيلي، المجاهدة الجزائرية، المرجع السابق، ص 108.

ان للتعذيب آثار لا يمكن عدها وحصرها، فهي تحتاج إلى دراسة مخصصة في هذا الجانب الذي لا يزال الشعب الجزائري يعاني من جرائه خاصة وأن مسألة التعذيب هي مسألة حساسة وتعتبر من الطابوهات، التي يتحاشى الجميع الحديث عنها رغم ما خلفته من آثار ظاهرة للعيان.

ثالثا: المواقف المختلفة من قضية التعذيب:

لقد أثارت قضية التعذيب الممارسة من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر على الشعب الجزائر مواقف عدة ومتباينة فيما بينها حتى في الدولة الفرنسية الاستعمارية في حد ذاتها، فنجد هناك من كان يرى بأن عملية التعذيب وسيلة صحيحة وقانونية لإرغام الشعب الجزائري على الاعتراف وهناك من وقف ضد هذه العملية وعليه سنتطرق إلى هذه المواقف المختلفة كما يلي :

1) الموقف الفرنسي: لقد أيدت السلطات الفرنسية أعمال التعذيب الممارسة بالجزائر وقد ظهر ذلك من خلال:

1 – 1 / موقف الحكومة الرسمي:

لم تعترف فرنسا في موقفها من القضية الجزائرية لا بحالة حرب في الجزائر ولا بالمحاربين الجزائريين الذين أظهروا للعالم مركزهم كطرف محارب، إلا أن اللجوء إلى القوانين الاستثنائية لضرب الثوار في إقليم دولة أخرى كحادثة (ساقية سيدي يوسف) *، كل هذا دفع الكثير من الفرنسيين ورجال السياسة الدوليين إلى الاعتقاد بأن حرب الجزائر قد خرجت من إطارها كونها مشكلة داخلية، ومع ذلك فإن الموقف الرسمي الفرنسي بقي دوما لا يعترف بأي مركز قانوني لجبهة التحرير الوطني ومحاربيها. [1]

كذلك اتفاقية جونيف عام 1949 التي صادقت عليها فرنسا وبالتالي أصبحت جزءا من قانونها الداخلي طبقا للدستور الفرنسي، فعلى الرغم من أن فرنسا ملزمة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية أو على الأقل

---

*)- **ساقية سيدي يوسف**: وهي حادثة انفجار قنبلة بالحدود التونسية الجزائرية انتقاما من تونس التي كانت تدعم ثورة التحرير الجزائرية، وقعت في عهد الجنرال راؤل سلان بتاريخ 08 – 02 – 1958. (أنظر المجاهد، ج 1، قرية ساقية سيدي يوسف الشهيرة فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي وجسمت وحدة المغرب العربي، العدد 18، تاريخ 1958/02/15، ص4.

1)- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص 65 .

تطبيق مادتها الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة إلا أن فرنسا إلى غاية 1958 لم تلتزم بذلك، بالرغم من أنها في 23 / 06 / 1956 أصدرت إعلانا اعترفت فيه بإمكانية تطبيق المادة الثالثة وخير دليل على ذلك هو الأعمال القمعية والاجرامية التي مارستها في حق الشعب الجزائري كالتعذيب وإنشاء المعتقلات، مما يدل على مساندتها لعمليات التعذيب.[1]

بالإضافة إلى انشائها للعديم من المدارس لتعليم أساليب التعذيب ، والدليل على ذلك شهادة أحد الضباط الفرنسيون الذين عملوا بالجزائر من 1958 إلى 1959 بعد عودته على فرنسا عن جانب من جوانب التعذيب التي كانت تمارس بهذه المدارس وعلى وجه الخصوص مدرسة جان دارك بسكيكدة، حيث قال بأنه كانت تقدم لهم دروس حول وجوب تعذيب الانساني،[2] وقد دون خمس نقاط من الدرس المقدم هي:[3]

1 – يجب أن يكون التعذيب نظيفا.

2 – ألا يجري على مرأى من الصغار .

3 – أن يجري التعذيب من قبل ضابط مسؤول .

4 – أن يكون إنسانيا أي ينتهي حالما يتكلم المستجوب.

5 – أن لا يترك التعذيب آثارا .

فإذا توفرت هذه الشروط لكم الحق بممارسة عمليات التعذيب.

حيث جاء في قول هذا الضابط: «كيف لا تقع المسؤولية على مجموعة الجهاز الرسمي وهناك في مدرسة مثل مدرسة (سكيكدة) مركز للتدريب على حرب التدمير ...»[4]

فمن خلال هذه المقولة يظهر لنا بأن الحكومة الرسمية الفرنسية هي التي تحرض على ممارسة عمليات التعذيب.

---

1)-بلقاسم صحراوي، المرجع السابق ، ص 65، 66 .

2)- المجاهد، تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر، ج 4، عدد 107، 1 / 11 / 1961 ، ص 20 .

3)- نفسه، ص 20.

4)- نفسه، ص20.

كما قامت مجموعة من الجنرالات الفرنسيين أولهم " الكاردينال سايبج" أسقف مدينة تولوز وآخرهم "جاك سوستيل" الحاكم العام للجزائر سابقا بتوجيه نداء إلى الشعب الفرنسي جاء فيه ما يلي: إننا نؤمن إيمانا مطلقا بأن من العدالة التامة استعمال القوة من قبل الفرنسيين لحماية هؤلاء أي (الجزائريين) من الإرهاب، إن استعمال القوة المذكورة يجب أن ينتهي بالانتصار الحقيقي.[1]

أما في مارس 1955م قام المفتش العام للإدارة "روجرو لوم" بكتابة تقرير قدمه "لجاك سوستال" تطرق فيه أن التعذيب يمارس باستمرار على المشتبه فيهم، وكان لا يعارض اللجوء إلى التعذيب ويقترح أن يقوم به ضباط الشرطة القضائية، ثم جاء مدير الأمن الوطني "جون ميري" وبعث بتقرير إلى رئيس الحكومة "إدغارفور" في 13 ديسمبر 1955 تحدث فيه عن التعذيب وممارسات وصفها بأنها أكثر وحشية من الممارسات النازية.[2]

وعليه يمكن القول بأن كل هذه الأعمال القمعية والاجرامية المرتكبة في حق الجزائريين أثناء الثورة، لم تأتي من العدم بل كان من ورائها تحريض من طرف السلطات العليا للدولة الفرنسية فهي المشجعة والمحفزة والداعمة لعمليات الاعتقال والتعذيب فلو لم تكن من وراء ذلك لما كان هناك إعتقال وتعذيب لأن الأوامر تصدر من الهيئات العليا، وعليه فموقف الحكومة الفرنسية الرسمي كان دائما مؤيدا ومساندا لعمليات الاعتقال والتعذيب.

كذلك أبدت الأحزاب السياسية الفرنسية رأيها فيما يخص عمليات التعذيب هي والرأي العام الفرنسي حيث كان منهم المؤيد ومنهم المعارض، فمن بين الأحزاب المؤيدة نجد:

الديغوليون وحزبهم، التجمع من أجل الجمهورية، فقد كان موقفهم من الجرائم المرتكبة في الجزائر لا يختلف عن المواقف المؤيدة، لأنه كان مساندا ومؤيدا لعمليات التعذيب.[3]

---

1)- بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 2010 ، ص 16 .

2)- إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 311 .

3)- سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 88-89.

إلا أنه ليست كل الأحزاب السياسية الفرنسية مؤيدة لعمليات التعذيب، بل هناك من أثار معارضة ضد هذه الجرائم المرتكبة بالجزائر ومن بينهم:

الحزب الشيوعي الفرنسي (p.c.f) وهو من أهم وأبرز الأحزاب السياسية الفرنسية التي وقفت لصالح الجزائريين، حيث ندد بالجرائم المرتكبة من طرف الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري خلال الحرب التحريرية ، ويظهر هذا التأييد والمساندة من خلال جريدة "لومانيتي l'humanité" الذي جعلها الحزب الشيوعي الفرنسي في خدمة شهادات المناضلين الجزائريين والأحرار الفرنسيين الذين آزروا كفاح الشعب الجزائري وفي مقدمتهم (فرانسيس جانسون)* وزوجته كوليت جانسون، بيير فيدال ناكي، ويعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي أول حزب سياسي فرنسي طالب بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية حول جرائم فرنسا وجيشها في الجزائر.[1]

أما مواقف الرأي العام الفرنسي فقد كانت متذبذبة وسلبية إلى حد كبير، فالفرنسيون وقفوا إلى جانب حكوماتهم وبلادهم على حساب الحرية وضمير وروح العدالة والإنسانية التي تدعو إليها القوانين والأعراف في كل بلدان العالم [2] ، فهناك ثلاثة من أصل خمسة فرنسيين يدينون بشدة جرائم الجيش الفرنسي وضباطه أثناء الثورة مقابل ½ من يرغبون في محاسبة ومتابعة الذين ارتكبوا هذه الجرائم ومعاقبتهم.[3]

إلا أن عبد المجيد عمراني فقد ذكر في كتابه "جان بول سارتر والثورة الجزائرية"* أن الفرنسيون قد التزموا الصمت والسكوت وهذا ما يدل على علامة الرضا على ما يجري بالجزائر، وحاولوا تجاهل جرائم الجيش الفرنسي واعتبروها معقولة ومنطقية ضد ما يسمى عندهم بالإرهاب.

---

*)- **فرانسيس جانسون**: كاتب ومفكر سياسي فرنسي، أستاذ فلسفة هاجر إلى اسبانية أثناء ح ع 2، أعتقل في محتشدات اللاجئين الفرنسيين باسبانيا، وعند الافراج عنه ذهب إلى الجزائر وتعرف على عدة شخصيات جزائرب. (أنظر عبد المجيد عمراني، المرجع السابق).

1)- سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 87-88

2)- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص 84 .

3)- المرجع السابق، ص 129 .

*)- **جان بول سارتر** : ولد في 21 جوان 1905 بباريس، بدأ حياته الدراسية في أكتوبر 1915، كان ناجحا، في 1933 ذهب إلى ألمانيا ودرس الفلسفة، كان مناهضا للاستعمار الفرنسي ومتضامن مع الثورة. (نظر عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص16)

1 – 3 / موقف المثقفين الفرنسيين:

لقد بذلت السلطات الفرنسية كل جهودها لتحجب أعمالها القمعية عن الرأي العام، فوضعت غطاء واقي أمام هذه الممارسة البشعة ضد الشعب الجزائري لتبقيها حبيسة جدران السجون وزنزانات المعتقلات حتى تغالط الرأي العام وتضلله، ولكن تجري الرياح بما لاتشتهيه السفن فبروز تصريحات واعترافات لمن عايشوا الوضع وعانوا الأمرين وما قدموه من شهادات تبرهن وتؤكد على ما مارسته فرنسا بالجزائر خلال الثورة من اعتقال وتعذيب بشكل واسع، وهو ما أثار استياء العديد من الشخصيات الأدبية الفرنسية، إلا أن البعض منها كان راضي عما يحدث من تعذيب فجاءت مواقفهم كالآتي:

لقد نددت الطبقة المثقفة بالأعمال الإجرامية الممارسة ضد الجزائريين بدافع أنها ممارسات تسيء ولا تليق بفرنسا كدولة عظمى وديموقراطية ولها مكانتها بين الدول كما أنها تنادي دائما بحرية الإخاء والمساواة.[1]

فأول من أثار قضية التعذيب هو الروائي "فرنسوا مورياك" * في وسائل الإعرام من خلال مقال نشره بمجلة "الإكسبريس" في جانفي 1955 إلا أن السلطات الفرنسية أنكرت ذلك.[2]

أما الأستاذ "بيار شولي" * الذي كان ينشط في جمعية الشباب الجزائري الكشاف وجمعية الشباب الكاثوليكي ندد في "الخارجون عن القانون في الجزائر" بالوضعية الخارجة عن القانون التي اتخذتها الحكومة الفرنسية نفسها، كما ذكر "بيار شولي" شهادة مستشار بلدي لمدينة الجزائر تم تعذيبه في فيلا [3] محي الدين في بداية الثورة، وفي مجلة "الضمائر المغاربية" ندد كذلك بكل شجاعة بالبشاعات التي ارتكبها المحتل الفرنسي، بالإضافة كذلك إلى الأستاذ "أندري ماندوز" * وهو مقاوم قديم وكان أستاذا بالجزائر اعتنق القضية الجزائرية

---

1)- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص 78 .

*)- **فرانسوا موريك**: كاتب فرنسي ولد في 1885 كان متأثر بالمسيحية الاجتماعية له قرابة 30 مؤلف وعدة مسرحيات، دعا الى استقلال الجزائر والمغرب، حاز على جائزة نوبل للأدب، سنة 1950، توفي في 1970.

2)- إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 311.

*)- **بيار شولي**: ولد في 1930 بالجزائر التحق بكلية الطب بجامعة الجزائر، كان على احتكاك بالحرية الطلابية الجزائرية، كان المسؤول الأول لجمعية الشباب الجزائري للحركة الاجتماعية AJASS، وكان من أحد مؤسسي مجلة الضمائر المغاربية، توفي 2012.

3)- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 203 .

*)- **أندري ماندوز**: ولد في بوردو سنة 1916، وهو مؤرخ كاثوليكي، وباحث وصحفي وناشط في مناهضة الفاشية ومناهضة الاستعمار، أصبح 1946 أستاذ بجامعة الجزائر، شارك مع FLN وتم اعتقاله في نوفمبر 1956، توفي في بورتو فيكيو 2006.

مبكرا، وكان يشرف على مجلتين هما "ضمائر جزائرية" و"ضمائر مغاربية" حيث ندد بالجرائم المرتكبة في الجزائر وكاد أن يهاجم هو وعائلته من طرف مجرمين في مدينة الجزائر. [1]

فمشكلة التعذيب بالجزائر أثرت بشكل كبير على الأدباء والمفكرين الفرنسيين حيث حاولوا فهمها، فنجد مثلا الفيلسوف "جان بول سارتر" الذي قام بتحليل هذه المشكلة وفهم الصراع القائم حيث يقول: «والشيء الوحيد الذي نستطيع أن نحاوله، وينبغي أن نحاوله، ولكن المهم أن نحاوله اليوم – هو أن نكافح إلى جانبه لتحرر في الوقت نفسه الجزائريين والفرنسيين من الاستبداد الاستعماري» [2]وقد ظهر تنديده كذلك من خلال كتابه عارنا في الجزائر.

ولم يكتفي سارتر بكتابه "عارنا في الجزائر" بل ترجم معارضته ورفضه العنيف ضد وحشية الاستعمار الفرنسي في الجزائر كذلك بكتاباته ونشاطاته السياسية حيث كتب روايته المسرحية القيمة والتي تحمل عنوان "سجناء التونا" (les séquestres d'étonna 1959) والتي عالج فيها أساليب التعذيب المفروضة على الشعب الجزائري والمطبقة بأحدث الطرق، وكل هذا كان يهدف سارتر من ورائه عن كشف النوايا الحقيقية لفرنسا في الجزائر ومقارنتها بالنازية في أوروبا وعليه يمكن القول أن موقف سارتر كان ايجابيا ولصالح الجزائر وشعبها وها برفضه منطلق التعذيب وحاول تبين الجرائم الناتجة عنه وقهر ما يسمى بحقوق الانسان. [3]

وفي هذا السياق صرح رجال الفكر في فرنسا بتاريخ 03 / 10 / 1960 م بما يلي: [4]

1 – نحترم رفض التجنيد وحمل السلاح ضد الشعب الجزائري ونرى أن هذا العمل له ما يبرره.

2- نحترم سلوك الفرنسيين الذين يرون أن واجبهم يقتضي إعانة وحماية الجزائريين المضطهدين باسم الشعب الفرنسي، ونرى أن هذا العمل له ما يبرره.

---

1)- بوعلام نجادي ، المرجع السابق، ص 203 ، 204 .

2)- محمد الأمين بلغيث، موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب في السجون والمحتشدات أثناء الثورة التحريرية، مجلة المصادر، عدد 05، صيف2001 ، ص 193.

3)- عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، ص 111-113.

4)- المرجع السابق، ص 194 .

3- «إن قضية الشعب الجزائري التي تساهم بكيفية حاسمة في القضاء على النظام الاستعماري هي قضية جميع الرجال الأحرار...».

ولم يشمل التنديد بالأعمال القمعية الإجرامية هؤلاء السابقين الذكر فقط، بل شمل فئة أخرى من المثقفين أمثال هنري علاق وكان من خلال كتابه" الجلادون" [1]كذلك هنري سيمون في كتابه"ضد التعذيب" حيث قال فيه: «يجب على الفرنسيين أن يعلموا أنه لم يعدلهم الحق في أن يذكر فضائع النازيين بنفس اللهجة التي يذكرونها في الماضي...إن المسؤولية المشتركة التي سببت لنا عذابا كبيرا تحت الاحتلال النازي والتي نسلكها اليوم بالجزائر على شعب كامل، سكوتا مطلقا من عمليات التعذيب»، [2]كلهم نددوا بالأساليب اللا إنسانية المستعملة من طرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، وسعي الشعب الجزائري إلى تحرره من بربرية الجيش الفرنسي الذي وقع في وحل السادية والعنصرية البغيضة والتي راح ضحيتها أرواح عديدة لا تعد ولا تحصى، وأصيب على إثرها المجتمع الجزائري بالبؤس والشقاء.[3]

كما عبرت مجموعة من المحامين عن رفضها لهذه الأعمال ففي شهر سبتمبر وأكتوبر 1956، كشفت مجموعة من المحامين للرأي العام الفرنسي عن تعرض موكليهم الجزائريين لأضاف من التعذيب في قبو مبنى الخزينة بمدينة وهران، فتقرر تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في 29 أكتوبر برئاسة «فيكتور بروفو"، غير أن هذه اللجنة لم تكن منصفة وعادلة، وكان ذلك من خلال التقرير الذي قدمته في 05 مارس 1957 والذي جاء يتماشى مع السياسة الرسمية، فأظهر عناصر الشرطة الفرنسية الذين قاموا بأعمال التعذيب هم الأبرياء ولا ذنب لهم، أما الضحايا من المعتقلين فأظهرهم كاذبين مفترين وعليه تقرر غلق الملف. [4]

إلا أن الصحيفة الأسبوعية" تيموا نياج كريتيان" استمرت بفتح الملف جون مولز الذي تضمن مجموعة من الرسائل بعثها مولز لأصدقائه عام 1956 كتب يقول«نحن أبعد ما نكون عن التهدئة لقد أصابنا اليأس

---

1)- محمد الأمين بلغيث، موقف المثقفين الفرنسيين ...، العدد 5، المرجع السابق، ص 195.

2)- أحمد رضوان شرف الدين، المرجع السابق، ص 190 .

3)- المرجع السابق، ص 195 .

4)- المرجع السابق، ص 21 .

مما نشاهده من درجة الانحطاط التي بلغته الطبيعة البشرية ومن إقدام بعض الفرنسيين بالذات على استخدام أساليب جديرة بالهمجية النازية». [1]

ومن أجل الحد من هذه الإجراءات التعذيبية تم عقد مؤتمر خاص نظمته جمعية الحفاظ على المؤسسات القضائية والحريات الفردية، فكان مناسبة هامة لشجب انعدام المشروعية التي تتميز بها الأوضاع داخل الجزائر، وأعلن المؤتمر بالإجماع في المقررات الختامية أن الجمعية «تلاحظ بكل امتعاض استمرار النيل من الحريات الفردية في كثير من المناسبات كما أنها تستنكر ما يتم في الجزائر من لجوء إلى أفظع أساليب القمع... تلك التي تتسم في أشكال من التعذيب الجسدي أو الحجز الإجباري أو غير ذلك من ألوان التنكيل غير الإنساني...»، وكان من المفروض أن ينعقد في باريس مؤتمر مضاد لتعذيب في الجزائر(1956/03/18م) تحت إشراف جمعية الحفاظ على حقوق الإنسان وجمعية الدفاع عن الحريات والسلام، إلا أنه لم يتم ذلك لأن رجال الأمن لم يسمح لهم، وهذا بأمر من السلطات، الأمر الذي أفضى إلى اشتباكات دامية بين جهاز الأمن وأعضاء المؤتمر. [2]

كما أبدا كذلك المفكر السياسي الفرنسي فرانسيس جونسون معارضته لما هو واقع بالجزائر من اعتقال وتعذيب وتنكيل وقهر ضد الشعب، وترجمة معارضته هذه في كتابه الذي أصدره بالاشتراك مع زوجته كوليت جونسان بعنوان "الجزائر خارجة عن القانون" (l'Algérie hors le loi) حيث انتقد فيه سياسة فرنسا المطبقة في الجزائر ودافع عن حقوق الشعب الجزائري اذ كان يندد بأن «... استمرارية القمع بالجزائر سيكلف الفرنسيين حريتهم المدنية والعمال الفرنسيين سيبقون محل صفقات السلطة...»، كما كان يصرح قائلا: «أنت أيها الفرنسي تطلب من القوات العسكرية لبلادك أن تواصل عملها فقط باتفاق مع بعض الشروط الأساسية لا للتعذيب المستمر والطويل للمناضلين والمشبوهين، لا للتجمعات والابادة المستمرة للشعب الجزائري ...». [3]

1)- أحمد رضوان شرف الدين، المرجع السابق، ص 21 .

2)- محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص 190 .

3)- عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 60.

وقد سلك فرنس فانون نفس طريق فرانسين جونسون وأمثاله المعارضين لعمليات التعذيب إلا أن طريقة معارضته تختلف نوعا ما عنهم حيث أنه قدم استقالته إلى الحام العام بالجزائر من منصبه كطبيب بمستشفى الأمراض العقلية بالبليدة والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني.[1]

هذا بالنسبة للمثقفين المعارضين لعمليات الاعتقال والتعذيب أما في ما يخص الطبقة المؤيدة والمساندة لهذه العمليات الاجرامية فمن بينهم:

أندري مارلو: وهو صديق حميم (لشار ديغول)* وبطبيعة الحال سيسلك مسلكه، اعتل وزير منصب للثقافة في عهد ديغول من 1958 - 1962، كانت لديه أفكار تنادي بالحرية والاستقلال إلا أنه تنازل عنها وأصبح مثل السياسيين، رفض رفضا قاطعا الإعلان والتصريح بأن الحكومة الفرنسية أمرت السلطة العسكرية في الجزائر بتطبيق أوامرها المتمثلة في التعذيب والاستنطاق للشعب الجزائري، كما ندد بأن الشعب الفرنسي ليس غازيا بل هدفه من دخول الجزائر هو التوحيد والادماج، لهذا فهو ليس دولة مستعمرة حيث جاء في تصريحه «نحن في الحرب لا يوجد شيء أخذ بجدية كاملة مسبقا ... وأيضا لنقصنا وافتقارنا لأيديولوجيا معينه، فلنترك الاشياء تأخذ مجراها الطبيعي ولو إلى حد نقطة التعذيب...».[2]

إلا أن أندري مارلو ليس وحده من أيد وساند السلطات الفرنسية في أعمالها الإجرامية بل هناك من سانده في هذا الموقف كذلك، وهو ألبير كامو الذي لم يكتفي بعدم المساندة والسكوت والتحفظ بمبدئه فقط بل أعلن عن حقيقة فلسفته المتمثلة في العداوة والعنصرية ضد حرية الشعب الجزائري وذلك بتجاهله لأهداف ومطالب جبهة التحرير الوطني، ويؤيد فكرة الجزائر فرنسية حتى ولو كان بتعذيب وقتل آلاف من الجزائريين الأبرياء، وأيد مجيء مانديس فرانس لتحقيق أمنيته وأحلامه.[3]

---

1)- عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 60.

*)- **شارل ديغول**: ولد في 22 نوفمبر 1890، تخرج كضابط من الكلية العسكرية سنة 1912، وترقى برتبة نقيب أثناء ح ع 1 ، وفي ح ع 2 ترقى بدرجة عقيد، أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية سنة 1945، قدم استقالته في 20 جانفي 1946، وفي جوان 1958 عاد مرة ثانية للسلطة وأصبح الرئيس الاخير في الجمهورية الرابعة لفرنسا، (نظر عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص120)

2)- نفسه، ص 73.

3)- نفسه، ص 50-58.

ج- موقف الكنيسة:

أما فيما يخص الكنيسة الفرنسية فهي كذلك كانت لها مواقف مختلفة بين التأييد والمعارضة، وقد ظهرت هذه المواقف من خلال القساوسه والبابوات وغيرهم من رجال الدين حيث نجد أن القساوسة الذين أيدو هذه الجرائم المرتكبه بالجزائر أظهروا تأييدهم ومساندتهم من خلال ما يلي:

أباح العديد من القساوسة ممارسة التعذيب عندما يصبح حلا اضطراريا، حيث قاموا في هذا الشأن بتحرير وثيقة توضيحية وجهوها إلى المترددين يقولون فيها «إن التعذيب وسيلة فعالة» ثم حسموا الأمر كذلك بقولهم، «إن الظروف الاستثنائية هي التي تستلزم اللجوء إلى الأساليب الاستثنائية»، بالإضافة إلى أن الكاردينال فيلتان رضي باستقبال ماسو والإصغاء إلى اعترافات ثم طمأنته على خلاص روحه وغفران آثامه التي اقترفها بسبب ممارسات التعذيب فلم يعد بذلك ماسو يجد أدنى حرج في ذلك، كما قال الكاردينال فيلتان عن الشعب الجزائري المكافح من أجل استقلال الجزائر أنهم جماعة من المشاغبين فجاء في إحدى رسائله «وهم شرذمة متهيجة وخطيرة تلجأ إلى التهديد وزرع الخراب والموت والتعذيب أيضا وبالتالي فإن هدف التدخل العسكري هو توقيف وأولئك المشاغبين وصدهم عن مواصلة مسعاهم». [1]

كما خاطب الأب لويس الجنود المتوجهين إلى الجزائر بقوله«إن الأمة أرسلتكم إلى الجزائر لاستعادة النظام، عليكم بتأدية الواجب العسكري في الظرف الحاضر فتلك هي الإرادة الإلهية». [2]

كما كتب القس (غابيل) رئيس تحرير جريدة (الصليب) مقالات عن القضية الجزائرية جاء فيها يوم 22 ماي 1956 يحث فيه شباب فرنسا على تلبية نداء الوطن ليخدموا بلادهم وشعبهم حيث جاء في قوله ما يلي:«ليس هناك أي شك كما ذكرنا ذلك عدة مرات في آن من الواجبات الدينية على الشباب الفرنسيين المدعويين للخدمة تلبية النداء على أن الكمال الأخلاقي لهذا الواجب العظيم لا يقاس بالانصياع الأعمى له،

---

1)- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة...، المصدر السابق ، ص 121، 122 .
2)- نفسه، ص 123 .

بل الاختيار الحر ، إن هؤلاء الشباب لم يعودوا مجرد مرتزقة بل مواطنين ناضجين طلب إليهم أن يتركوا وراءهم كل شيء وأن يضحوا حتى بالحياة نفسها في سبيل قضية عادلة».[1]

وجاء في المقال أيضا: «إن الشباب المسيحي الذي يدعوه نداء العلم إلى ترك زوجته وعائلته والاشتراك في أعمال القتل والتدمير، إنما يدرك عبر هذه التضحيات والأخطار الجسام أن الشعور بالتضامن الذي هو

باعثة وروعة السلام الذي هو هدفه إنما هو ثمرة من ثمرات المحبة، إن هذه المحبة لجميع سكان الجزائر على اختلاف أحوالهم ودينهم وعنصرهم هي التي تملي على هؤلاء الشبان واجباتهم كمقاتلين».[2]

هذا بالنسبة للقساوسة المؤيدة والمساندة لعمليات التعذيب التي كان يقوم بها الاستعمار الفرنسي بالجزائر خلال الثورة التحريرية، ولكن هناك أيضا قساوسة ناهضت ورفضت أعمال التعذيب الممارسة ضد الجزائريين وكانت دائما تندد بها ومن بينها:

الكاردينال دوفال «وهو كبير أساقفة الجزائر الذي ناهض الأعمال الإجرامية المتمثلة في عمليات التعذيب، كذلك الكاردينال«ليينارت» كبير أساقفة ليل، بالإضافة إلى «سماحة شابولي»أسقف مدينة أنجي حيث ناهضوا منذ الوهلة الأولى كل الأعمال التي تحط من كرامة الإنسان، ورأو بأن وقوفهم إلى جانب الشعب الجزائري المطالب بالاستقلال كان أمرا مشهورا، هذا ما كلفهم عداوة مفتوحة من طرف الرهبان المؤيدين، وأغلبهم كانوا في الكنيسة وفي طليعة هؤلاء الكاردينال «دوفال» وتلخصت مساندته [3]، في ثلاثة محطات هي: [4]

* في جانفي 1955:كان من بين أوائل رجال الكنيسة المنددين بالتعذيب.
* في سبتمبر 1956 دعا إلى المصالحة بين شتى الطوائف وندد بالإرهاب المضاد الذي يمارسه الأوروبيون.
* في أكتوبر 1956: أصدر منشورا سريا إلى هيئة القساوسة التابعين له يعبر فيه عن «وقوفه صراحة إلى جانب حق الجزائريين في تقرير مصيرهم» وهو موقف ينم عن جرأة شخصية كبيرة.

1)- بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي ...، المرجع السابق، ص 30 .
2)- نفسه، ص 30 .
3)- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة ...، المصدر السابق، ص 123 .
4)- نفسه، ص 124 .

وهناك أيضا قساوسة في مراتب الكنيسة تضامنوا منذ البداية مع جبهة التحرير الوطني منهم:[1]

الأب"جول دوكليرك" حيث كانت كنيسته الموجودة بجانب سجن سركاجي مقرا لآلة سحب الوثائق من نوع رونيو التي تستعملها مصالح الجبهة.

الأب "جان سكوتو" كان قسيس القطاع الديني في حسين داي، حيث أوت كنيسته العديد من مسؤولي جبهة التحرير الوطني، كما كان هذا القس على اتصال دائم بتنظيم المنطقة الخاصة بمدينة الجزائر.

الأب "بيرا نغي" كان قسيس مدينة الرمشي قرب مدينة تلمسان حيث كانت مواقفه دائما مؤيدة ومساندة للاستقلال الجزائر، وعلى إثر ذلك طرد من الجزائر سنة 1956، فعينته جبهة التحرير الوطني ممثلا للهلال الأحمر الجزائري في أمريكا اللاتينية.

كما تعاطف العديد من رجال الدين سواء في الجزائر أو في فرنسا مع القضية الجزائرية رافضين بذلك عمليات التعذيب وعلى وجه الخصوص أعضاء بعثة التبشير الفرنسية بإشراف الكاردينال لينارت والقساوسة "جوزيف كيرلان" و"بيار ساميت" "وآغرو" كلهم طردوا من مدينة سوق أهراس إلى فرنسا، والأب «برنار بودورسيك" الذي ألقي عليه القبض سنة 1958 في ضواحي باريس وقُدم إلى المحكمة.[2]

والآباء «جان إيرفووا» و«روبير دافيزيبي» اللذين شاركا مع «بيار ماميت» في تأسيس الشبكة المشهورة باسم (شبكة جونسون)* في سبتمبر 1957 حيث ضمت هذه الشبكة في صفوفها العديد من المثقفين والديموقراطيين المشهورين، وكانوا أعضائها أوفياء واستماتوا في خدمة فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا وبرهنوا على كونهم مناضلين بحق في سبيل القضية الجزائرية.[3]

---

1)- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة ...، المصدر السابق، ص 124، 125 .

2)- نفسه، ص 125 .

*)- **شبكة جونسون**: هي منظمة سرية شكلها جونسون وأنصاره المؤيدين والمساندين لأهداف جبهة ت و ، لتقديم المساعدة للمهاجرين الجزائرين بفرنسا عامة والفدائيين الجزائريين خاصة، وهي شكل من أشكال التعبير السياسي والتمرد والعصيان على السلطة الحاكمة. (نظر عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص61)

3)-نفسة، ص 125 ، 126 .

2 – الموقف الجزائري:

على الرغم من الظروف التي كانت تعيشها الجزائر وشعبها في تلك الفترة إلا أنه كان لها موقفا حاسما في ما يخص عمليات التعذيب الممارسة بالجزائر، وكان هذا الموقف بطبيعة الحال هو معارض ورافض لهذه السياسة المنتهجة من طرف السلطات الفرنسية، وقد ظهر هذا الموقف الرافض من خلال ما يلي:

جردة المجاهد حيث أنها لم تتردد في الغوص في التفاصيل حول وسائل التعذيب وكيفياته وتعيين أماكنه المتخصصة الواقعة في المدن الجزائرية الكبرى وكانت معركة الجزائر وما حدث فيها من قمع مثلت مصدر معلومات حية تدين جلادي الشرطة والجيش والدرك ومسؤوليهم.[1]

وبقيت صحيفة المجاهد تلح باستمرار على أن التعذيب الذي أخذ الحديث عنه ينتشر سنة 1957 هو وجه فقط من أوجه القمع الشامل الذي يعانيه الجزائريون منذ 1830.[2]

ولكن الشهادات لم تتوقف عن التسرب إلى مسامع الناس وأبصارهم من الطرفين معا، متضمنة تفاصيل كثيرة ودقيقة ، ومما ورد فيها مثلا أن التعذيب في الجزائر يتحول من شبه العشوائية التي كانت تميزه حتى عام 1957 إلى شكل من الأشكال المهنية وإلى مؤسسة قائمة بذاتها.[3]

كما قامت بعثة الصليب الدولي بزيارة بعض المعتقلات بالجزائر في الفترة الممتدة من 15 أكتوبر و17 نوفمبر 1957 ، ووفقا لهذه الزيارة كتبت هذه البعثة تقريرا يتكون من 270 صفحة ، تكشف فيه حقائق ووثائق المعتقلات الفرنسية بالجزائر، وقد نشرت من هذا التقرير عدة فقرات مما أثار ضجة كبيرة في العالم نتيجة لفضح وكشف هذا التقرير عن أساليب الفرنسيين في معاملة الموقوفين والمعتقلين الجزائريين، بطريقة لا تستطيع السلطات الفرنسية أن تنكر وتطعن فيها لأن هذا التقرير هو شهادة من بعثة لا يمكن اتهام رجالها بالتحيز أو المبالغة أو الخيال، على الرغم من أن هذه البعثة لم تقم إلا بمشاهدة صور مصغرة و"مهذبة" و"مصححة" من ألوان القمع الوحشي الذي يسلط على الشعب الجزائري، فهي أولا زارت المعتقلات التي

1)- أحمد رضوان شرف الدين، قراءة في جريدة المجاهد، 1957-1962، مجلة المصادر عدد 8، 2003، ص 23 .
2)- المجاهد، وحشية المتمدن، ج 3 ، عدد 81 ، تاريخ 1 / 11 / 1960، ص 16 .
3)- المرجع السابق، ص 25 .

اعترفت بها فرنسا وتعدادها أكثر من 100 محتشد بغض النظر عن المحتشدات السرية التي تمكنت بعثة الصليب الدولي من الاطلاع عليها صدفة، وثانيا أن هذه الزيارة كانت تحت إشراف السلطات الفرنسية وبالتالي فهذه الأخيرة جهزت وهيأت لزيارة جيدا لتزييف الواقع وتقديم صورة مشبوهة عن المعتقلات.[1]

وفي مقابل ذلك اتخذت قيادة الثورة عددا من التدابير من طرف واحد لا يقتصر على تنفيذ مقترحات جمعية الصليب الأحمر الدولي فحسب بل ذهبت إلى مدى بعيد عن ذلك، فلما تشكلت حكومة الثورة الجزائرية المؤقتة،[2] حيث قامت هذه الأخيرة بعد 08 أيام من تشكيلها على إصدار مرسوم يوم: 1958/10/04 يقضي بإطلاق سراح أسرى الحرب بلا قيد أو شرط أملا منها أن تؤدي هذه الإجراءات الجانب الفرنسي إلى تطبيق المبادئ الإنسانية بصورة تدريجية على النزاع القائم.[3]

وظلت قيادة الثورة ملتزمة باحترام المبادئ الإنسانية وتلح على كامل جنودها وإطاراتها وتؤكد على ضرورة إعطاء الأسرى كل ما يستحقونه من المعاملة الإنسانية، مع ضرورة تعريفهم بحقيقة الثورة حتى تنزاح عن أعينهم غشاوة الدعاية الاستعمارية التي تصور المجاهدين كمجرمين وسفاكي الدماء في محاولة بائسة لتشويه كفاح الشعب الجزائري من أجل استعادة سيادته .[4]

كما قامت الحكومة المؤقتة الجزائرية في المدة الأخيرة بإطلاق سراح ستة عشر أسيرا منهم واحد مدني سويسري، وستة مدنيين فرنسيين وتسعة عسكريين فرنسيين وهذا بغرض تكذيب أقاويل السلطات الفرنسية الكاذبة. التي كانت تقوم بتحريض الجنود على القتال حتى آخر رصاصة؛ لأن السلطات الفرنسية كانت تزرع في عقولهم فكرة أن وقوعهم في الأسر معناه الذبح من طرف جيش التحرير، وقد كان لهذا العمل الإنساني صداه البعيد في أوساط الصليب الأحمر الدولي حيث كانت عملية تسريح الأسرى على يد لجنة الصليب الأحمر الدولي، وهذه الأخيرة نشرت بلاغا عبرت فيه عن ارتياحها لموقف جيش التحرير الوطني، كما أن هذا

---

1)- المجاهد، التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين، ج2، عدد 59 ، بتاريخ 11/ 01/ 1960، ، ص 05 .

2)- بسام العسلي، مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984، ص 184 .

3)- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 287 .

4)- عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص 72 .

الأخير كان يقوم بهذه الأعمال الإنسانية في الوقت الذي كان العسكريون الفرنسيون يسلطون فيه أبشع وأشنع وسائل العنف والقمع والتعذيب على المدنيين الجزائريين وهذا لكسب الثورة سمعة إنسانية عالمية.[1]

رابعا: جرائم فرنسا في ظل القانون الدولي الإنساني:

1/ تعريف جريمة التعذيب:

جرم التعذيب على المستوى الدولي من خلال عدة اتفاقيات ومواثيق دولية ملزمة، ونظرا لخطورة هذه الجريمة والممارسات المتزايدة تم تجريمها أيضا على المستوى الإقليمي.

* في إطار الاتفاقيات الدولية:

باعتبار أن التعذيب يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان فقد لقي اهتماما كبيرا منذ نشأة القانون الدولي، يمثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب أول وثيقة دولية تضمنت حظرا صريحا للتعذيب، وبشكل مفصل في المادة الأولى التي تنص «لأغراض هذا الإعلان يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد جسديا كان أو عقليا، يتم إلحاقه بشخص ما بفعل أحد الموظفين العموميين، أو بتحريض منه لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو تخويفه أو تخويف أشخاص آخرين ... »[2].

لقد مثل هذا الإعلان خطوة مهمة في سن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية التي استلهمت أحكام الإعلان ورددت العديد من نصوصه[3].

عرفت اتفاقية مناهضة التعذيب، جريمة التعذيب بموجب المادة الأولى منه «... يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديا كان أم عقليا يلحقه عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا

1)- المجاهد، جيش التحرير يسجل انتصارا جديدا على الأكاذيب الفرنسية، ج 2 ، عدد 43 ، بتاريخ : 01 / 06 / 1959 ، ص 05 .

2)- إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة 34/52 المؤرخ في1975/12/9 www.ohchr.org. Vu le 15/04/2018 à 17 :55

3)- أحمد عبادة، حق الإنسان في عدم التعرض للتعذيب في ضوء القانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، 2010، ص 7 .

الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه هو أو شخص آخر أو تخويفه أو إرغامه ...» [1] .

تعتبر اتفاقية مناهضة التعذيب من الوثائق الأولى التي تطرقت للتعريف الفني لمعنى التعذيب وحددت أساليبه وقننت الأحكام القانونية لمحاربته، وإضافة إلى التعريفين السابقين نجد أيضا تعريف الاتفاقية الأمريكية للوقاية وقمع التعذيب لعام 1985 في مادتها الثانية «يفهم التعذيب على أنه فعل يرتكب عمدا لإنزال الألم البدني أو العقلي أو المعاناة بأي شخص لأغراض التحقيق الجنائي كوسيلة للتخويف ... ويفهم التعذيب كذلك على أنه استخدام الوسائل التي يقصد بها طمس شخصية الضحية أو إضعاف قدراته البدنية أو العقلية ...» [2] .

فالتعذيب إذن اعتداء متعمد جسدي أو نفسي على فرد ما بقصد تخويفه أو معاقبته إو إذلاله أو إفقاده مشاعر الإنسانية أو طمس شخصه، فما من قائمة شاملة تدرج في خانة التعذيب إذ تبتكر وسائل جديدة من القساوة والإذلال كل يوم . [3]

أما في القانون الجزائري فقد انضمت الجزائر إلى اتفاقية مناهضة التعذيب سنة 1989 وتم إدراج جريمة التعذيب في قانون العقوبات في المادة 263 والتي عرفتها كما يلي: «يقصد بالتعذيب كل عمل ينتج عنه عذاب أو ألم شديد جسديا كان أو عقليا يلحق عمدا بشخص ما مهما كان سببه» [4] .

---

1)- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهنية، اعتمدتها الجمعية العامة وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها في القرار 46/ 39 المؤرخ في 1984/12/10 الموقع:
www.unicef.Org vu le 15/04/2018 à 17 :43

2)- بسيوني محمود الشريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 3 .

3)- مطمون من أجل العدالة في ليبيا، الوحدة الطبية القانونية المستقلة ، التنسيقية الوطنية لحقوق الإنسان، ريدرس، منتدى المناصرة، إعداد التقارير حول التعذيب، كتيب للصحافيين العاملين على تغطية قضايا التعذيب، ص 7 .

4)- قانون رقم 04 – 15 ، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 يعدل ويتمم الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات ج . ر العدد رقم 71 الصادر في 10 نوفمبر 2004 .

2 / جرائم فرنسا في نظر قوانين الحروب الدولية:

وإذا كان التعذيب كأسلوب منتشر الاستعمال في الحروب القديمة وكأداة شرعية يسمح بها القانون ولا ينكرها العرف حيث عرف التاريخ الأوروبي في العصور الوسطى صورا بشعة من التعذيب هوت بالإنسان إلى الحضيض [1] وفي منتصف القرن 19 م بدأت تظهر قوانين خاصة بالحروب وتمنع ما يسيء الإنسان ويضربه من بين هذه القوانين وأهمها:

2 – 1 قبل الحرب العالمية II :

- ✓ تصريح باريس 1856 وهو أول معاهدة جماعية تضمن تنظيما بشأن المحاربين.
- ✓ اتفاقية جنيف الأولى 1864 الخاصة بتحسين حال الجرحى من الجيوش .
- ✓ مشروع مؤتمر بروكسل 1874 وقد تضمنت عدة قضايا سياسية من بينها: احترام الأطراف المتحاربة للمعتقدات الدينية، وعدم التعرض للمواطنين وممتلكاتهم بالاعتداء ... وغيرها من القضايا الأخرى .
- ✓ اتفاقية جنيف الثانية 1929 حيث وضعت نظاما كاملا لأسرى الحرب يلزم جميع الدول . [2]

2 – 2 * بعد الحرب العالمية II :

أما بعد الحرب العالمية الثانية وبسبب ما خلفته من ويلات وتدمير وجرائم حرب وإبادة للأجناس وارتكاب العديد من الدول لجرائم ضد الإنسانية كانت بمثابة نقطة تحول هامة في مجال حقوق الإنسان، مما سمح بتبني نصوص واضحة [3] ، ومن تلك النصوص والاتفاقية ما يلي:

---

1)- محمد الصالح الصديق، من جرائم فرنسا الاستعمارية، مجلة أول نوفمبر، عدد 168 ، المرجع السابق، ص 37 .

2)- نور الدين مقدر، جرائم التعذيب الاستعماري خلال ثورة التحرير الجزائرية والقوانين الدولية، مجلة البحوث التاريخية، عدد 1، مارس 2017، ص 64 .

3)- علي محمد الدباس، علي عليان محمد أبو زيد، حقوق الإنسان وحريته، دار الثقافة، عمان، 2005 ، ص 51 .

1 قانون المحكمة العسكرية الدولية بنورمبورغ 1945 :

حيث اعترفت المجموعة الدولية بجرائم تخص حقوق الإنسان كالقتل والإبادة والتعذيب والتهجير والإبعاد والاستبعاد والاعتقال غير الشرعي والاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو قومية، سواء كانت فردية أو جماعية، وكان ذلك لأول مرة في المحكمة الدولية بمدينة نورمبورغ* الألمانية سنة 1945 وحددتها المادة السادسة من قانون المحكمة العسكرية الدولية [1].

2- بيان حقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948 .

تم إصدار إعلان حقوق الإنسان ومنع التعذيب، وجاء فيه : لا أحد يوضع موضع التعذيب أو يعامل بسوء معاملة أو يعاقب بعقوبة قاسية، حيث تضمنت المادة الخامسة : «لا يتعرض أي فرد للتعذيب أو عقوبات أو معاملات وخيمة غير إنسانية ... » [2]

3- اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب 1949 .

حيث تحتوي هذه الاتفاقية الصادرة في 12 أوت 1949 على 135 مادة تحدد من خلالها كل ما يتعلق بأسرى الحرب وكيفية التعامل معهم والقبض عليهم إلى غاية إطلاق سراحهم، وقد بدأ العمل بها ابتداء من 21 أكتوبر 1950 . [3]

وقد تضمنت هذه الاتفاقية جملة من الحقوق لأسرى الحرب منها العناية بالأمن والصحة وإجراء الكشف الطبي شهريا والحق في إرسال واستلام الرسائل، أيضا حمايتهم من العنف والقتل بكل أنواعه والتشويه، المعاملة اللاإنسانية والتعذيب وغيرها من المحاور التي تطرقت إليها والتي لايسعنا التفصيل فيها [4].

---

*)- **نورمبرغ**: مدينة ألمانية، جرت بها محاكمة النازيين من طرف الحلفاء بعد انهزام ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية عام 1945.

1)-نور الدين مقدر، جرائم التعذيب...،المرجع السابق، ص 64 .

2)- عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 96 .

3)-المرجع السابق ، ص 65 .

4)- صباح مريوة، جرائم الحرب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، التجربة النووية الفرنسية 13 فيفري 1960 ، الملتقى الدولى الخامس حول حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني، جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية، 9 – 10 نوفمبر 2010 ، ص 6 .

والمثير للانتباه أن فرنسا كانت من الدول التي شاركت في وضع بنود هذه الاتفاقية بل كانت صاحبة الاقتراح في وضعها، وفي المقابل نرى واقعا مناقضا لذلك، فيما قامت به من انتهاكات في الجزائر لبنود هذه الاتفاقية،[1] بل كانت متمسكة بأن النزاع داخلي وأن الثوار لا تطبق عليهم اتفاقية جنيف لقانون الحرب، إلا أن هذا الموقف لا يمنعنا من إظهار الحقائق وتبين أن الأسرى الثوار لدى السلطات الاستعمارية كانوا أسرى حرب ونتيجة لذلك الخرق من قبل فرنسا فإن المسؤولية الدولية تقع على عاتق الدولة الفرنسية وفقا لاتفاقية جنيف 1949 م .[2]

4- اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في حالة الحرب الصادرة في 12 أوت 1949 . حيث نصت في مادتها الثالثة على معاملة المعتقلين معاملة إنسانية دون تمييز ديني أو عرقي أو جنسي وعدم المساس بحياة المدنيين المعتقلين خاصة القتل بأشكاله المختلفة ... والمعاملة القاسية والتعذيب وغيرها من البنود التي شملتها هذه الاتفاقية .[3]

5- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية 1968 ، وقد نصت في مادتها الأولى أنه لايسري أي تقادم للجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية بغض النظر عن زمن ارتكابها وتتمثل هذه الجرائم في :

- جرائم الحرب الواردة في النظام الأساسي لمحكمة نورنبورغ الدولية الصادرة في 8 أوت 1945 .

- الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في زمن الحرب أو في زمن السلم والوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورنبورغ الدولية .[4]

1)- نور الدين مقدر، جرائم التعذيب...،المرجع السابق، ص 66 .
2)- صباح مريوة، جرائم الحرب ...، المرجع السابق، ص 7 .
3)- المرجع السابق، ص 66 .
4)- نفسه، ص 67 .

3/ أنواع الجرائم الدولية المرتكبة من فرنسا ضد الجزائريين:

إن الجرائم الدولية التي ارتكبتها فرنسا ضد الجزائر يصعب تعدادها لكثرتها، وحتى تتوضح الرؤية سنتعرض إلى أكثر الجرائم خطورة وجسامة ، إذ يمكن تصنيف جرائم حقوق الإنسان التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر إلى أربعة أنواع من الجرائم :

3-1: جرائم ضد السلم :

ونص عليها ميثاق محكمة نورنبورغ سنة 1945 وتم تعريفها بما يلي: «التخطيط والتحضير والمبادرة لخوض حرب عدوانية، أو لحرب تنتهك المعاهدات والاتفاقيات ...» وقد ارتكبت فرنسا ذلك عند اجتياح قواتها للأراضي الجزائرية وإحداثها تغييرا كبيرا في معالمها وما قامت به من اعتداءات على الجزائريين وممتلكاتهم[1] .

3- 2: جرائم ضد الإنسانية:

تعتبر الجرائم ضد الإنسانية واحدة من أشد الجرائم الدولية خطورة نظرا لما تنطوي عليه من انتهاك صارخ لكل القوانين والاعراف الإنسانية، وقد عرفها الفقهاء على أنها «جريمة دولية من جرائم القانون العام بمقتضاها تعتبر دولة ما مجرمة إذا ما أضرت بحياة شخص أو مجموعة أشخاص أبرياء أو بحريتهم أو بحقوقهم» .

كما عرفتها المادة السادسة من نظام محكمة نورنبورغ باعتبارها من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة على أنها «أفعال القتل والإبادة والاسترقاق والإبعاد وغيرها من الأفعال غير الإنسانية المرتكبة ضد أي شعب مدني قبل أو أثناء الحرب ...»[2] ولقد ارتكبت فرنسا هذه الجريمة في الجزائر مثل **التعذيب** والقتل والتهجير **والاعتقال غير الشرعي** .. حيث أقامت مراكز خاصة للاستنطاق والتعذيب في كل مناطق الجزائر .[3]

---

1)- عيساني علي، جرائم فرنسا في الجزائر وحقوق الإنسان، مجلة أول نوفمبر، العدد 172، ديسمبر 2008، ص 25 .

2)- خلف الله صبرينة، جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية الجنائية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون والقضاء الدوليين الجنائيين، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2006 ، 2007 ، ص 96 .

3)- نور الدين مقدر، جرائم التعذيب ...، المرجع السابق، ص 67 .

3 – 3: جرائم الحرب:

وتعني تلك الانتهاكات لقوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني التي تعرض شخصا للمسؤولية الجنائية الفردية وعرفها ميثاق محكمة نورنبورغ على أنها «انتهاكات قوانين الحرب وأعرافها بما في ذلك قتل مدنيين في أرض محتلة أو إساءة معاملتهم ...» [1] .

كما اجتهد الفقه الغربي في محاولة ضبط تعريف لجرائم الحرب لمنع إفلات مجرمي الحرب من العقاب بحجة عدم تحديد تلك الجرائم بصفة منضبطة ومن بين التعاريف العديدة نذكر أيضا هي «أعمال العداء التي يقوم بها الجنود أو غيرهم من أفراد العدو ... » كما عرفها الفقه العربي على أنها «الأفعال التي تقع أثناء الحرب بالمخالفة لميثاق الحرب كما حددته قوانين الحرب وعاداتها والمعاهدات الدولية» [2] .

كما ورد تعريف أيضا لجرائم الحرب على مستوى اتفاقيات جنيف لسنة 1949، حيث عرفت هذه الاتفاقيات جرائم الحرب، وعددت 13 جريمة ورد ذكرها في المادتين 50 و53 من الاتفاقية الأولى والمادتين 44 و 54 من الاتفاقية الثانية والمادة 130 من الاتفاقية الثالثة والمادة 147 من الاتفاقية الرابعة وتتمثل في :

1- القتل العمد.

2- التعذيب.

3- التجارب البيولوجية.

4- إحداث آلام كبرى مقصودة.

5- ايذاءات خطيرة ضد السلامة الجسدية والصحية .

6- المعاملة الغير إنسانية.

7- تخريب الأموال وتملكها بصورة لا تبررها الضروريات العسكرية والتي تنفذ على مقياس واسع غير مشروع تعسفي.

---

1)- فشار عطاء الله، عقيلة خرباشي، مسؤولية فرنسا عن جرائمها الدولية في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث عدد 08 ، 2012 ، الثلاثي الثالث، الجلفة، الجزائر، ص 13 .

2)- عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 92 .

8- إكراه شخص على الخدمة في القوات العسكرية لدولة الأعداء.[1]

9- حرمان شخص محمي من حقه في محاكمة قانونية وحيادية حسبما تفرضه الاتفاقيات الدولية.

10- إقصاء الأشخاص ونقلهم من أماكن تواجدهم بصورة غير مشروعة.

11- الاعتقال غير المشروع.

12- أخذ الرهائن.

13- سوء استعمال علم الصليب الأحمر أو شارته والإعلام المماثلة.

ولكن لا يوجد ما يمنع مطلقا أن تعاقب الدول على أفعال أخرى غير هذه من الجرائم ذات الطابع الدولي وحسب ما يتراءى لها.[2]

وقد اقترفت فرنسا جريمة الحرب في الجزائر أثناء فترة احتلالها والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها: تسليط القمع على السكان مثل معركة الجزائر 1957، قتل الكثير من جراء عمليات التعذيب، والإعدامات بعد عمليات التعذيب مثل ما كان يحدث في المعتقلات ومراكز الفرز والعبور ومقرات المكتب الثاني ومقرات الوحدات العسكرية الفرنسية ومقرات الشرطة.[3]

لقد ذاق الشعب الجزائري أصنافا رهيبة من التعذيب التي كانت مرات على يد الفرنسيين ومرات على يد إخوانهم الذين استسلموا للعدو وتنكروا لوطنهم فأصبحوا "خونة" مساعدين للجلادين في تعذيب بني وطنهم.[4]

3-4- جرائم الإرهاب

رغم أنه لا يوجد حتى الآن مفهوم قانوني للإرهاب في إطار القانون الدولي الإنساني، وليس هناك تعريف فقهي متفق عليه للإرهاب إلا أن العديد من الأفعال توصف حاليا بأنها جريمة إرهابية محظورة بشكل

1)- خلف الله صبرينة، المرجع السابق، ص 14.
2)- نفسه، ص 15.
3)- عيساني علي، المرجع السابق، ص 27.
4)- فشار عطاء الله، عقيلة، خرباشي، المرجع السابق، ص 14.

مطلق،[1] وهي عموما تلك الأفعال التي تبعث الذعر وتنشئ خطرا عاما يهدد عدد غير محدد من الأشخاص ويعتمد على أساليب وحشية لا يتناسب ضررها مع الغرض المستهدف. [2] وقد شهدت الساحة الجزائرية هذه الأفعال منذ آن وطئت أقدام فرنسا أرض الجزائر وزاد تصعيد جريمة الإرهاب بكل ألوانها منذ 1954 فكثر العنف في شوارع المدن والقرى والقتل العمدي للمدنيين والاستيلاء بصورة غير شرعية على الممتلكات وغيرها من الجرائم...

فالجرائم الإرهابية التي قامت بها فرنسا في الجزائر ارتبطت بدوافع سياسية كمحاولة الإبقاء على احتلالها لهذا البلد واجهاض المقاومة ومنع الأهالي من الانخراط فيها ومنعهم من التظاهر والمطالبة بحقوقهم وغيرها من الغايات السياسية ويندرج موت الآلاف من الجزائريين تحت خانة هذه الجريمة الإرهابية.[3]

4- الأدلة المادية على جرائم فرنسا:

يمكن حصر الكثير من الأدلة المادية على الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر وفي حدود موضوعنا الذي يتناول الاعتقال والتعذيب، فما من أحد يتجاهل أو ينكر اليوم تلك الألوان من التعذيب المنظم والقتل العمدي والإعدامات بدون محاكمة وبتر أعضاء الجسم وغسل الدماغ، والموت البطيء في الزنزانات وردم الناس فرادى وجماعات أحياء في المطامير،...وغيرها من الأساليب المختلفة للتعذيب حتى الموت.

هي كثيرة شهادات المعتقلين في مراكز التعذيب والمعتقلات بالإضافة إلى ما هو موثق في عدد من المصادر التاريخية وشهادات واعترافات جنرالات وضباط وجنود الجيش الفرنسي، إضافة إلى شهادات بعض الفرنسيين من النخبة المثقفة وذوي الضمائر الحية الذين كانوا شهود عيان على ما ارتكبته فرنسا من جرائم في حق الفرنسيين.[4]

---

1)- نور الدين مقدر، جرائم التعذيب ...، المرجع السابق، ص68.

2)- فشار عطاء الله، عقيلة خرباشي، المرجع السابق، ص 14.

3)- عياشي على، المرجع السابق، ص 27.

4)- نور الدين مقدر، جرائم التعذيب ...، المرجع السابق، ص 68.

ونذكر بعض الشهادات والاعترافات الفرنسية منها على سبيل المثال ما أعترف به الجنرال ماسو"Massu"رئيس جهاز المخابرات الفرنسية السابقة بالجزائر لجريدة لوموند" Le Monde"الفرنسية في العدد 23 الصادر في نوفمبر 2000، عندما قال: «لقد حان الوقت لفرنسا لكي تعترف بما قامت به في الجزائر وتدينه...» [1] كما اعترف ايضا بأنه كانت هناك عمليات تعذيب وإعدامات سريعة كانت تمارس بطريقة روتينية خلال حرب الجزائر (1954-1962)[2] .

كذلك اعترافات بول أوساريس سنة 2002 بجرائمه التي ارتكبها في حق الشعب الجزائري انطلاقا من مدينة سكيكدة ثم في معركة الجزائر أين بدأ دوره في اغتيال وتعذيب الجزائريين فقد صرح بأن له دورا في قتل 24 شخصا من أسرى الحرب، كما أعطى أوامره لقتل العشرات من المعتقلين دون محاكمة، ومن بين اعترافاته أيضا أنه أشرف على تعذيب شخص حتى مات كما أنه لم يتأثر بذلك بل تأسف لأنه لم ينتزع منه معلومات . [3]

كما اعترف بأنه المشرف على قتل علي بومنجل، والعربي بن مهيدي مبررا جرائمه بأن واجبه اتجاه وطنه هو الذي تطلب ذلك [4] ، وكعادتها السلطات الفرنسية سارعت إلى إنكار اعترافات بول أوساريس وصرحت على لسان رئيس حكومتها في ذلك الوقت ليونيل جوسبان حيث قال: «إن القضية كلها من اختصاص المؤرخين» .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه من هم المؤرخون ؟ هل هم جزائريون أم فرنسيون؟ وهل باستطاعتهم فعلا فتح الأرشيف للمؤرخين المختصين للاطلاع على وثائق تدين مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ؟

---

1)- Le Monde,23November 2000,www,Algeria-watch.fr/articl(1954-1962)vu le 21/04/2018 à 18 :00h.

2)-El Watan.26septembre 2016.www.Algeria-watch.Fr/article(1954-1962)vu le 22/04/2018 à 11 :00 h.

3)- غيلاني السبتي الإعدام خارج الإطار القانوني للأسرى (محمد العربي بن مهيدي انموذجا) ، مجلة أبحاث ودراسات، المرجع السابق، ص 104.

4)- نور الدين مقدر، جرائم التعذيب...، المرجع السابق ، ص 68 .

إن اعترافات أوساريس كلفته نزع نياشينه التي تحصل عليها خلال مساره العسكري [1] ، ورغم الاعترافات القليلة مقارنة بالجرائم الكثيرة التي قام بها، فقد تحركت الجمعيات والحركات المناهضة للعنصرية، ورابطة حقوق الإنسان لتشكل الطرف المدني في قضية رفعت ضد أوساريس بتهمة ممارسة التعذيب في الجزائر أثناء الحرب لكن محكمة النقض بباريس اكتفت بإدانته بتهمة التباهي بممارسة التعذيب في كتاب مذكراته. [2]

ومن بين الاعترافات أيضا شهادة مصور الجيش الفرنسي مارك غرانقير * التي تقدم بها إلى جريدة الخبر العدد 6053 حيث قال: «... لقد لمست نبرة الاحتقار والازدراء لدى الضباط الفرنسيين حيال السكان وخاصة النساء ... كان هناك استعداد لإبادة الجميع، لأن من كانوا أمامهم يعتبرونهم حيوانات لا آدميين ...» [3] .

كثيرة هي الأدلة المادية التي تدين فرنسا على ارتكاب الجرائم في حق الجزائريين، ففي تقرير أعدته قناة الجزيرة بعنوان "حرب الجزائر ..شهادات الضمير" أجرت فيه حديثا مع مجموعة من قدامى ضباط وجنود الجيش الفرنسي منهم "بيار رامبو" ، "ريني سار"، "جورج قاري"، "لوي داتان"، "جورج تريليلو"، أدلوا باعترافاتهم حول ما حدث في الجزائر من تعذيب ووحشية، فقد صرح "بيار رامبو" حين قال: «كنا نعذب من أجل أن لا يلتحق الفلاقة بجيش التحرير ...»، «... من قبض عليه متلبسا نال جزاءه ...» . [4]

كذلك ما صرح به المؤرخ الفرنسي بنيامين سطورا بالمركز الثقافي الفرنسي بقسنطينة خلال زيارته للصالون الدولي للكتاب في شهر نوفمبر 2010 ، حيث اتهم مباشرة "فرانسوا ميتران" بمنحه الضوء الأخضر لإعدام كبار مسؤولي الثورة. [5]

---

1)- نور الدين مقدر، جرائم التعذيب...، المرجع السابق ، ص 104 .

2)- نفسه، ص 114 .

*)- **مارك غرانقير** : صاحب كتاب "النساء الجزائريات" كان مصورا للجيش الفرنسي ومرافقا لفرقة المشاة من مارس 1960 إلى فيفري 1962 ، وكلف بالتصوير في الدوريات والخرجات كان شاهدا على قتل الكثير من الجزائريين بالرصاص .

3)- غيلاني السبتي، المرجع السابق ، ص 69 .

4)- قناة الجزيرة، حصة تلفزيونية بعنوان : " حرب الجزائر ... شهادات الضمير " ، يوم الجمعة 20 / 04 / 2018 على الساعة 15:05 .

5)- نور الدين مقدر، جرائم التعذيب ...، المرجع نفسه، ص 69 .

كل الوثائق والشهادات تؤكد على أن الشعب الجزائري تعرض لكل أنواع الجرائم الموصوفة دوليا وعرفيا ووضعيا فأعمال الإبادة والتهجير القسري، والإعدامات بدون محاكمات والجرائم ضد الإنسانية ... إلخ كلها كانت محرمة عرفيا قبل 1919 م وأصبحت بعد ذلك محرمة دوليا ومعاقب عليها [1] .

إن ما كان يحدث في السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب يفوق كل الوصف، ولا يزال إلى يومنا هذا من دون أي اعتراف ولو ضمني بالمسؤولية عن هذه الجرائم من الجانب الفرنسي فقد ظل جلادو فرنسا بمنأى عن المسألة القانونية، فرغم أن كل أركان الجريمة لا تزال قائمة من مسؤولية وشهود، ووجود كل الدلائل والقرائن والأكثر من ذلك مصادقة فرنسا على الاتفاقية الدولية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وبالمحكمة الدولية هذه الأخيرة التي لا تعتبر أي جريمة يمكنها أن تسقط بالتقادم [2]، وباعتبار أنه من مبادئ القانون الدولي الجنائي عدم تقادم الجرائم الدولية فإن الجرائم الفرنسية في الجزائر وبكونها جرائم دولية ينطبق عليها هذا المبدأ الذي أكدته ودعمته اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية . [3]

والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف يمكن مساءلة فرنسا عن انتهاكها لالتزامها الدولية والجرائم الدولية التي ارتكبتها ضد الشعب الجزائري ؟

إن الدولة الفرنسية لها مسؤولية مطلقة عن الأفعال التي ارتكبها جنودها في الجزائر، فقد كانت الجرائم القمعية سياسة متبعة من طرفها، فحتى تصريحات كبار الجنرالات والضباط الفرنسيين كانت تقول بأن الأفعال التي ارتكبوها كانت بعلم السلطات الفرنسية وبأمرها، والسكوت الذي تزامن مع ارتكاب الأفعال إنما يؤكد على المسؤولية الدولية الفرنسية، فهذا ما تؤكده المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة التي نصت على تعهد

---

1)- علي جميل حرب، "حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني" مؤتمر دولي في 9 و 10 / 11 / 2010 جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، الشلف، الجزائر، ص 04.

2)- هواري قبايلي، مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية مزرعة أمزيان أنموذجا، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد 59، عدد خاص، ديسمبر 2012، ص ص 2 – 3 .

3)- ساسي محمد فيصل ، إمكانية محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية وفق القانون الدولي الجنائي، دفاتر السياسة والقانون، عدد 8 ، جانفي 2013 ، الجزائر ، ص 78 .

الأطراف المتعاقدة بعمل أي تشريع يلزم لفرض عقوبات فعالة على الأشخاص الذين يقترفون مخالفات خطيرة لهذه الاتفاقية أو يأمرون بها .[1]

عند التكلم عن المسؤولية الدولية نجد أن الدولة الفرنسية تدفع بعدم إمكانية معاقبة مجرمي الحرب الفرنسيين، وذلك لوجود بند في اتفاقية إيفيان يمنع على السلطات الجزائرية ملاحقة الضباط الفرنسيين عما ارتكبوه في الجزائر [2] (انظر الملحق رقم:)

غير أن المادة 148 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص صراحة «لا يسمح لأحد الأطراف المتعاقدين بأن يخلي نفسه أو يخلي طرفا آخر بالنسبة للمخالفات المنصوص عليها في المادة السابق» ويتبين من هذا النص عدم الإعفاء من المسؤولية الدولية أو المسؤولية الفردية.[3]

إذ أن المحتل قد يمارس الضغط على دولة السيادة لتوقيع اتفاق بإعفائه من المسؤولية عن الجرائم التي اقترفها بحق الإقليم والأهالي، فاقتراف هذه الجرائم يضر بمصلحة المجتمع الدولي وليس بمصالح الطرف المضرور فقط.[4]

الشيء الذي يؤكد مسؤولية الدولة الفرنسية عن جرائم الحرب المرتكبة في حق الشعب الجزائري، وعلى الرغم من فضاعة الانتهاكات ورغم الشواهد والاعترافات ظلت فرنسا ترفض الاعتراف بجرائمها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال استصدار قانون العار الذي يمجد الاستعمار في 23 فيفري 2005 * وبالتالي تبرر

---

1)- غربي أسامة، مسؤولية فرنسا عن ارتكاب جرائم حرب في حق الجزائريين دراسة على ضوء القانون الدولي، مجلة المصادر ، عدد 14 ، ص 174 ، 175 .

2)-نفسه، ص 175 / بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 95 .

3)- مصطفى كامل شحاتة، الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصرة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981 ، ص 135 .

4)-نفسه، ص 135 .

*)-**قانون العار** :قام بإصداره البرلمان الفرنسي في 23 / 02 / 2005 بتحريك الجمعية الوطنية الفرنسية والقصد الأساسي منه هو إدخال معلومات وبيانات ووثائق في المنظومة الفرنسية وخاصة في مجال التاريخ العام الفرنسي الهدف منه هو تعليم الفرنسيين فضائل الاستعمار على المستعمرات بصورة عامة وعلى الجزائر بصورة خاصة، ومن بين المواد التي تضمنها المادة الرابعة التي تنص صراحة وبوضوح لا لبس فيه أن للاستعمار فضائل وحسنات على المستعمرات، وعلى السكان المحليين (الأهالي) أن يعترفوا ويقروا بأنه لولا الاستعمار لما كان لهم هذا التمدن والتحضر... (انظر قانون العار... في تمجيد الاستعمار، ل: بصيود الطاهر، مجلة أول نوفمبر، عدد 168، المرجع السابق، ص 23 وما بعدها).

لارتكاب تلك الجرائم وعدم متابعة المسؤولين عنها وإنكار مسؤوليتها كدولة عن تعويض الأضرار التي تسببت فيها على مدى 132 سنة أو أزيد.[1]

وقد صرح الرئيس الفرنسي السابق Jack Chirac جاك شيراك قائلا: «إن فرنسا في الجزائر لم تفعل خلال وجودها في هذا البلد إلا الشيء الجيد، وأن الجيش الفرنسي قد قام بدوره في الجزائر والذي يشكر عليه» واكتفى بتأسفه على ما ورد في تصريحات الجنرال أوساريس وطلب من وزير الدفاع تجريده من وسام الشرف[2]*، ألا يفهم هذا تهربا من الالتزام بمعاقبة مجرمي الحرب ؟

ألا يؤدي هذا إلى قيام المسؤولية الدولية للدولة الفرنسية وقيام المسؤولية الجنائية الفردية للمسؤولين الفرنسيين ؟

فأمثال أوساريس ماسو وغيرهم يجب تقديمهم أمام العدالة فمسؤوليتهم الفردية قائمة بشكل قطعي، فتصريحاتهم تجعل منهم مجرمي حرب بامتياز .

كما أن الدولة الفرنسية لابد لها أن تعترف بجرائمها في حق الجزائريين وأن تعتذر عما حصل من انتهاكات وإعدامات وتعذيب ... وأن تعوض على الأقل المتضررين من أفعالها.

5 – سبل محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر :

كنتيجة حتمية عن القيام بالفعل الإجرامي تأتي مرحلة المحاكمة والمحاسبة القانونية، ويمكن أن تتجسد محاكمة فرنسا عن جرائمها في الجزائر عن طريق نهجين وهما :

- المحاكمة بواسطة المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي (القضاء البلجيكي).

- المحاكمة بواسطة محاكم دولية جنائية مختصة .

---

1)- بوصيود الطاهر قانون العار لتمجيد الاستعمار، مجلة أول نومبر، العدد 168، ص 23-24-29.

2)- سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 95 .

*)- **وسام الشرف**: وهو وسام حصل عليه أوساريس من شارل ديغول سنة 1965 .

5 – 1: المحاكمة بواسطة المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي (القضاء البلجيكي).

بموجب القانون المؤرخ في 16 / 03 / 1993 والمتعلق بالمسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة الاتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكلاتها الأول والثاني ، فإن القضاء البلجيكي له صلاحية النظر في الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية في أي مكان وزمان، وتعتبر المادة السابعة من القانون السالف الذكر النص الصريح على اختصاص القضاء البلجيكي، حيث نصت على «القضاء البلجيكي مختص في نظر الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 ...» [1] .

وباعتبار أن جل الجرائم الفرنسية الاستعمارية تدخل ضمن انتهاكات اتفاقيات جنيف الأربع 1949 فإن القضاء البلجيكي مختص بالنظر في هذه الجرائم، خاصة وأن جرائم التعذيب والاعتقال التعسفي حدثت بعد أحداث أوت 1955 أي تدخل زمنيا ضمن مضمون هذه الاتفاقيات ومن ثم ضمن الاختصاص القضائي البلجيكي [2] .

*** 5 – 2 : المحاكمة بواسطة محاكم دولية جنائية خاصة:**

نظريا وطبقا للقانون الدولي الجزائي المعاصر والقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى المبدأ المستقر دوليا وعمليا القائل بعدم سقوط المسألة بمرور الزمن، فنقول أنه يمكن لمجلس الأمن إنشاء محكمة دولية جنائية خاصة مهمتها النظر في الأفعال الجرمية المرتكبة من المحتل الفرنسي . [3]

غير أن إمكانية إنشاء محاكم دولية جنائية خاصة في حالة الجرائم الفرنسية في الجزائر صعبة نوعا ما، ذلك أن قرار إنشاء مثل هذه المحاكم مرتبطة بصدوره عن مجلس الأمن، وهذا الأخير يتكون من أعضاء دائمين وغير دائمين وللدائمين فيه – فرنسا من الأعضاء الدائمين – حق الاعتراض (الفيتو) في القرارات الموضوعية،

---

1)- ساسي محمد فيصل ، المرجع السابق ، ص 77 .
2)- نفسه، ص 77 .
3)- علي جميل حرب، المرجع السابق، ص 12 .

ومنه فإن احتمال اعتراض فرنسا عن إنشاء محكمة دولية جنائية خاصة بجرائمها في الجزائر هو أمر وارد بنسبة كبيرة . [1]

ورغم هذه المعوقات إلا أن فكرة إنشاء محكمة دولية جنائية تظل فكرة قانونية قائمة ، خاصة إذا واجهت فرنسا ضغط دولي من مختلف الدول خاصة الدولة الجزائرية وضغط داخلي من مختلف أطياف المجتمع الفرنسي من سياسيين وحقوقيين وباحثين وغيرهم من المعتدلين، [2]لذ لابد من حملة قضائية جزائرية وحملة إعلامية عالمية واسعة تبين بالوثائق الأفعال الجرمية الفرنسية . [3]

يجب محاكمة من قاموا بتعذيب الجزائريين بأبشع الطرق، مثلما قامت السلطات الفرنسية والأوروبية معا في الثمانينات بمحاكمة أحد العسكريين الألمان الذين اتهموا بالجرائم ضد الإنسانية أثناء الحرب العالمية ll، حيث قامت الحكومة الفرنسية بفتح ملف الجرائم النازية، فتمت محاكمة "كلوس باربيبه" الجلاد النازي المكلف بتعذيب سكان ليون بفرنسا وعلى هذا الأساس فالحكومة الجزائرية مطالبة أيضا بفتح ملف الجرائم التي عانى منها الشعب الجزائري أثناء الثورة . [4]

فلماذا ألمانيا تعتذر من فرنسا عن جرائمها في شهر سبتمبر 2010 ولم نسمع حتى اليوم أي اعتذار فرنسي من الجزائر ؟ [5] ولم يشهد أي رجل أو امرأة ممن بقوا على قيد الحياة ويتذكرون الاعتداءات والتعذيب، مسؤولا سياسيا أو عسكريا يعتذر عما حدث من اعتداءات على الحياة والشرف . [6]

إن كل الظروف مهيأة لمتابعة فرنسا بماضيها الاستعماري في الجزائر، فإذا كانت لاعتبارات السياسية قد تحول دون ذلك بالنسبة للنظام الجزائري ، فيمكن للجزائريين كأفراد وكجمعيات وهيئات غير حكومية أن

---

1)- علي جميل حرب، المرجع السابق ، ص 78 ، 79 .
2)- نفسه، ص 79 .
3)- نفسه، ص 12 .
4)- سعاد حداد، سامية خامس ، المرجع السابق ، ص 212 .
5)- المرجع السابق، ص 12 .
6)- محمد العربي ولد خليفة، فرنسا تعذب في الجزائر من فضائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة، مجلة المصادر، عدد 5 ، ص 152 .

يقوموا بمتابعة جلادي فرنسا في المحاكم الدولية، خاصة وأن الأقدام السوداء أصبحوا يلوحون بإمكانية استرجاع ممتلكاتهم بالجزائر .[1]

1)- هواري قبايلي، المرجع السابق، ص 3 .

خاتمة الفصل:

وما يمكن الخروج به من خلال هذا الفصل هو أن المستعمر الفرنسي لم يكتف باعتقال الأفراد الجزائريين داخل المعتقلات فقط بل عمل على التفنن في تعذيبهم باستعمال شتى الأنواع والأساليب في ذلك من تعذيب جسدي مستخدما فيه وسائل عدة كالكهرباء ... وتعذيب نفسي حطم فيه معنويات المعتقلين وهذا ما أثار مواقف عدة اتجاه هذه الأعمال الإجرامية حيث نجد هناك من أيدها وحرض عليها ومثل هذا الموقف الحكومة الفرنسية وبعض الفئات الفرنسية المثقفة أمثال، وكذلك الأحزاب السياسية التجمع من أجل الجمهورية وبعض القساوسة الذين أباحوا التعذيب، وهناك من ندد بها ورفضها كالجزائريين باعتبارهم الضحية وبعض المثقفين الفرنسين والاحزاب السياسية بالإضافة إلى بعض القساوسة، وكلها أعمال تعسفية تدخل ضمن الجرائم التي يعاقب عليها القانون وهذا ما يجب أن يحدث.

الفصل الثالث: نماذج عن التعذيب بالمعتقلات.

أولا: معتقل قصر الطير بسطيف.

ثانيا:معتقل الشلال بالمسيلة.

ثالثا: معتقل الجرف بالمسيلة.

تمهيد:

لقد حاولت فرنسا إنشاء شبكة من المعتقلات لتقضي بذلك على الثورة وتحكم قبضتها على مستعمرتها الجزائر بداعي أن المد العسكري والسياسي للثورة في ازدياد، وأن أطروحة الجزائر فرنسية على وشك الزوال، فاتخذت بذلك أسلوب التعذيب في المعتقلات خير سبيل لتحقيقه، وعليه أنشأت ما يكفي من المعتقلات وخير دليل على ذلك «معتقل قصر الطير، الشلال والجرف» وهذا ما سنفصل فيه فيما يأتي:

أولا:قصر الطير أنموذجا:

1)- نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير.

1-1- جغرافية قصر الطير:

تقع منطقة معتقل قصر الطير (ببلدية قصر الأبطال حاليا) جنوب غرب مدينة سطيف على بعد حوالي 30 كلم، يحدها من الشرق بلدية عين ولمان ومن الغرب ولاية برج بوعريريج ومن الشمال بلدية فلال بوطالب ومن الجنوب بلدية أولاد سيدي أحمد وتتربع هذه البلدية على مساحة 18,40 كلم^2.[1]

1-2- أصل تسمية المنطقة بقصر الطير:

سميت هذه المنطقة بقصر الطير منذ أكثر من ثلاثة قرون وهذا راجع لكونها كانت قرية صغيرة يوجد بها قصر كبير وعال يبلغ علوه حوالي سبعة أمتار، وهذا القصر كان ملجأ للطيور الجارحة من كل صوب ومكان فأصبح هو مقرها ومأواها، ونظرا لوجود الطيور فيه أصبح الصيادون يأتون إليه من كل المناطق المجاورة لاصطياد .هذه الطيور وبهذا سميت هذه المنطقة بقصر الطير.[2]

فبلدية قصر الطير هي من أخطر البلديات التي جعلها المستعمر الفرنسي مركزا لجنوده وآلياته العسكرية كما شيد بها أكبر وأخطر السجون والمعاقل والمؤسسات العسكرية الفرنسية إبان الثورة، وهي شاهدة على أشد وأخطر المآسي التي ذاق طعمها الشعب الجزائري آنذاك، كما عرفت هذه البلدية إنشاء العديد من المراكز

---

1)- عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 484.

2)- بلقاسم بوشارب، نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير، مجلة 1 نوفمبر، العدد 79، السنة 14، ص 62.

العسكرية، هدفها هو ضرب الثورة وقطع يد المساندة لها ووقف تيارها الجارف قبل بلوغ أشده، إلا أن شجاعة أبطال الجزائر وجهودهم ومساعيهم التي راح ضحيتها العديد من الضحايا أبطل طموحات وحسابات السلطات الفرنسية، وأفشل مخططات قادتها السياسيين والعسكريين الذين كانوا يقولون أن الحقيقة هي فقط «الجزائر فرنسية» و ما سوى ذلك فهو افتراء وعبث وأهم هذه المراكز نجد المعتقلات، وكان معتقل قصر الطير خير دليل وبرهان كافي ورمز للقهر والعبودية.[1]

1-3- تحويل قصر الطير إلى معتقل:

بعد احتلال فرنسا للجزائر وبالضبط سنة 1871م تعرضت قرية قصر الطير إلى الاحتلال الفرنسي ككل المناطق الجزائرية التي لم تسلم من شوكة الفرنسيين، لكن سكان هذه القرية كغيرهم من الشعب الجزائري قاوموا هذا الاحتلال وذلك بقيادة أحد القوم البارزين «لعروسي البوعبدلي» إلا أن هذا الأخير لم يكمل المقاومة وسقط شهيدا في ميدان الشرف، وعلى الرغم من ذلك فالمقاومة لم تتوقف وسلم مشعلها لأحد أقربائه الشجعان وهو «أحمد باي بن مسعود بن السعدي» حيث أن هذا الأخير لقن العدو الفرنسي درسا في الشجاعة والوطنية، فكانت الجبال حلبة صراعه وملجأ لنجاته، وبعد ما احتل العدو الفرنسي المنطقة سار فيها عبثا وفسادا وهي سياسته المتبعة والمعروفة فأبعد الأهالي عن قريتهم وجردهم من أراضيهم وممتلكاتهم وطردهم إلى الفيافي والقفار والجبال الوعرة والخالية من جميع عناصر الحياة، أما أراضيهم وممتلكاتهم وخيراتهم فقد وزعت وقسمت بين المستوطنين الوافدين من مختلف دول الحوض الغربي للمتوسط، ما جعل سكان القرية يعيشون في فقر وتشرد إلى غاية اندلاع ثورة نوفمبر فانظم السكان للثورة.[2]

ونتيجة لهذا الالتفاف حول الثورة من قبل سكان المنطقة أحست السلطات الفرنسية بالخطر ففكرت في تحويل هذا القصر إلى معتقل للتعذيب [3]، خاصة وأنه يقع في موقع إستراتيجي جد هام حيث أنه أنشئ فوق أراض واسعة مساحتها حوالي 20 هكتار[4]، منبسطة مكشوفة وبعيدة عن الجبال والمسالك الصعبة والتجمعات السكانية، قريبة من بحيرة مالحة مما يجعلها بمنأى عن أي هجوم وبعيدة عن الأنظار وكونها تطل على الاتجاهات

1)- عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 484-485.
2)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 56.
3)- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص 15.
4)- جودي أتومي، المرجع السابق، ص 166.

الأربعة ويكشف كل حركة تقع في المنطقة، ناهيك عن الظروف المناخية القاسية للمنطقة، باردة شتاء وحارة صيفا فكانت هي في حد ذاتها من العوامل المساعدة على التنكيل والقهر بالإضافة إلى انتقام السلطات الفرنسية من السكان المعروفين بماضيهم المقاوم للاستعمار.[1]

كل هذه العوامل وأخرى جعلت من السلطات الفرنسية تفكر في حل ينجيها من هذا الوضع السائد الذي وضعت فيه خاصة وأن لهيب الثورة بدأ يزداد وينتشر فقررت تحويل هذا المكان إلى معتقل، لأنه كان عبارة عن مزرعة تابعة لأحد المعمرين بوسط البسبغن، وفي سنة 1957 قررت قيادة العدو قرار ا نهائي وهو تحويل هذا المبنى إلى محتشد خاص بالمدنيين، وبحلول سنة 1958 قامت سلطات العدو بنقل المعتقلين المدنيين إلى مركز آخر فخصصوا على إثر ذلك هذا المعتقل للمجاهدين الذين وقعوا في الأسر [2]، حيث كانت سلطات العدو كلما وقعت معارك بينها وبين حيش التحرير الوطني تقوم بالقبض على العديد من المجاهدين الجزائريين وهم حاملين الأسلحة أو المدنيين من الجزائر حتى الذين جيء بهم من فرنسا للاشتباه فيهم، أو الذين وجهت لهم التهمة رسميا.[3]

وفور |إنشائه قررت سلطات العدو الفرنسي تقسيمه إلى 9 أقسام للتطويع والترويض والتعذيب والأعمال الشاقة وغسل المخ ... إلخ، ورمز إلى كل واحد منها بحرف لاتيني: A.B.C.D.E.F.J.H.I وقدرة مساحة كل قسم بين 400 و 500 متر.[4]

فأصبح بذلك قصر الطير مركزا إح تجاز عسكري محاط بحقل من الألغام عرضه 15 متر وهذا لمنع أي محاولة للفرار، كما أحيط أيضا بسياج تعلوه أسلاك شائكة مزودة بالتيار الكهربائي بالإضافة إلى أبراج المراقبة التي جهز بها المعتقل من أجل حراسة كل تحركات المعتقلين، فكل هذه التجهيزات تبين لمن يرغب في الهروب بالتراجع عن فكرته والاستسلام للأمر الواقع.[5]

1)- فارس العيد، المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية: قصر الطير أنموذجا، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص، بتاريخ ديسمبر 2012، ص 127-128.

2)- عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية (3) بوعريف، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص271.

3)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 56 / جودي أتومي، المرجع السابق، ص 166.

4)- عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص486 / عمار ملاح، المرجع نفسه، ص 271.

5)- جودي أتومي، المرجع نفسه، ص 166.

ولقد ضم معتقل قصر الطير العديد من المساجين قدروا بأكثر من 3000 سجين ونتيجة لهذا العدد الضخم أحيط المعتقل بثلاثة حواجز أعدت بواسطة الأسلاك الشائكة وأجهزة الأضواء الكاشفة وخط الإنارة والاسلاك الغير شائكه التي تجوس خلالها الكلاب البوليسية[1]، وهذه الحواجز هي كالآتي:[2]

- الحاجز الأول: أسلاك شائكة عرضها 6 أمتار ملغمة ومزروعة ومزودة أيضا بأجهزة الأضواء الكاشفة.
- الحاجز الثاني: خط إنارة محيط بكل المعتقل.
- الحاجز الثالث: سياج من الاسلاك غير شائكة توجد بداخلها الكلاب البوليسية.

1-4- مرافق معتقل قصر الطير.

قبل وصف المرافق التي يضمها المعتقل لابد أولا من وصف المعتقل وذكر طريقة بنا ئه وهو ما سنوضحه فيما يأتي:

لقد اعتبر هذا المعتقل كورشة عمل يمون نفسه بنفسه وذلك عن طريق المساجين الذين يقومون بصنع أدوات البناء على سواعدهم، يعملون باستمرار دون توقف لا يعرفون طعما للراحة ليلهم مثل نهارهم حتى ينهك كاهلهم، وتضعف قواهم، وهي طريقة اعتمدها العدو الفرنسي للتأثير على المساجين من جهة وتخفيض تكاليف البناء وربح أموا ل من جهة أخرى، فمعتقل قصر الطير متربع على مساحة واسعة وشاسعة تزيد عن 50 هكتار بنيت معظمها على سواعد المعتقلين كما سبق الذكر.[3]

أما بالنسبة لمرافق المعتقل فهي كالآتي:

---

1)- نور الدين بلبيل، المعتقلات والسجون الفرنسية: رحلة الآلام والعذاب والموت، مجلة الراصد، العدد الأول، بتاريخ جانفي، فيفري 2002، ص50.

2)- فارس العيد، المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية: قصر الطير أنموذجا، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد 125، بتاريخ 1 ديسمير 2012، ص 128 / بلقاسم بوشارب، المرجع السابق، ص 62 / عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 487-489.

3)- عمار ملاح، المرجع السابق، ص271.

*) **المطبخ**: هو عبارة عن بيت صغير يشرف عليه أحد المعتقلين المتأثرين بالحرب النفسية، اختيرللانظام إلى صفوف العدو، يحتوي هذا المعتقل على أدوات لا تليق حتى بالحيوانات، عبارة عن أواني قديمة أصبح الصدأ هو لونها بدلا من لونها الأصلي، ويلفها الغبار ذات رائحة كريهة لا تحتمل.[1]

*)- **المطعم**: لمن يسمع كلمة المطعم يظن بأنه خاص بالطعام إلا أن الواقع عكس ذلك تماما، فهو عنوان دون هيكل، مغلقا طوال أيام السنة، فقط أقيم لتضليل الزوار الأجانب أو الهيئات التي تقوم بزيارة المعتقل لا أكثر، لأنه شكليا هو مطعم وجوهره هو مركز لتعذيب المعتقلين.[2]

*)- **المرقد**: هو مجمع مقسم إلى أجنحة وهذه الأجنحة مقسمة هي بدورها إلى بيوت، وكل بيت يفصل بجدار عن البيت الأخر لمنع تكلم المعتقلين مع بعظهم البعض، وكل بيت طوله أربع أمتار وعرضة ثلاثة أمتار، وارتفاعه متران، مساحته خمسة عشرة متر مربع، أرضيته مفروشة بالإسمنت وسقفه مغطى بالزنك ليكون حارا صيفا وباردا شتاء، وهذا في حد ذاته تعذيبا، لا يتوفر على إنارة ولا على نوافذ للتهوية أسرته من الخشب المتآكل بالسوس فيها حشرات البق والقمل ويوجد في كل سرير حصير رقيق صنعه المعتقلين من السمار.

أما أسقفه فمغطاة بالبعوض من الداخل، تسلم إدارة المعتقل للأسرى المجاهدين غطاء واحدا، يبقى مع كل واحد منهم طوال السنة بلا تنظيف ولا تجديد، يعاني فيه المعتقلون من ضيق التنفس والأوساخ والروائح الكريهة وانتشار الحشرات في كل أرجائه.[3]

*) **المرحاض**: فيما يخص المراحيض فهي مراحيض بالتسمية فقط لأن الواقع يحكي عكس ذلك، فهي مجرد صهاريج حديدية تسع 55ل موضوعة في زاوية كل معتقل، غير مغطا ة ما يؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة منها وأمراض الحساسية المختلفة كاحتراق العين بالإضافة إلى الصداع، كأن هؤلاء المعتقلين لسيوا بشرا، فحتى الحيوان يقضي حاجته الخاصة في أماكن أنظف من ذلك بكثير، هذه الصهاريج لا تتوفر على أدنى شروط النظافة فهي مملوءة دائما ولا تستفرغ، تسبح فيها كل أنواع الحشرات كالذباب والخنافس ما يزعج المعتقلين

---

1)- عزوي محمد الطاهر، المصدر السابق، ص 57.

2)- العيد فارس، المرجع السابق، ص 130/ جودي أتومي، المرجع السابق، ص 173.

3)- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص 18-19.

ويزيد في عذابهم ومعاناتهم ومأساتهم وألامهم وهذا ما يفتح الباب أمام الأمراض المختلفة لتنشر وتفتك بهم نتيجة لتوفر صهاريج دون صرف ولا تفريغ، زد على ذلك أنها قريبة منهم ليلا ونهارا.[1]

*)- **الحمام**: لمانسمع كلمة الحمام نفهم أنه مكان للاستحمام، حيث يقصده الناس لإزالة الأوساخ والتعب، لكن الحمام في معتقل قصر الطير فله دور آخر مغاير عن باقي الحمامات الأخرى فهو مكان خاص بالتعذيب الجسدي والنفسي، فنجد أن المعتقلين إذا طلبوا الماء الساخن في فصل الشتاء يطلقون عليهم الماء البارد وإذا طلبوا الماء البارد في فصل الصيف يطلقون عليهم الماء الساخن، وهذا ما يؤدي إلى حوادث وأمراض عدة كالحروق والجروح المختلفة التي تؤدي بدورها إلى تشوهات ينتج عنها سيلان الدم وتورم الأجسام، بالإضافة إلى السعال وأمراض الرئة ولهيب الحنجرة، لأن الماء المستعمل لا يناسب الفصل، ونظرا لعدم وجود علاج فوري ولمدة طويلة تتعفن الأجسام وتنبعث منها روائح كريهة ما تزيد في عذاب المعتقلين، وزد على ذلك يشترط عليهم الكشف عن عورتهم ويمنع عليهم سترها ومن يعمل عكس ذلك يتعرض لأشد أنواع العذاب.[2]

*)- **قاعة غسل المخ**: هي عبارة عن بهو واسع مملوء بالكراسي يتسع لحوالي 100 مقعد، من أمامها سبورة ومصطبة ومكتب للمدرس، ومن يأتي من الخلف يتبين له بأنها قاعة للدروس أو للمحاضرات، فمن يسمع بمصطلح غسل الأمخاخ يفكر مباشرة أن فرنسا تقوم بغسل أمخاخ الأميين ليصبحوا مثقفين ومتعلمين وكأنها تولي اهتماما للمعتقلين لتمنحهم فرصة للتعلم والخروج من الظلمات، ومن يزور هذه القاعة يقول أن فرنسا أعطت أهمية للعلم بالجزائر، ولكن كل هذه الأمور مجرد شكليات ومظاهر وشعارات تتغنى بها فرنسا أمام الرأي العام فقط، لكن الحقيقة تقول عكس ذلك فبمجرد خروج الزائر منها تتحول هذه القاعة إلى شيء لم يكن في الحسبان، حيث تقدم فيها دروس كل صباح لمدة ساعتين موضوعها يدور حول تمجيد أعمال فرنسا التي تقوم بها لصالح الجزائر، كما تمجد شخصياتها وشعبها وبلدها وتبرز إيجابيات سياستها التي جاءت بها في نظرها لتخرج الشعب الجزائري من ظلمات الجهل والفقر والتشرد إلى حياة العزة والكرامة.[3]

---

1)- عزوي محمد الطاهر، المصدر السابق، ص 58-59 / جودي أتومي، المرجع السابق، ص 169.

2)- فارس العيد، المرجع السابق، ص 131-132.

3)- المصدر السابق، ص60.

في المقابل تسيء بهذه الدروس إلى الثورة والثوار والمتعاطفين معها، وكانت تقدم هذه الدروس باللغتين الفرنسية والعربية البسيطة وبطريقة ذكية ومؤثرة يغلب عليها طابع الخطابة بغرض الاستحواذ على عقول المعتقلين لغسل أمخاخهم وتحويلها عن الثورة، وكانت تتبع هذه الدروس كل نهاية أسبوع امتحانات تجرى للمعتقلين حتى يختبرون مدى استعرابهم لما تم تلقينه من دروس وهكذا تتواصل العملية لمدة شهور، دروس تتولاها امتحانات في آخر كل أسبوع إلى أن تحصل على النتيجة المرغوب فيها وتتكرر العملية حيث ينهار المعتقلون ويرتموا في أحضان العدو الفرنسي نظرا للضغوطات النفسية من قبل المدرسين النفسانيين، فيتم استخدامهم في التأثير على باقي المعتقلين، أما الذين لم يتأثروا بهذه الدروس فتستمر معهم عملية تقديم الدروس بنفس الطريقة وإذ يئسوا منهم يحولونهم إلى مراكز خاصة بالتعذيب تناسب تمسكهم بالمبدأ الثوري.[1]

وعليه فعملية غسل المخ هي ترغيم المساجين على الاعتراف بما أنشأته فرنسا بالجزائر وهذا بطرحها عليهم عدة أسئلة منها:[2]

- هل يستطيع الشعب الجزائري أن يعيش بدون فرنسا ؟

- هل قدمت فرنسا خدمات اجتماعية للشعب الجزائري ؟

- هل تعد فرنسا من الدول التي نشرت الحضارة بإفريقيا وآسيا ؟

وهذه الأسئلة تكون الإجابة عليها إما بنعم أو لا، كما أنها تطرح من طرف ضباط أخصائيين نفسانيين وبسيكولوجيين وبهذه الاساليب الجهنمية المشار إليها فإن أعداد كبيرة من المعتقلين فقدوا ذاكرتهم أما البعض الآخر فأثار التعذيب لازالت لحد الساعة.[3]

*)- **زنزانة معتقل قصر الطير** : وهي زنزانة خاصة فقط بالاعتقال، حيث يبلغ طولها 1,20 متر، وعرضها 80 سم وارتفاعها أزيد من متر واحد، فيها خصائص ومميزات لها دور فعال، ليس بها نوافذ فالهواء يدخل فقط من الفجوات والشقوق في أسفل الباب الخشبي، أرضها مفروشة بالحصى بكل أحجامه والاسلاك الشائكة

---

1)- العيد فارس، المرجع السابق، ص 132.

2)- عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 552.

3)- نفسه، ص552.

مثبتة على سقفها من الداخل والقصدير يغطيها من الخارج، أما جدرانها فهي لا تقل سوءا عن أرضها وسقفها فهي مملسة بالطين.[1]

*)- **السيلون الأحمر** : هو مبنى خاص بالتعذيب فقط منفصل عن باقي المجمعات، مطلي باللون الأحمر، وهذا اللون في حد ذاته له عدة تعبيرات فهو في حد ذاته عملية للتعذيب لأنه يرمز إلى الترهيب ومنظره يثير الخوف والرعب في قلوب المعتقلين، تجري فيه أصناف العذاب النفسي والجسدي والأعمال اللا أخلاقية التي تطبق بكل الوسائل والطرق دون رحمة ولا شفقة، وهذا كله لإرغام المعتقلين على اتباع سياستها وخدمة مصالحها والاستسلام لإرادتها وتلبية رغباتها والوقف ضد هدفها.[2]

*)- **المصحة**: يوجد في المعتقل مستوصف واحد بناه المعتقلون بأنفسهم وهو مقسم إلى عدة حجرات، واحدة للفحص والأخرى للإسعاف، والتمريض والتضميد والحقن بالإبر وغرفة خاصة بالصيدلية فيها بعض الرفوف وزعت عليها علب من الأدوية التي تعالج السمنة والمواد الدهنية التي ترطب الشعر وتميع الجلد مما يجعله رطبا لينا، ووجود هذه المواد في مجملها لا علاقة لها بصحة المعتقلين ولا بالأمراض التي يعانون منها المعتقلون، ولكن رغم وجود هذا المستوصف في معتقل قصر الطير إلا أن المعتقلين يمنع عليهم دخوله إلا في الحالات النادرة التي يصل فيها المعتقل إلى حافة الموت، وهنا تقدم الاسعافات الأولية للمريض لإعادته إلى حالته الأولى ليعاد إلى التعذيب من جديد، أما وسائل العلاج الموجودة فيه فهي حدث ولا حرج فنظرا لطول تواجدها هناك انتهت مدة صلاحيتها فهي كانت موجودة في الرفوف دون استعمال للتزين فقط وإبعاد الشبوهات.[3]

---

1)- عزوي محمد الطاهر، المصدر السابق، ص 61.

2)- نفسه، ص 62.

3)- فارس العيد، المرجع السابق، ص 133- 134.

1-5- الحياة داخل معتقل قصر الطير:

قبل الولوج لاعطاء صورة واضحة عن الحياة التي يعيشها الأفراد المعتقلين داخل معتقل قصر الطير سنوضح أولا الكيفية التي كان ينقل بها هؤلاء المعتقلين المجاهدين إلى هذا المعتقل:

لقد اعتمد العدو الفرنسي على طريقة لنقل المجاهدين إلى هذا المعتقل، حيث كان يقوم أولا بجمع هؤلاء المجاهدين في محتشدات ومعتقلات صغيرة مثل الفرمات كفرمة لحمر وفيرمة ريشي، إلى غاية وصول عددهم إلى 100 أو 150 فرد، ثم يقوم بعملية التصنيف والاستنطاق لهؤلاء المجاهدين بشتى أنواع العذاب المختلفة ناهيك عن العقوبات المادية، وبعد الانتهاء من مرحلة التجميع والاستنطاق والتعذيب يقوم العدو الفرنسي بنقل المساجين الذين رفضوا الاستسلام إلى معتقل قصر الطير.[1]

أما عن الحياة داخل هذا المعتقل فهي لا تختلف عن باقي المعتقلات إن لم نقل أسوء منهم، فبمجرد دخول المعتقلين إلى قصر الطير يرتدون لباسا خاصا بالسجناء ثم تبدأ مباشرة سلطات العدو بتخويف وترهيب وتهديد المعتقلين بالقتل لكل من يبدي مقاومة أو يمتنع ويرفض تقديم اعترافات بما قام به من جرائم حتى ولو لم يكن قام بها، ثم تقوم السلطات الفرنسية بتقسيم هؤلاء المعتقلين إلى مجموعات تضم كل مجموعة 50 فردا ومنعت بينهم أي عملية اتصال، كذلك منعت استخدام الراديو ودخول الصحف، أما الرسائل والزيارات فكلها كانت محضورة فما كانت تسمح به هو ما تراه مناسب لها من حصص في الدعاية والاشهار وبما يناسب الموقف فقط، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الإدارة العسكرية الفرنسية فرضت عليهم نظام الرق.[2]

كما اتخذت الإدارة العسكرية الفرنسية طريقة خاصة في معاملة المساجين داخل هذا المعتقل فنجدها فور قيامها بعملية الاعتقال تقوم بفرض العديد من العقوبات عليهم والمتمثلة في تحديد مدة النوم والتي قدرت بساعتين خلال 24 ساعة فقط كما أجحفت في وجباتهم الغذائية والتي حددت بخبزة واحدة تقسم على ستة مساجين، وإناء صغير من الحساء لا يصلح أن تطلق عليه مصطلح الحساء لكونه مجرد ماء مالح فقط[3]، إلا أن جودي أتومي قد ذكر في كتابه وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة أن الوجبة الغذائية للمساجين في قصر

---

1)- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 271.

2)- جودي أتومي، المرجع السابق، ص 166-173.

3)، المرجع السابق، ص 272.

الطير قد حددت بخبزة واحدة كانت تقسم بين 14 سجين وليس 6 مساجين وحدد كمية الحساء بملعقة واحدة لكل واحد منهم، هذه الوجبات الغذائية كانت تقدم لهم خلال يوم وليلة.

كما سلكت السلطات الفرنسية بمعتقل قصر الطير أسلوبا خاصا بالتعذيب، حيث أحضرت عددا كبيرا من الضباط المدربين تدريبا جيدا في أهم وأكبر الكليات العسكرية الفرنسية ولهم خبرة في هذا المجال، وتخصيصهم للإشراف على عمليات التعذيب والاستنطاق التي تقوم بها على المساجين، وكان ذلك تحت قيادة كل من النقيب «أرشونو» بمساعدة ملازمين هما «منصور»، «وريو». [1]

فالمساجين داخل هذا المعتقل كانوا يتعرضون إلى أنواع شتى من العذاب، يصعب تصورها ومشاهدتها والتي كانت تحت قيادة النقيب «أرشونو» كما سلف الذكر، والمتمثلة في الأعمال الشاقة التي كانت تفرض على المساجين داخل هذا المعتقل الذي وصفه المعتقلون بجهنم، ومن بينها رفع براميل القاذورات على مسافة 4 كلم، ثم الشروع في تنفيذ البرنامج اليومي [2]، والمتمثل في حفر الآبار وصناعة الطوب لبناء أكواخ المعتقل [3]، وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الفرنسية أثناء اعتقالها للمجاهدين في البداية قامت بتقسيمهم إلى مجموعات وفرضت على كل مجموعة أن تقوم ببناء كوخها بنفسها. [4]

فقد كان المعتقلون يجبرون على حفر التراب وخلطه بالقش ثم يعجنونه بأقدامهم وهم حفاة وبعد ذلك يضعونه في قوالب البناء وبعد أن يجف ينقلونه على أكتافهم داخل المركز لتجبرهم الإدارة العسكرية على تفتيته مرة أخرى ليصبح ترابا مثلما كان عليه في الأول ونقله مرة أخرى إلى مكانه السابق لتعاد عملية عجنه وقولبته مرة أخرى، وهكذا تستمر العملية بهذه الطريقة الروتينية الشاقة على مدى الأيام والشهور والسنين [5]، ولم تكتف السلطات الفرنسية بهذا فقط بل فرضت عليهم تكسير الحجارة بأخرى حتى تصبح هذه الحجارة ترابا صالحا لتعبيد الطرقات أو البنايات أو صالحة لأعمال آخرى. [6]

---

1)- بوشارب بلقاسم، المرجع السابق، ص 62.
2)- نور الدين بليبل، المرجع السابق، ص 49.
3)- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 172.
4)- جودي أتومي، المرجع السابق، ص 166.
5)- نور الدين بليبل، المرجع نفسه، ص 49.
6)- بلقاسم بوشارب، المرجع نفسه، ص 63.

كل هذه الأعمال وأخرى لم تكن بالشيء الهين خاصة وأنها كانت تنجز أمام أعين الجنود الفرنسيين والقومية وهؤلاء هم الذين كانوا يقومون بتهديد المساجين وحتى ضربهم بكل عشوائية [1]، وإذا اشتكى أحد المساجين من المرض أو التعب فلا يرحمونه ولا يعطونه أي اهتمام بل يهجمون عليه مثل الوحوش الضارية، فالقانون الداخلي للمعتقل لا يعير أي اهتمام للأسباب التي تغير أو تعطل وتيرة العمل الإجباري، كما لا يسمح لهم بالحديث فيما بينهم ولا حتى بالنظر للسماء ولا استراحة لهم فكلها في نظر السلطات الفرنسية تجاوزات خطيرة للنظام الداخلي وهو جرم يعاقب عليه القانون، فهنا كل الظروف والأسباب مقبولة لتلقي اللكمات والضربات بالهراوات والعصي حتى الإرهاق والموت، دون تميز بين أجزاء الجسم مما يجبر الضحية على الرجوع للعمل دون توقف وهم في حالة يرثى لها، كما حرمتهم الإدارة العسكرية من كل الحقوق إلا حق الموت تحت القهر وكأن هولاء ليسوا بشرا مثل البشر الآخرين، وعلى إثر ذلك أصيب الكثير بحالات الجنون وأمراض خطيرة أخرى مثل السل والزحار ... إلخ وحتى الطبيب نادرا ما يتدخل لكثرة المصابين والمطالبين بالعلاج.[2]

وفي حدود منتصف الليل يطلق الجنود الفرنسيون صفارة الإنذار التي ترعب المساجين فيساقون بالعصي والسياط من زنزانتهم إلى حافة الواد المجاور للمعتقل وهم حفاة وعراة أي مجردين من كل لباس يسترهم [3]، فيقوم الجنود الفرنسيون بإلقائهم في الواد وهو مملوء بالزجاج المهشم والحشرات والزواحف المؤذية كالعلق الثعابين والماء المعفن والقذر وكان ذلك في فصل الشتاء القارس حيث يكون الماء باردا وأحيانا متجمدا والعواصف مشتدة وبعد ساعات من إلقائهم يتملك المساجين الآلام والحسرة وضيق التنفس داخل الماء المثلج وهم لا حول ولا قوة لهم[4]، فهناك من يحاول الخروج منه إلا أن خروجه من الوادي يكون أسوء من بقائه داخله حيث يجدون في انتظارهم على حافة الوادي الكلاب التي تنهشهم بأنيابها وتمزق جلودهم إربا إربا حتى يصبح لون الماء أحمر بدمائهم الطاهرة، وقد ذكر أحد المؤرخين بأنه لا أحد كان ينجو من هذا النوع من العذاب.[5]

---

1)- جودي أتومي، المرجع السابق، ص 170.

2)- نفسه، ص 170- 171.

3)- نور الدين بليبل، المرجع السابق، ص50.

4)- بلقاسم بوشارب، المرجع السابق، ص 63.

5)- عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 488.

إضافة إلى كل هذه الأساليب المستعملة في العذاب من قبل العدو الفرنسي ضد المجاهدين المعتقلين في قصر الطير يلجأ كذلك إلى عملية أخرى متمثلة في غسل أمخاخ هؤلاء المساجين، وذلك بإحضار أساتذة متحصلين على شهادات علمية في علم النفس وقاموا بالتربص في هذا المجال بمعاهد مختصة، فتعين ضابط ليدرس ثلاثة أو أربعة أفواج وهذا الضابط يكون برفقة مترجم يفهم اللغة العربية والفرنسية واللهجات الأخرى (كالقبائلية والشاوية)، وحددت مدة الدراسة بساعة واحدة كل صباح تدرس فيها مادة التاريخ وخصصت منطقة شمال افريقيا بالضبط للدراسة، حيث يتلقى المساجين دروس ا تمجد فرنسا و حضارتها وتحط من قيمة الجزائر وشعبها وهذا لكسب ثقة وتأييد المساجين للوجود الفرنسي، وإرغامهم على الاعتراف بمنجزات فرنسا بالجزائر، وعليه فقد كانت تطرح عليهم جملة من الأسئلة قد سبق ذكرها في عنصر مرافق المعتقل.[1]

وأثناء حصص غسل المخ كان النقيب أرشونو يقرأ باستمرار القانون الداخلي للمركز على المساجين[2] ومن ذلك:[3]

-المادة الأولى: لا يوجد هنا غالب ولامغلوب.

-المادة الثانية: لا يوجد هنا سوى الجبناء فالشجعان لا يمسكون والسلاح في أيديهم، يفضلون الموت على ذلك.

-المادة الثالثة: أنتم هنا لستم سجناء، ولكنكم متدربون.

أما فيما يخص الفترة المسائية من كل سبت فقد خصصت لإجراء امتحانات للمساجين فيما كان يقدم لهم من دروس لدراسة ما مدى استيعاب هؤلاء المساجين لما قدم لهم، وعلى أساس الإجابات التي تدرس وتحلل يصنف هؤلاء المساجين حسب أفكارهم إلى أربعة أصناف[4] كالآتي[5] :

---

1)- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 372.
2)- جودي أتومي، المرجع السابق، ص 170.
3)- نفسه ، ص 170.
4)- المرجع السابق ، ص 273.
5)- مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مراردة -ابن النوي-، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 289-290.

- ✓ سياسيون متعصبون رافضون للاستسلام: وقد خصصت لهم معاملة تمثلت في وضع كل سجين وحده في زنزانة ضيقة وهو نصف عار، ثم تعطى له ورقة وقلم ويطلب منه كتابة ما يخطر بباله سواء ضد فرنسا أو لصالحها فمن يكتب له مكافأة بسدس خبزة وكأس من الأرز خلال يوم وليلة وربع غطاء ومن يمتنع يحرم من المكافأة مع العذاب المستمر.
- ✓ أما المتعصبون غير السياسيين: فاستقبالهم يكون بالكلاب وتسليط الضرب والتجويع والردم داخل القبور باستثناء الرأس، والمشي على الزجاج حفاة وعراة وعلى الأسلاك الشائكة.
- ✓ أما المترددون: فيعاملون أحسن من الصنفين الأولين حيث يحصلون على تغذية جيدة، ولهم فرص في العمل في بعض الحرف والصناعات، وبعد مدة يلتحقون بالفوج الرابع أين يتدربون على الوسائل العسكرية باعتبارهم سيصبحون فيما بعد هم المشرفون على المعتقل داخليا، فتكلفهم بعد ذلك الإدارة العسكرية بالقيام شخصيا بعمليات الاستنطاق والتعذيب والقتل ومساومة إخوانهم المساجين إلى غاية إثبات جدارتهم وولائهم الصادق للعدو الفرنسي، وبعد ذلك تسلحهم السلطات الفرنسية ويصبحون من فرقة الكومندو حيث يخرجون إلى المداشر والقرى لتدميرها وتخريبها والتعدي على حرمات المواطنين الأبرياء.

إلا أن بعض هؤلاء الذين أصبحوا موالين لفرنسا هم فقط اظهر الولاء لها شكليا، بدليل أنهم قد التحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني من جديد سنة 1959، لأن هؤلاء لما وقعوا في قبضة المستعمر ووضعوا تحت التعذيب والاستنطاق الشديد هناك من تحمل هذه المرحلة وهناك فئة لم تستطع تحملها، مما اضطرهم للانضمام إلى صفوف الجيش الفرنسي حتى يتخلصوا من هذا الوضع الصعب فأظهروا بذلك ولاءهم شكليا لفرنسا إلى غاية حصولهم على إمكانيات السلاح اللازمة ثم التحقوا بصفوف الجيش الوطني الشعبي، وهو فعلا ما حدث وهذا ليبرهنوا للعدو أنه لا يمكن إغراء المجاهدين والتأثير عليهم مهما كانت الظروف والأحوال لصالح فرنسا، وعليه سد العدو الفرنسي باب خروج المجاهدين من داخل معتقل قصر الطير.[1]

وعلى الرغم من صعوبة وقساوة هذه الطريقة التي انتهجتها فرنسا في معاملة المساجين من بداية الاعتقال إلا أنها لم تبق عليها، ففي أواخر سنة 1959 غيرت معاملتها لهم حيث اعتمدت على طريقة تكتيكية تمثلت في خلط المعتقلين الموالين والمستسلمين للعدو الموجودين من قبل داخل المعتقل بالمعتقلين

1)- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 275.

الجدد، وهذا لتسهيل حصولها على المعلومات بواسطة عمدائها وابقت طريقتها الأولى مع المجاهدين الذين رفضوا الاستسلام لها وتمسكوا بالثورة التحريرية[1].

أما أواخر 1960 فغيرت معاملتها للمساجين شكليا وسياسيا فشكليا تمثلت في تزويد المعتقل بالوسائل الضرورية كالأكل واللباس والغطاء النظيف لكل فرد، إلا انها لم تستغل من طرف المعتقلين بل بقيت كمعرض للنظر فيها فقط وهذا تحسبا للرقابة المحتملة من طرف الصليب الاحمر الدولي، أما التعذيب فبقي بنفس الاسلوب مع التفنن في تطوير اساليبه، اما الناحية السياسية فبمجرد التأكد من وصول اشعاع الاستقلال لامحال عمدت فرنسا الى تكوين الرجال الذين سيخدمون مصالحها بعد خروجها من الجزائر بهدف تفكيك صفوف الثورة وضرب مكتسباتها بطريقة غير مباشرة اما المعتقل في اواخر الوجود الاستعماري فقد اصبح يضم المجاهدين الجزائريين فقط وتحت اشراف جزائريين كذلك فقط[2].

وهذه هي الطريقة التي كان العدو الفرنسي ينتهجها في تعذيب ومعاملة المجاهدين الأبرار داخل هذا المعتقل، ومن بين المجاهدين الذين طبقت عليهم هذه الطريقة هو المجاهد عبد الصمد محمد المدعو حمه لطرش الذي التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1955 وفي 8 أوت 1958 شاء له القدر أن يقع أسيرا في قبضة العدو الفرنسي ويقضي ما تبقى من عمر الثورة داخل معتقل قصر الطير الذي مورس عليه العديد من أنواع وأشكال التعذيب التي سبق ذكرها.[3]

ثانيا: معتقل الشلال بالمسيلة.

1- نبذة تاريخية عن معتقل الشلال:

قبل التطرق إلى الغوص في تفاصيل معتقل الشلال لابد من ذكر طريقة بناء القرية التي أنشئ فيها هذا المعتقل:

---

1)- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 276.
2)- مسعود فلوسي، المرجع السابق، ص 292.
3)- نفسه، ص 293.

1-1/ بناء قرية الجرف:

لقد جاءت فكرة بناء قرية الجرف وفقا لم تم ملاحظته من قبل الإدارة الفرنسية على الزراعة بالجزائر، حيث تبين لها بأنها بدائية وتعتمد على وسائل وتقنيات تقليدية ما يؤدي بالضرورة إلى مردود قليل، بالإضافة إلى أن المزروعات الوحيدة التي ينتجونها هي الحبوب فقط فقررت تحسين هذا الوضع للاستفادة منه في دعم اقتصادها بالجزائر وبفرنسا الأم، وبالتالي كانت الوجهة الجديدة للإدارة الفرنسية هي إنشاء ما يسمى بقطاعات التحسين الريفي(S.A.R-ق.ت.ر) والتي تندرج ضمن برنامج يحتوي على عدة مشاريع من بينها إنشاء مراكز عائلية للجزائر بين (قرى) وهذا بغرض الاستقرار، وقد لقي هذا المشروع تشجيعا ودعما كبيرا من قبل الوالي العام للجزائر آنذاك **إيف شاتينو** (**Yves chataigneau**) فتم إنشاء وحدة قطاعات التحسين الريفي بغرس أشجار الزيتون ببلدية المسيلة المختلطة وكان الموقع المناسب الذي تم اختياره لهذا المشروع هو دوار الجرف باعتباره أكثر فقرا مقارنة مع الدواوير الأخرى وهذا بعد اتفاقهم مع سكانه وممثليه، ومن هنا جاءت فكرة بناء قرية الجرف من خلال سياسة بناء قريتين نموذجيتين من 80 بيتا في كل من الجرف وأولاد بن صوشة، فكان تاريخ ديسمبر 1946م هو بداية بناءها إلى غاية 1949م، أما تسليمها نهائيا فكان بتاريخ 1950/03/31م إلا أن هذه المشاريع لم تلقى نجاحا لعدة أسباب أهمها رفض الأهالي تغير مكان إقامتهم إلى هاتين القريتين، لنصل إلى أهم عامل آلا وهو اندلاع شرارة ثورة 01 نوفمبر 1954حيث غيرت نظرة سلطات العدو الفرنسي من الاهتمام بمثل هذه المشاريع ليأتيها أهم وأكبر مشروع لابد من الاهتمام به وهو القضاء على الثورة.[1]

2-1/ إنشاء معتقل الشلال

لقد تم إنشاء معتقل الشلال وفقا للإجراءات القمعية العديدة التي صدرت في حق الجزائريين، والقوانين الجائرة التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء ومن بينها قانون حالة الطوارئ وهذا الأخير الذي طبق على كل تراب الوطن دون استثناء، وكانت بلدية المسيلة المختلطة من ضمنها، فلما اندلعت ثورة نوفمبر 1954 وانتشرت بسرعة في كل تراب الوطن وزاد نشاطها فلم تجد سلطات الاحتلال منفذا للايقا فها إلا

1)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 112، 116.

بسياسة الاعتقال، فلجأت بسرعة إلى تنفيذها فأنشأت في كل عمالة معتقلات وفقا لتطبيق قانون حالة الطوارئ، وبالنسبة لعمالة قسنطينة فقد وقع الاختيار بجنوب العمالة ببلدية المسيلة المختلطة في ظن من السلطات الفرنسية بأنها منطقة بعيدة عن الثورة، وكان موقع اختيارهم بالضبط منطقة الشلال **بالحضنة***.[1]

3-1/ الموقع الجغرافي لمعتقل الشلال:

يقع هذا المعتقل ببلدية خطوطي سد الجير دائرة الشلال التابعة لولاية المسيلة بمكان يسمى حاليا بمنطقة العجيلية، يحده شرقا الطريق المؤدية من المسيلة إلى بوسعادة وغربا وادي اللحم [2] يبعد بحوالي 40 كلم عن ولاية المسيلة[3] وعرف منذ البداية باسم الشلال، وقد أنشأ هذا المعتقل في منطقة شبه صحراوية منفتحة طبيعيا وسهلة المراقبة في أرض منبسطة وجرداء، [4] وقد احتوى هذا المعتقل على حوالي 1000 فرد معتقل[5]، وقد تم اختيار منطقة الحضنة لإقامة معتقل الشلال ومن ثم الجرف بعده لعدة اعتبارات منها:[6]

* **جغرافية المنطقة:** باعتبارها منطقة وسيطة أي تماس لعدة مناطق ثورية «كالأوراس النمامشة» والتي تضم الجزء الشرقي من الحضنة، والجزء الشمالي الشرقي من الحضنة يقع في نطاق الولاية الثالثة، والجزء الجنوبي منها يقع في الولاية السادسة، زد على ذلك أغلب المعتقلين فيه من الشرق الجزائري.

* **مناخ المنطقة:** فهو مناخ قاري حار وجاف صيفا تصل درجة حرارته إلى أكثر من 45 درجة في شهرين جويلية وأوت ورياحه حارة وجافة أما شتاءه باردة جدا تصل درجة الحرارة فيها (-1 درجة) ورياحه جد باردة.

---

*)- **الحضنة**: أطلق العرب اسم الحضنة على السهل الواسع الذي يمتد من السبخة المالحة جنوبا وبين السلسلتين الجبلتين التلية والصحراوية من جبال الأوراس شرقا إلى جبال ونوغة غربا عبر جبال بوطالب، وسميت بالحضنة لاحتضانها وسط جبلي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، ومنطقة المسيلة هي الجزء الأكبر منها، وحاليا يطلق على المسيلة عاصمة الحضنة.

1)- نور الدين مقدر، المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، عدد 02، ص 10-11.

2)-خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 118.

3)-البصائر، ج 12، عدد 324، تاريخ 1955/06/25، ص 1.

4)-نور الدين مقدر، المرجع نفسه، ص 10.

5- الهادي درواز، المرجع السابق، ص 89.

6- نفسه، ص89.

* **التضاريس**: فهي تتكون من هضاب وسهول منبسطة في الوسط والسبخة (شط الحضنة) من الجهة الشرقية، وكثبان رملية في الجنوب، كذلك احتوائها على العديد من الأودية، كوادي القصب، ووادي لقمان، اللحم، مسيف... وغيرها.

يتكون معتقل الشلال من مجموعة مباني محاطة بأسلاك شائكة قامت ببنائها شركة "كنزلاس" ونظرا لأن منطقة الحضنة في بداية الثورة كانت تابعة للأوراس، وبالتالي فعند اشتداد الثورة في الأوراس اكتفت سلطات العدو بنصب عشرات الخيم فقط بحسب الوافدين، وكانت الخيمة تضم 10 معتقلين، وقد خصصت هذه الخيم للمعتقلين أما إدارة المعتقل فقد خصصت لها مباني خشبية " Baraque"وقد تم افتتاحه في شهر ماي 1955 قبل نهاية الأشغال به ويدير هذا المعتقل ضابط اسمه "هانس" يساعده في مهمة الأمن عناصر من الحركى وضابط شرطة مدني. [1]

1-4/ الحياة داخل معتقل الشلال:

بالرغم من أن معتقل الشلال لم يعمر طويلا حيث دام خمسة أشهر فقط إلا أن هذه الأشهر كانت شاهدة على أبشع أنواع التعذيب، وقد صنف من أهم المعتقلات تعذيبا خاصة في السنة الأولى من الثورة، في مقابل ذلك أعتبر رمز للشجاعة والبسالة ضد إدارة الاحتلال التي اتخذت من التعذيب لغة التواصل بينها وبين المعتقلين منتهكة بذلك كل الأعراف والقوانين وعلى الرغم من ذلك فلم تكن مرحلة الاعتقال [2] بالنسبة للمعتقلين مرحلة تقشعر لها الأبدان وتشمئز لها القلوب بقدر ما كانت مرحلة لتجسيد الإرادة والصمود والقوة والعزيمة التي حولت المعتقلات من مراكز للتعذيب إلى معاقل للكفاح والنضال ضد الاستعمار، فكل ما وضعته فرنسا لتحبط به قوى وعزيمة المناضلين إلا أن بعض المخلصين لم يستسلموا أمام هذه القساوة بكل سهولة. [3]

لقد دفع المعتقلين مقابل ذلك حياة القهر والاستبداد و الخشونة في المعاملة وهي غنية عن التعريف باعتبارها سياسة موحدة في كل المعتقلات دون استثناء، فمعتقل الشلال كغيره من المعتقلات قد عاش فيه الأفراد المعتقلين الويلات وذا قوا طعم الجحيم والمعاناة، وهذا بشهادة الفرنسيين في حد ذاتهم، وجاء ذلك من

---

1)-عزوي محمد الطاهر، المصدر السابق، ص 36، 40.
2)-نفسه، ص 40.
3)-جنيدي خليفة وأخرون، المرجع السابق، ص 90، 91.

خلال وصف أحد مفتشي الإدارة للمعتقل في تقريره حول المعتقلات بالجزائر حيث قال عنه معتقل يتميز نظامه بالقساوة المنفردة في نوعها وهو شبيه بالمعتقلات النازية [1]، في المقابل أعطى صورة من صور التلاحم والتضامن بين المعتقلين والتحدي والكفاح ضد الإدارة الفرنسية.[2]

فعذاب الطبيعة القاسي الذي كان أول وسيلة استخدمتها فرنسا لتعذيب المعتقلين في قحط الصيف وبرودة الشتاء لم تكتفي بذلك فقط، بل قام رئيس بلدية المسيلة بوضع المعتقلين تحت إشراف وتصرف المقاول فونزالس وهذا الأخير اتفق مع والي عمالة قسنطينة بأن يتكفل بتموين المعتقلين بالمؤونة إلا أنه استغلهم أبشع استغلال، فالمعتقلين هنا لا يعرفون حتى وضعيتهم القانونية إن كانوا سجناء أم أسرى حرب أم مبعدون إداريا من مناطقهم، وإذا أرادوا الاستفسار كانت الإجابة بأنهم مسخرون طبقا لأحكام المادة 14 من قانون 11 جويلية 1938م، كما ساد بداخل المعتقل كذلك الفوضى والاعتقال العشوائي لأن مديره كان يستقبل العديد من المعتقلين الجدد من قبل الدرك دون أي وثائق.[3]

أ/ أنواع وأساليب التعذيب في معتقل الشلال

إن للتعذيب وسائل كما له كذلك أساليب وهي متنوعة بتنوع المعتقلات والإدارة المشرفة عليها، فمع اندلاع شرارة الثورة فتحت سلطات العدو معتقل الشلال الذي جعلته جحيما لا يطاق لأن ظروف الحياة بداخله تعتبر عذابا لا يحتمل حيث طبقت عليهم أساليب وأنواع للعذاب[4] تمثلت فيما يلي:[5]

* جعلت المعتقل خيما بدلا من مباني وحشرت إدارة المعتقل في كل خيمة عشرة معتقلين ينامون على الرمل في الحرارة المرتفعة التي لا تطاق، يتصببون عرقا ولا ينامون من شدة لهيب الحر.

---

1)- نور الدين مقدر، المعتقلات الفرنسية ...، المرجع السابق، ص 12.
2)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 36.
3)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 119، 120.
4)- المصدر السابق، ص 36.
5)- نفسه، ص 36.

* كثرة العقارب والثعابين التي أصبحت وكأنها من ضروريات المعتقل ما أزعج المعتقلين خاصة في الليل والتي لم يسلم من لسعاتها إلا القليل حيث كان ينقل الكثير من المعتقلين في عجالة من أمرهم إلى العيادة للوقاية من الموت فقط، وكانت هذه المشاهد يتمتع بها الحراس بكل عفوية.

* أما عن التغذية فهي مجرد اسم حيث كانت أسوء من العذاب فإن كان الغذاء ضروري لتحسين الصحة وتقوية الجسم فإن الغذاء في معتقل الشلال يسبب الأمراض الخطيرة ويقضي على كل من أكل منه، حيث كانت الوجبات تطهى في صفائح كبيرة تسع لـ 200 ل، على الأغلب كان يوضع بها ماء ساخن ممزوج بحبات فلفل وقطعة من الخبز وحبات من التمر المسمى بالفشفاش الأمر الذي جعل المعتقلين عرضة لأمراض في الأمعاء، أما الماء فكان المعتقلون يشربونه في الأواني التي يرميها الجيش الفرنسي في المزبلة بعد تنظيفها بالماء والرمل، أما المراقبة الصحية فهي منعدمة تماما.[1]

كما استخدمت سلطات العدو أساليب أخرى في التعذيب كتسليط العقاب الجماعي على المعتقلين، فكانت كلما حدث أمر بداخل المعتقل تقوم بفرض عقاب على الجميع فتجبرهم على الوقوف جماعات تحت أشعة الشمس الحارقة لمدة ساعات طويلة ولعدة مرات في اليوم [2]، بالإضافة إلى عقابهم فرادي كتكبيلهم في عمود كهربائي يوما كاملا تحت أشعة الشمس، أو إدخال رؤوسهم في أحواض مائية ملوثة لمدة من الزمن، وهذه الأحواض المخصصة لذلك الغرض ما زالت شاهدة على ذلك إلى يومنا هذا.[3]

كما سخرت المعتقلين للعمل في سد فلاح، وذلك بعد اتفاق كل من حاكم مقاطعة قسنطينة ومقاول سطيف كنزلاس، فكانت السلطات الفرنسية تقوم باعتقال المواطنين بحجة التدابير الوقائية وبعدها ترسلهم إلى معتقل الشلال بتهمة مشتبهين فيهم يجب حجزهم ريثما يبت في أمرهم، وكان المقاول يستقبلهم على أنهم مسخرون للاستخدام في سد فلاح على عدة كلومترات من المعتقل، حيث كانت إدارة المعتقل تقود يوميا مجموعة من المعتقلين إلى ذلك السد لصنع الطوب[4]، وتنقية وادي اللحم من الأحجار والأعشاب[5]

1)- نور الدين مقدر، المعتقلات الفرنسية ...، المرجع السابق، ص 12، 13.
2)- محمدالطاهر عزوي، المصدر السابق، ص37.
3)- المرجع السابق، ص 13.
4)- نفسه، ص 13.
5)- المصدر السابق، ص 37.

منذ طلوع الشمس إلى غروبها ثم يعودون بعد عمل شاق إلى مقر إقامتهم وهي أعمال جهنمية الغرض من ورائها إذلالهم واهانتهم.[1]

كما ذكر أحد المعتقلين بأنه في عيد الأضحى لسنة 1955 تكرم أهل المسيلة وتضامنوا مع إخوانهم المعتقلين بتقديم لهم أكلات الكسكس واللحم، ولكن إدارة المعتقل لم تسمح لهم بأكلها مباشرة بل وضعتها تحت أشعة الشمس يوما كاملا ودون غطاء وفي المساء وزعتها على المعتقلين بعد ما اختمرت وتعفنت بالجراثيم والميكروبات إذ قال عنها محمد عزوي «إن أغلب المعتقلين أصيبوا بتسمم حاد فسقط العشرات راحوا يهرولون نحو العيادة والكثير منهم يتساقطون بسبب الأوجاع والآلام الحادة والجنود الفرنسيين يتفرجون ويتلذذون بآلام الغير»[2]

ب- صور من النضال في المعتقل

نفذ ما كان معتقل الشلال رمز الانحطاط القهر والعيش المرير، بقد ما ماكارمز للتضامن والتلاحم والتحدي للإدارة الفرنسية وقد جسد موقفه الأخير هذا من خلال الإضرابات داخل المعتقل ففي 09 جوان 1955 شن المعتقلين إضرابا عن العمل الإجباري في سد فلاح، كما أضربوا عن الطعام كذلك وامتنعوا عن أي حركة، فميزت صبيحة 09 جوان 1955غريب وصمت رهيب على غير العادة، فلا حركة ولا خروج للمعتقلين خارج مخيماتهم بل بقوا في أماكن نومهم وهم ينتظرون تطور الأحداث وما يأتي به هذا الإضراب من جديد يذكر، ما أدى بمدير المعتقل إلى الاستفسار عن هذا الهدوء الغريب ويتساءل لماذا لم يحضر العمال كالعادة؟ ولماذا تنعدم الحركة في المعتقل؟ فقام باستدعاء رؤساء الخيم فلم يعطوا الوضع اهتمام واكتفوا بإجابته بأن المعتقلين في إضراب واحتجاج ثم استأذنوا وانصرفوا إلى خيامه وحينها قرر المدير منع التجول وعدم مبارحة الخيم وهو ما كان ملتزمون به المعتقلون منذ البداية، ولما تواصل الإضراب لمدة أيام قرر المدير استدعاء المعتقلين فرادى وجماعات ليبث فيهم التفرقة وغرس بذور الجهوية فيهم لكن خطته باءت بالفشل أمام صمود وعزيمة المعتقلين على مواصلة الإضراب.[3]

---

1)- نور الدين مقدر، المعتقلات الفرنسية ....،المرجع السابق، ص 13.

2)- محمد الطاهر عزوي،المصدر السابق، ص 37.

3)- المرجع السابق، ص14.

وفي اليوم السابع من الإضراب طلب مدير المعتقل وفدا من المعتقلين لمقابلته وتم ذلك، وطرحت المطالب المتمثلة في ما يلي:

* رفض عمل السخرة.

* تحسين الوضع داخل المعتقل.

* الاعتراف بالصفة السياسية للمعتقلين وهو الأهم وهذا ما وافق المدير على التفكير فيه ولكن هو مجرد كلام خرج من الفم كعادة الفرنسيين لأن الوضع زاد تأزما لأن المدير قابل المعتقلين بالعنف فكان الجنود يقومون بإخراج المعتقلين من خيمهم بالقوة ويجبرونهم على الوقوف تحت أشعة الشمس المحرقة لمدة ساعات ثم يعيدونهم إلى أماكنهم بالضرب بمؤخرة البنادق والسب والشتم، إلا أن هذه المعاملة الخشنة والقاسية ما زادت من عزيمة وقوة وتلاحم واتحاد المعتقلين ونظرا لتواصل الإضراب ساءت صحة المعتقلين ونقل بعضهم إلى المستشفى، ما أدى إلى تسرب خبر الإضراب إلى خارج المعتقل وشاع كل ما يجري من مأساة ومعاناة داخل المعتقل فنشرت يومية «لا دبيش القسنطينة» الخبر فتدخلت بذلك السلطات، وقد بعث رئيس دائرة سطيف يوم 22 جوان 1955 برسالة إلى المتصرف الإداري لبلدية المسيلة المختلطة وهذه الرسالة تعتبر دليل على الحالة المتردية للحياة داخل معتقل الشلال حيث طلب فيها إجراء تغيرات لنظام المعتقل[1] والمتمثلة في:[2]

- تنظيم المركز.
- تزويده بمياه الشرب.
- تزويده بالعتاد.
- توزيع اليد العاملة حسب الكفاءة.
- التزويد بالعتاد لانجاز الأشغال.

ونظرا لصرامة وصلابة مواقف المعتقلين أمام الحلول التي عرضتها إدارة المعتقل ما اضطر هذه الأخيرة إلى الاعتراف بالصفة السياسية للمعتقلين، فتوقف بذلك المعتقلون عن العمل في سد فلاح وتبخر بذلك مشروع كنزلاس واستؤنف تعت الحياة المعتقل بشكل عادي.[3]

1)- نور الدين مقدر، المعتقلات الفرنسية ...، المرجع السابق، ص 14-15.
2)- نفسه، ص 15.
3)- نفسه، ص 16.

ومن بين الشخصيات التي تعرضت للاعتقال والتعذيب داخل معتقل الشلال نجد « **مسعود بوقادوم**»* وهو مناضل اتهم بالتخطيط للإضراب داخل هذا المعتقل، لأن مواقفه كانت معروفة لدى الضابط الفرنسي، فحاول هذا الأخير التقرب منه بهدف التأثير على زملائه لإنهاء الإضراب، لكنه رفض هو والمعتقلين ما أدى بالضابط الفرنسي إلى إفراغ كل غضبه فيه فأجبره على الوقوف تحت العلم الفرنسي، وتحت الشمس الحارقة لمدة طويلة من الزمن قائلا له«اعترف أن هذا العلم الذي لم تقر بسيادته على هذه البلاد قد نفعك يوما فوقاك حر الشمس» فأجابه المناضل بوقادوم«يؤسفني أنه ضيق الرقعة، لا يتسع لإضلال شخص، فكيف يظل شعوب بأسرها».[1]

-5- نهاية معتقل الشلال

لم يستطيع أحد من المعتقلين التخلص من هذا المعتقل والقضاء عليه إلا في ليلة الرابع من أوت 1955 حيث حلت عاصفة هوجاء على المنطقة، فاشتدت فيه الحرارة التي جعلت المعتقلون يلهثون من قلة الماء وشدة ارتفاعها، وبدأ يتكون السحاب وماهي إلا دقائق حتى هبت الزوابع الرملية واشتدت ثم تحولت إلى عاصفة قوية مصحوبة ببعض الأمطار فازدادت قوتها، والكل تمسك بتلك الخيم،[2] فلم تستطيع الإدارة الفرنسية الوقوف في وجهه العاصفة التي كانت هي السلاح الوحيد والمدمر لهذا المعتقل، فحطمته واقتلعت الخيم وفتحت باب الفرج للمعتقلين فرؤوا النور بعد ظلمات طويلة واستنشقوا الهواء بعد ضيق التنفس حيث عبر عنها أحد المعتقلين بـ «وحلت ليلة الرابع من أوت 1955، كانت عناصر الطبيعة عند موعدها زعزع زوابع وأعاصير وأمطار، فبادر المحتجزون كالمعتاد لدعم الصواري معتقدين أن العاصفة لا تلبث أن تهدأ شأنها في الأيام الخالية، ... إن في هذه الليلة كانت الزوابع أشد والأعاصير أحد، والعاصفة أهوج اقتلعت الخيام

---

*)- **مسعود بوقادوم**: أحد رجل الحركة الوطنية انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو طالب بباريس، تولى مهام حزبية عديدة داخل الحركة انتخب نائبا برلمانيا باسم الحركة، ألقي القبض عليه سنة 1955، توفي مؤخرا.

1)- نور الدين مقدر، المعتقلات الفرنسية ...، المرجع السابق ، ص 15.

2)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 38.

وطرحت وأطاحت بالصواري وحطمت البناية الإدارية...». [1] وقال عنها آخر «لا نرى بعضنا، الكل ساقط على الأرض ولا نسمع إلا صفير الصفائح القصديرية التي اقتلعتها...». [2]

لقد استغل المعتقلين الفرصة التي لا تأتي دائما وقام العديد منهم بالفرار [3] ومن بينهم المناضل «**أحمد منصوري**»* وبعض رفاقه الذين فروا من المعتقل والتحقوا بجيش التحرير الوطني بجبال أولاد سلطان بالمعاضد[4]،فأصبح الوضع لا يطمأن بالنسبة للسلطات الفرنسية، فالبيوت الخشبية حطمت والخيام مزقت وضاعت كل الأغراض وأصبحت في خبر كان فاجتمع المسؤولين الفرنسيين في خصوص هذا الوضع [5] فاتخذت إدارة العدو الإجراءات اللازمة حيث أخلت المعتقل الذي لم يبقى منه سوى الاسم وإجلاء المعتقلين إلى مكان آخر وقررت السلطات ترحيل المعتقلين إلى معتقل الجرف ولكن بعد تهيئته. [6] وعليه فمعتقل الشلال يعد من بين المعتقلات الأولى والكبرى التي أقيمت ببلادنا سنة 1955. [7]

---

1)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 121.

2)- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 38.

*)- **أحمد منصوري**: عضو في جمعية العلماء المسلمين، التحق بالثورة في بدايتها، كان يقوم بجمع المؤونة والذخائر وجلب الأخبار ومراقبة تحركات الاستعمار وبقي في النضال إلى غاية إلقاء القبض عليه في 1955/07/05 فأخذوه إلى مركز الاستنطاق والتعذيب ثم نقل إلى معتقل الشلال ولم يبقى به طويلا لأنه فر بسبب العاصفة.

3)- الهادي درواز، المرجع السابق، ص89.

4)- نور الدين مقدر، المعتقلات الفرنسية ...،المرجع السابق، ص 17.

5)-خميسي سعدي، المرجع نفسه، ص 122.

6)- المرجع السابق، ص 17.

7)- الهادي درواز، المرجع نفسه، ص89.

ثالثا: معتقل الجرف بالمسيلة:

1- نبذة تاريخية على معتقل الجرف:

1 – 1 / جغرافية المعتقل:

يقع معتقل الجرف شرق مدينة المسيلة على بعد حوالي 18 كلم [1]، تم افتتاحه من قبل السلطات الفرنسية في 01 أكتوبر 1955 ، يتكون من عشرين بناية تشرف على تسييره ثلاث هيئات أو مصالح وهي الإدارة مصلحة العمل النفسي، سرية الحراسة، كان يضم حوالي 1023 فرد معتقل سنة 1959.[2]

1 – 2 / نشأة المعتقل:

بعد العاصفة الهوجاء التي حلت بمعتقل الشلال يوم 1955/08/04 والتي اضطرت على إثرها السلطات الفرنسية إلى تغيير مكان المعتقل واتخذت من قرية الجرف الموقع الجديد لإنشائه، فقامت بالتحضير الفوري من أجل الإسراع لافتتاحه فتم نقل العتاد من معتقل الشلال إلى معتقل الجرف وهيئة الأرضية ، كما قامت بتسييجه وتجهيزه بكل نقاط الحراسة، والمؤونة بالإضافة إلى مواد أخرى كالماء والأغطية والأفرشة وأواني الأكل ...، وقد حددت الإدارة الفرنسية تاريخ افتتاحه يوم 01/ 10/ 1955، وكل هذا كان بعدما أبرمت السلطات الفرنسية اتفاقية مع بلدية المسيلة المختلطة باعتبار أن القرية كانت ملك شركة الزراعة والاحتياط (ش.ز.إ) فوقع الاتفاق على كراء 80 غرفة سعر الغرفة الواحدة بـ 500 فرنك للشهر الواحد بالإضافة إلى تجهيز المعتقل بالعديد من الوسائل الضرورية كالمياه ومحرك ضخ آلي، النقل بالشاحنات والجرارات لمختلف الوسائل والعتاد ... وغيرها. [3]

1-3- وصف المعتقل:

قبل الحديث على مكونات المعتقل لابد من ذكر نوع الطراز الذي بني عليه.

---

1)- عزوي محمد الطاهر، المصدر السابق، ص 18 .

2)- خميس سعدي ، المرجع السابق، ص 123، 124 .

3)- نفسه، ص 123.

قد أقيم معتقل الجرف على طراز المنازل الريفية، أما بالنسبة لمكوناته فهو يتكون من عشرين بناية، وكل بناية تحتوي على أربعة غرف مساحة كل غرفة 3 م مكعب وعلى العموم فمعتقل الجرف يحتوي على 80 غرفة، أما فيما يخص مواصفاته الداخلية فنجد السقف على شكل نصف دائري أما جدرانه فبنيت بالطوب واللبن، وعوارضه و سواره جعلت من الأسمنت أما جدرانه الخارجية فقد طليت بالإسمنت ثم بالشيد، زد على ذلك أن منازله ليس لها مدخل واحد بل هناك مدخل رئيسي لكل منزل وهذا المدخل هو الذي [1] يؤدي مباشرة إلى حوش المنزل ثم الغرف مباشرة أما غرفة الضيوف فلها مدخل ثانوي خاص بها على جانب آخر من المنزل.

1-4- مرافق المعتقل:

يحتوي المعتقل على العديد من المرافق تتمثل في:

* **العيادة**: وقد خصص لها جناح بأكمله هذا الجناح به 26 غرفة مساحة كل غرفة 3 م مكعب، وخصصت غرفتين الأولى لفحص المرضى والإسعافات إلا أنها مجرد اسم على غير مسمى فعلى الرغم من وجود المرضى إلا أنها لا تقوم بالدور اللازم اتجاههم بدليل أنها لا تتوفر على الوسائل اللازمة والضرورية للعلاج والإسعاف فمعداتها جد رديئة وأقل كمية من الموجودة في قاعة المساعدة الطبية المجانية أما الغرفة الثانية فقد خصصت للصيدلة إلا أنها مجرد خزانة معدنية ورفوف لا أكثر وهي شبه فارغة من الأدوية وحتى الأدوية القليلة الموجودة لا تتناسب مع المرض الذي يعانيه المعتقلون والمعروف عادة هو أن أي عيادة بها طبيب ولكن معتقل الجرف عكس ذلك فعيادته لا يوجد بها طبيب ولتغطية هذا النقص تعاقدت إدارة المعتقل مع طبيب مقيم بالمسيلة وكان الاتفاق هو أن يقوم الطبيب بزيارة المعتقل يومين في الأسبوع لمدة ثلاث ساعات لليوم لفحص المرضى ومتابعة حالتهم الصحية إلا أنها مجرد شكليات فقط فلا طبيب ولا علاج [1].

أما طبيب الأسنان فينطبق عليه ما انطبق على الطبيب السابق الذكر، حيث قامت كذلك إدارة المعتقل بالتعاقد مع طبيب الأسنان إلا أن هذا الاتفاق سرعان ما تخلى عنه الطبيب ما زاد في تدمر المعتقلين وما فتح المجال أمام مندوبية المعتقلين لتطلب من إدارة المعتقل بالتكفل بالحالة الصحية للمعتقلين وتجهيز عيادة الأسنان بالأجهزة اللازمة كما وضع طبيب الأسنان بوسديرة الطاهر لذلك نفس شروط العمل بالعيادة إلا أن

1)- خميس سعدي ، المرجع السابق، ص 125.

ذلك قوبل بالرفض من قبل إدارة المعتقل، وفيما يخص الممرضين ومساعدين الممرضين أو المتخصصين في الصحة فهي لم تكن أحسن وضع من الطبيب والمعدات، فالمساعدين هم كانوا من المعتقلين أنفسهم لأنه يوجد من ضمنهم من هم ممرضين أمثال السعيد بوماليت الذي ألقي عليه القبض بعد كشفه بتسريب الدواء إلى جيش التحرير الوطني. [1]

* **المطبخ**: هو عبارة عن بناية مستقلة تقع في الجهة الجنوبية للمعتقل، يبلغ طوله حوالي 13 متر وعرضه 7 أمتار، وكانت إدارة المعتقل توفر المواد الأولية فقط أما مهمة الطبخ والتوزيع فكانت على عاتق المعتقلين، كما يوجد كذلك بجانب المطبخ دكان (المقصف) هذا الأخير يوجد فيه مستلزمات التي يحتاجها المعتقلون يوميا من مواد غذائية ، وأغراض الخياطة والحلاقة والألبسة وبعض أواني الأكل، بالإضافة إلى الدكان توجد ساحة كبيرة في وسط المعتقل قام المعتقلون بتقسيمها إلى جزئين، جزء خصص كملعب لكرة القدم، والجزء الآخر خصص للصلاة حيث تم فرشه بحصر الحلفاء [2] .

مصدر المياه: لقد كان المعتقل يتوفر على مصدر المياه والمتمثل في شبكة المياه الموجودة فيه منذ بناء قرية الجرف ووجود خزانات للمياه أمام كل وحدة سكنية إلا أن هذا المعتقل لم تتوفر فيه الكمية اللازمة التي يحتاجه المعتقلين يوميا ما اضطر بإدارة المعتقل إلى التعاقد مع شركة الري الاحتياطي (ش. ر. إ) للقضاء على هذا المشكل إلا أن هذا الأخير لا زال قائما بدليل أن لا زالوا يعانون من قلة المياه وعدم توفرها بالكمية اللازمة خاصة في السنوات الأولى من تحويلهم إلى هذا المعتقل ما أدى بهم بالتوجه إلى وسط المعتقل أين توجد حنفية رئيسية تزودهم بالماء، هذه المشاكل والمعاناة قامت على لإثرها إدارة المعتقل بتحديد كمية الماء لكل فرد إلا أنها لم تكن مياه صحية وصالحة للشرب بل كانت مياه مالحة مازاد الوضع سوء فأصيب المعتقلين بأمراض مختلفة منها: الإسهال، أمراض المعدة، والكبد وغيرها من الأمراض الناتجة عن تلوث المياه [3].

---

1)- خميس سعدي ، المرجع السابق ، ص 126

2)- نفسه، ص 127.

3)- نفسه، ص 128، 129.

المراحيض:

إن اعتقال الأفراد ووضعهم في أماكن لا تتوفر على ضروريات الحياة هو في حد ذاته عذاب ويدخل ضمن سياسة المستعمر الفرنسي ، وهذا ما قامت به إدارة العدو في معتقل الجرف الذي لا يتوفر على مراحيض للقضاء الحاجة الخاصة للمعتقلين، فقد كانوا يحفرون حفرا لقضاء حاجتهم الطبيعية فيها، وكلما امتلأت يقومون بردمها ويحفرون حفرا أخرى جديدة وهكذا دائما وكان أغلبها يوجد في الجهة الشرقية ولكن هذا مشكل خاص بالإدارة الفرنسية، فالمعتقلون كانوا يطالبونها بضرورة إنجاز مراحيض وهذا من خلال رسائلهم التي كانوا يرسلونها إلى مختلف السلطات المعنية والوصية على المعتقل، وبعد طول معاناة قامت إدارة المعتقل في شهر جويلية 1956 ببناء ثمانية مجموعات من المراحيض في ثلاث جهات من المعتقل، وكل مجموعة تتكون من خمسة عشر مرحاضا موصولة بحوض للتصفية. [1]

1-5) الحياة داخل معتقل الجرف:

قبل التطرق إلى الحياة داخل المعتقل سنذكر أولا، طاقة استيعاب هذا المعتقل، وعليه لا يمكننا ضبط عدد المعتقلين بمعتقل الجرف لأن ذلك يتطلب العودة إلى الوثائق الإدارة الخاصة بتسيير المعتقل، وسجل الدخول والخروج ووثائق أخرى غير متوفرة حاليا، ولكن خميسي سعدي بعد اطلاعه شخصيا على وثائق بأرشيف بلدية المسيلة المختلطة قد حدد عدد المعتقلين كما يلي: حيث قال ان عددهم غير مستقر في رقم واحد بل يزيد وينقص بسبب حركة الدخول والخروج، في 15 جوان 1959 بلغ عددهم 1023 فردا وهو رقم متغير[2] والجدول الموالي يوضح حركة زيادة ونقصان عدد المعتقلين:[3]

عدد المعتقلين إلى غاية 15 ماي 1959	985 فرد
عدد المعتقلين إلى غاية 31 ماي 1959	1047 فرد
عدد المعتقلين إلى غاية 15 جوان 1959	1059 فرد
عدد المعتقلين إلى غاية 30 جوان 1959	1002 فرد
عدد المعتقلين إلى غاية 15 جويلية 1959	877 فرد

1)- خميس سعدي ، المرجع السابق، ص 129

2)- نفسه، ص 135.

3)- نفسه، ص136.

أما عن الحياة بداخله فتميزت كغيره من المعتقلات الأخرى، فالكثير يظن بأن الحياة داخل المعتقلات أخف وطأة من السجون، إلا أن الحقيقة أن فرنسا لا تميز بين السجين والمعتقل ولا بين السياسي والمجرم، وعليه فمن خلال التقرير الذي أعدته اللجنة البرلمانية الخاصة للتحقيق في الظروف المأساوية التي يعيش فيها المعتقلون نجد أن هذا التقرير الذي أعد في شهر أكتوبر 1961 وصف الحالة العامة داخل المعتقل بالقذرة والفضلات والقمامات منتشرة في كل الزوايا والجدران، الأفرشة معفنة والمعدات الكهربائية أتلفت وبالتالي فهو معتقل غير مناسب تماما للاعتقال وهذا بشهادة فرنسيين أنفسهم في تقارير رسمية، أما عن شهادات الجزائريين التي تم الحصول عليها فوصف الوضع بداخل المعتقل بالقساوة والصعوبة وصلت إلى درجة أن بعض المعتقلين فقدو عقولهم وجنوا وقاموا بالانتحار [1] حيث كانوا يعانون من قلة اللباس، فمنهم من كان يلبس ملابس النوم وآخرون يغطون أجسادهم بخرق بالية من القماش في عز الشتاء وينامون بداخل حجرات ضيقة تفوق داقةاستعاب الحجرة الواحدة، ينامون على حصير من الحلفاء، أما حالتهم الصحية فقد كانت متدهورة جدا، حيث أصيب العديد منهم بأمراض مختلفة كأمراض المعدة وغيرها ... [2]

كذلك كان لإدارة المعتقل أسلوب خاص في استقبال المعتقلين الجدد، حيث كان الجنود يقفون في صفين متوازيين ويمر في وسطهم المعتقلون الذين يتلقون ضربات متعددة بقبضات اليد والصفعات على الوجه والقفا والركل وأحيانا بمؤخرة البنادق ليعطونهم صورة أولية عن المعتقل، وقد بالغ ضابط الشرطة المسمى **فالانقاfallanga** في تطبيق الاجراء بشدة فكان يعمل على اهانة المعتقلين واستفزازهم يوميا ويصفعهم بسبب وبدون سبب.[3]

كما قامت ادارة المعتقل بإجبار المعتقلين على حضور المناداة ثلاث مرات يوميا وتحية العلم الفرنسي، وابقاء المعتقلين واقفين لساعات طويلة صيفا وشتاء مما يجعل الكثير منهم ينقلون إلى صيدلية المحتشد حيث لا تعطى لهم سوى أقراص الاسبرين كما كان المعلمون والأساتذة في بداية الأمر يلقنون رفاقهم بعض الدروس، إلا أن الإدارة العسكرية سرعان ما منعت التدريس وحطمت قطع الاسمنت التي كانت تحل محل السبورات ولم

1)- المجاهد العدد 19، بتاريخ 1958/03/01، ص 8.
2)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 143-144.
3)- نفسه، ص 144.

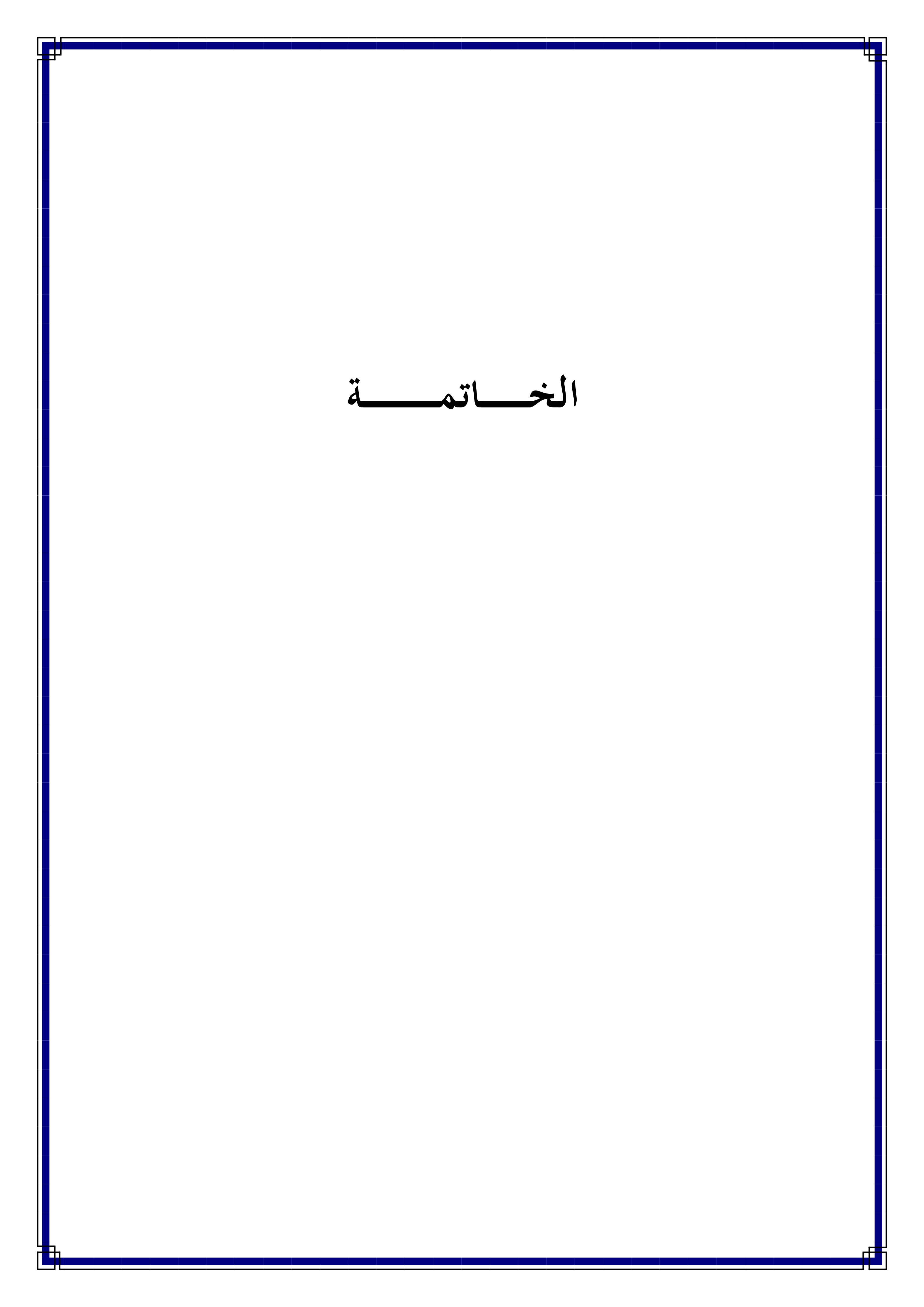
ترخص لهم حتى بصلاة الجماعة، إذ كان الجنود يرمونهم بالحجارة كلما هموا للصلاة [1]، كما يجبرون الشيوخ الذين يبلغ أعمارهم 80 سنة والمصابون بالذبحة الرئوية وحتى العمي أحيانا على الاشغال الشاقة، مثل تعبيد الطرق ... وغيرها.[2]

وخلاصة القول لهذا الفصل هو أنه إذا كانت سياسية فرنسا هي إنشاء المعتقلات في كل تراب الجزائر وجعلها أماكن للتعذيب والممارسات الجهنمية لعزل المناضلين والوطنيين عن المد الثوري ، فقد حولها المعتقلين معاقل للنضال التحرري ورمز للكفاح والتلاحم والتضامن لتكون هي في حد ذاتها نقطة دعم لثورة والثوار وأبرز دليل على ذلك معتقل قصر الطير بسطيف والشلال والجرف بالمسيلة اللذين اخترناهم كنماذج لذلك.

ولكن نظرا لإمكانياتنا المحدودة التي وقفت أمامنا كحاجز منيع للقيام بزيارة ميدانية إلى هذه المعتقلات «قصر الطير، الشلال، الجرف» على الرغم من تواجدها بالجزائر، واكتفينا فقط بدراسة الموضوع دراسة نظرية من خلال ما كتبه المؤرخون، وعليه فهذا الموضوع يبقى دائما محل للبحث أكثر من قبل الراغبين لذلك ليأتي بالجديد، خاصة وأن هذه المهمة جد صعبة نظرا لحساسية الموضوع، فعلى الرغم من أن المصادر قد كتبت حوله إلا أنها لم تعطيه حقه الكافي لأن الذين عايشوا الوضع قد وافتهم المنية والبقية الباقية قد أنستهم ذكرياتهم لتلك الأحداث بسبب ما مر عليهم من مآسي خاصة وأن التعذيب قد مس نفسيتهم كذلك، والذي لم ينسى لا يستطيع الكلام فيه لحساسيته ومرورته والحقائق الواقعة، وبالتالي فهذه المواضيع وأمثالها لا بد من التعمق في دراستها والبحث في تفاصيلها والوصول إلى حقائقها، حتى نزيل اللبس الذي يغطيها والغموض الذي يميزها والكتمان الذي أصبح أسلوب بعض المؤرخين ومن عايشوا الأوضاع حتى نحقق مالا يرغب فيه العدو الفرنسي، وبالتالي نبقي على هويتنا ونحافظ على تاريخنا لتجده الأجيال اللاحقة بكل وقائعه وحقائقه.

---

1)- جريدة المجاهد، من جحيم المحتشد ...، إلى جبالنا الحرة: قصة جزائري فر من الجرف، ج1، عدد19، تاريخ 1958/03/01، ص 8.
2)- المقاومة الوطنية، إبادة الشعب الجزائري، العدد 4، ص 3.



الخـــاتمـــــة

الخاتمة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع الحساس ألا وهو التعذيب في المعتقلات أثناء الثورة الجزائرية والتي من خلالها حاولنا الولوج والتعمق إلى داخل التاريخ الاستعماري الفرنسي المليئ بالأحداث التاريخية والوقائع الحقيقية التي لا تزال معظمها مكبوتة ومخفية عن القارئ و بعد هذا العرض يمكن لنا القول اننا في الأخير ما استطعنا الوصول اليه هو استخلاص جملة من النتائج كانت كالآتي:

1 - إن السلطات الاستعمارية الفرنسية أثناء حربها مع الجزائر اعتمدت كل الأساليب والوسائل والطرق وطبقت مختلف السياسات لإخماد لهيب الثورة في مهدها.وفصل الشعب عنها وإسكات كل صوت ينادي بالحرية والاستقلال، ومن بين سياساتها: التعذيب داخل المعتقلات التي عانى منه الشعب الجزائري إبان ليل ونهارالاستعمار.

2 – أن سلطات العدو لم تطبق عمليات الاعتقال بطريقة عشوائية وإنما جعلت لها إستراتيجية تسير وفقها حيث جعلت الطبقة المثقفة والتي لها مكانة سياسية وعلمية هي على رأس القائمة حتى تضعف من قوة الثورة، واتخذت منهجية القوننة هي السبيل الوحيد لتضليل وتبرير تجاوزاتها في حق الجزائريين الذين راحوا ضحية قوانينها الجائرة أمام الرأي العام العالمي.

3 – إن التعذيب في المعتقلات هو الباب الوحيد الذي بقي مفتوحا أمام السلطات الفرنسية لتدخل من خلاله وهو ما حدث فعلا فنجدها شكلت ونوعت في إنشائها للمعتقلات، وجعلت لكل فئة معتقلات خاصة بها ولكن هذا ليس بدافع راحة المعتقلين وإنما يدخل ضمن التفنن في تعذيبهم، خاصة وأنها سيطرت على الجزائر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.

4 – إن الاعتقال والاستنطاق والتعذيب وجل الجرائم ضد الإنسانية التي شهدها الشعب الجزائري طوال سنوات الثورة الجزائرية أو بتعبير أدق طوال سنوات الاحتلال تكشف عن الصورة الحقيقية لوحشية وفظاعة السياسة الاستعمارية، وبالمقابل تعكس صمود ومقاومة وشجاعة الشعب الجزائري وتمسكه بمبادئ الثورة الجزائرية والتي بها أفشل مخططات السلطات الاستعمارية الرامية إلى قتل الروح الوطنية.

5 – إن تطبيق فرنسا لإستراتيجيتها الجهنمية خلال الثورة الجزائرية والتي زكتها بدعم جنرالاتها الجلادين الذين جعلوا المعتقلين الجزائريين محل تجاربهم والمعتقلات حلبة صراعاتهم حتى يمارسوا أبشع أنواع التعذيب وهذا الأخير

كان له صدى واسع بالجزائر وفرنسا ولكن رغم هذا إلا أنه يوجد من وقف ضد هذه الجرائم البشعة ببشاعة منفذيها، وهذا دليل قاطع على أن ما قامت به فرنسا بالجزائر مخالف لكل القوانين الدولية دون استثناء بغض النظر على نوع التهمة المنسوبة ونوعية الأفراد المعتقلين فهي في حد ذاتها تحط من قيمة ومكانة فرنسا كدولة عظمى لا طالما تغنت بشعارات عديدة للحقوق الإنسان.

6 – إن فرنسا في سبيل الاحتفاظ بالجزائر سخرت كل إمكانياتها المادية والبشرية من خلال تقنينها للتعذيب حتى أصبح مؤسسة قائمة بذاتها لها مدارس متخصصة بمنظريها ومؤطريها وأساتذتها، كذلك من خلال تفنن جلاديها في تعذيب الجزائريين وقهرهم من أجل الوصول إلى معلومات تفيد مخططهم الرامي إلى السيطرة والاستعباد حتى لو كلف ذلك تعذيب كل الجزائريين.

7– إن فرنسا مارست جرائم حرب في الجزائر وارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان وقانون الحرب لأنها جميعا تكفل معاملة انسانية سواء كان من المدنيين أو العسكريين.

8– إن من بين برامج العدو الفرنسي تحويل الجزائر برمتها إلى شبكة من المعتقلات المختلفة والمتنوعة وجعلها مأوى للجزائريين دون تمييز حتى يذوقون فيها طعم القهر والتنكيل وكان معتقل قصر الطير والشلال، الجرف، ... وغيرهم من المعتقلات خير برهان وشواهد على البرامج التدميرية التي طبقتها فرنسا بالجزائر خلال تواجدها، ففرنسا جاءت للتدمير لا للتعمير، وبالتالي فهذه المعتقلات بقدر ما كانت بمثابة الموت البطيء كما اصطلح عليها بعض المؤرخون بقدر ما أدت الرسالة الثورية وأسقطت المشاريع الاستعمارية وكشفت حقيقة المستعمر الغاشم وأزالت القناع عنه وأظهرت جقيقته للعالم على ما يمارسه من أنواع التعذيب والتشويه والتنكيل هذا ما يثبت عدم احترامها لحقوق الأسرى وسجناء الحرب وتجاهلها لاتفاقيات جنيف والمبادئ والقيم الإنسانية.

و يقودنا التحليل السابق إلى أن ما وقع في الجزائر من تعذيب داخل المعتقلات إبان الثورة التحريرية يبقى وصمة عار في جبين فرنسا، فنزعتها العدوانية أصفرت عن جرائم دولية تنوعت أصنافها واتحدت كلها في اقرار المسؤولية الدولية لفرنسا، وعليه فإن فرنسا مطالبة اليوم أكثر من الأمس بالاعتراف بجرائمها النكراء في حق الجزائريين والاعتذار الرسمي منهم واحترام الذاكرة الوطنية وحق الأجيال الماضية والحاضرة والقادمة في جبر الضرر الذي لحقها ومازال إلى حد الآن، وتعويض الضحايا رغم أن تعويضها لهم لن يزيل ويمحي ما ارتكبته من مجازر وتبقى آثار المعتقلات ومخلفات وسائل التعذيب خير دليل وشاهد على وحشية الاستعمار الفرنسي.

وخلاصة القول ان هذا الملف سيبقى مفتوحا للأجيال بكل ما يتضمنه من الام وجراح ولا يمكن غلقه .
كما انه سيبقى عار على جبين الاستعمار الفرنسي واعوانه في الجزائر. ويمكن تفعيله في وقت مناسب اذا توفرت الشروط لذلك . من خلال التوصيات الاتية :

* تعيين لجان تحقيق تضم خبراء دوليين لمعاينة الانتهاكات الحاصلة وتصنيفها وتحديد مقترفيها، ورفع التقارير إلى المنظمات الحقوقية في العالم.

* نشر الوعي لدى الأفراد المتضررين بضرورة مقاضاة مقترفي الجرائم أمام الجهات القضائية الدولية للحصول على الأقل على التعويض المادي.

* إثراء المقررات الدراسية بمضامين حول الأحداث الثورية خاصة فيما يتعلق بجانب الجرائم المرتكبة من طرف فرنسا في حق الجزائريين، وإعادة المكانة العلمية للتاريخ كما هو في الدول المتقدمة.

* تجنيد القانونين والحقوقيين الناشطين في المحافل الوطنية والدولية للكشف عن حقيقة فرنسا الاستعمارية.

* مطالبة الحكومات الجزائرية القادمة الدولة الفرنسية برد الاعتبار لضحايا الجرائم المرتكبة في حقهم والكف عن تكرار الشعارات وتعليق الأعلام وتقديم تكريمات في كل مناسبة وطنية.

* مطالبة الحكومة الجزائرية بإثراء المكتبات الوطنية بالكتب التاريخية المتخصصة والتي تتضمن حقائق عن الجرائم المرتكبة من طرف فرنسا في حق الجزائريين وذلك من خلال السماح لها بالدخول إلى الجزائر أمثال بيار فيدال ناكي وغيرهم.

* مطالبة الحكومة الجزائرية بالمحافظة على المعالم التاريخية و الأثرية التي بقيت من عهد الاستعمار خاصة التي مورست فيها مثل هذه الأنواع من الجرائم حتى تبقى شاهد عيان على جرائم فرنسا ودليل كافي لإدانتها مثل: معتقل قصر الطير بسطيف ومعتقل الجرف بالمسيلة.

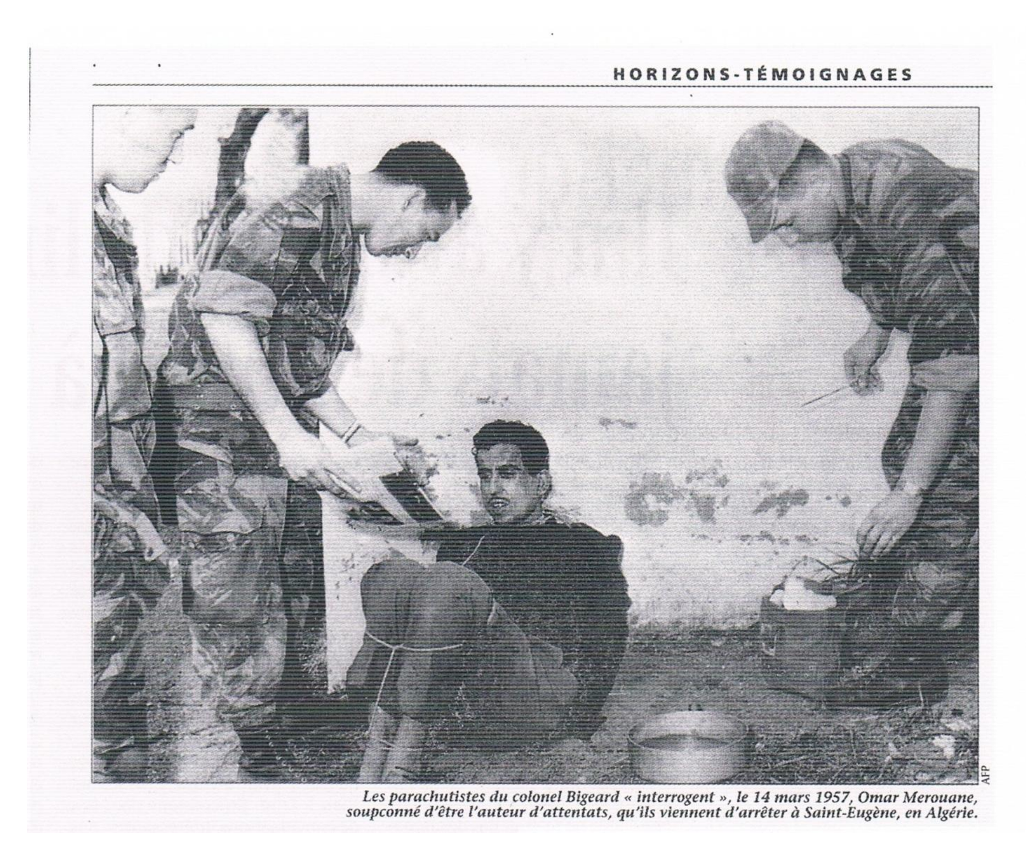
* القيام ببحوث أكاديمية حول هذه المعالم التاريخية والأثرية والإكثار من التأليف حولها من قبل مؤرخين متخصصين حتى يتمكن الجيل الصاعد من الاطلاع على تاريخ بلاده وما ارتكبته فرنسا في حق أجدادهم وآبائهم وبالتالي تبقى هذه المادة العلمية التاريخية كمرجعية وركيزة أساسية للجيل الصاعد للمحافظة على تاريخه وتاريخ بلاده.

* مطالبة الحكومة الجزائرية بتخصيص مبالغ مالية لدعم الولايات التي تظم آثار لبقايا المعتقلات من أجل المحافظة عليها، كما ندعوا منظمات الآثار والباحثين الأثريين للقيام بدورهم المنوط في إعادة ترميم مثل هذه المعالم.

الملاحـــــــق

ملحق رقم: 01

صورة لعمر مروان وهو يتعذب على يد مظليون تابعين لبيجار (1957/03/14).[1]



صورة ثاخليجت محمد، أحد قدامى المجاهدين تحت الأسر، بمعتقل قصر الطير.[2]



[1])- press book . OP . cit . P 13

[2])- جودي أتومي، المرجع السابق، ص 181.

ملحق رقم: 02

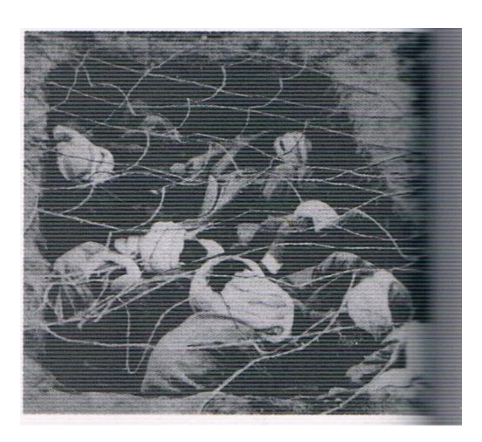
بعض الصور عن طرق التعذيب والاعتقال.[1]











[1])- press book . OP . cit . P 27-30

ملحق رقم: 03

شخصيات صرحت بأنها تعرضت للتعذيب.[1]

De notre envoyé spécial en Algérie.

Durant la bataille d'Alger, en 1956-1958, ils étaient très jeunes. Ourida Medad est morte sous la torture à seize ans. Baya Hocine, décédée le 3 mai dernier, avait dix-sept ans quand elle a été condamnée à mort en 1957. Zhor Zerari, dix-neuf ans, était condamnée à la perpétuité, Mohamed El Badji, vingt-quatre ans, condamné à mort, Zoubir M, dix-sept ans, à vingt ans de prison, Danielle Minne avait dix-huit ans. Aujourd'hui, âgés entre soixante et soixante-cinq ans, ils sont redevenus anonymes. Pour des raisons diverses, les jeunes Algériens ne savent rien de leur passé.

Zhor Zerari

L'histoire de cette femme, âgée de dix-neuf ans en 1957, rappelle celle de Louisette Ighilahriz, qu'elle connaît bien. Ancienne journaliste à l'hebdomadaire *Algérie Actualités* durant les années soixante et soixante-dix, auteur du recueil *Poèmes de prison* (1), Zhor marche difficilement car elle souffre de troubles de l'équilibre. « J'ai une pièce qui est défectueuse au niveau du cerveau », dit-elle en souriant. Elle faisait partie d'un groupe de l'ALN (Armée de libération nationale) à Alger, dirigé par Saïd Igranaïssi.

Elle se souvient de sa première action: le dépôt d'un engin explosif face à l'entrée de la Radio d'Alger en février 1957. « On avait ordre de ne pas faire de victimes civiles, alors je l'ai déposé sous une voiture face à l'entrée de la radio gardée par plusieurs gardes mobiles. »

Après l'exécution à la guillotine de quatre combattants de l'ALN à la prison Barberousse, elle participe à une série d'attentats qui ont touché tout Alger le 18 juillet 1957. « Yacef Saadi (le chef du FLN), qui avait décrété une trêve après sa rencontre avec Germaine Tillon contre la promesse d'arrêt des exécutions et de la torture, avait donné ordre de mener une série d'actions psychologiques destinée à démontrer la détermination du FLN. » Son arrestation? « En août 1957, on était dans un appartement situé face au mausolée Sidi-Abderahmane, à la Casbah. L'artificier, Saïd Bouzourène, était en train de vérifier le mécanisme des bombes à retardement qu'on devait déposer devant des commissariats et des postes militaires, quand l'une d'elles lui a pété entre les mains. J'étais dans la pièce à côté. J'ai vu Saïd se tenir le ventre et hurler: «Sauvez-vous! Sauvez-vous! » J'ai fui par la fenêtre, avec du plâtre sur ma robe et sur mes cheveux, pris un taxi qui m'a déposée chez mes parents à Belcourt. Je ne savais pas que l'on nous avait repérés et que nous étions recherchés. Ce soir-là, j'ai dormi et j'ai décidé d'aller à la plage le lendemain. Mais tôt le matin, le quartier était bouclé par les paras. Impossible de fuir, et pas d'arme pour se défendre. Après avoir défoncé la porte, ils ont demandé après moi, et m'ont conduite directement à l'école Sarrouy, dans la Casbah. » Elle est emmenée dans une salle de classe où les tables étaient encore en place, mais où il y avait une dizaine de personnes en piteux état, du sang partout. « Je voulais aller aux toilettes », dit-elle. Le caporal présent sur les lieux me rétorque: « Patience, ma petite chérie, tu vas faire pipi dans un moment. » Et de lui demander de se déshabiller. « Pour moi, me mettre nue en présence de deux de mes compagnons masculins a été pire que la torture qu'ils m'ont infligée par la suite. » S'approchant d'elle, le même soudard lui lance: « Tu es vierge? De toute façon vierge ou pas, ce soir tu passeras à la casserole. » Ce à quoi Zhor a rétorqué: « Ne me touche pas, salopard! » C'est alors, raconte-t-elle, qu'elle a été sauvée du viol par un jeune para, du nom de Jean Garnier, venu s'enquérir de la raison de ses larmes. Il s'est retourné vers son collègue lui intimant l'ordre de ne pas la toucher. « Il lui a même foutu une sacrée raclée dans la cour de l'école », ajoute Zhor.

Dans cette école dont le colonel Bigeard fit son PC, elle est torturée. « On m'a bâillonnée avec un maillot de corps plein d'urine et d'excrément, avant de me torturer à la gégène, par les lieutenants Flutiaux et Schmidt, en présence du capitaine Chabanne, et cela pendant trois nuits. Puis on a ramené deux membres de mon réseau. L'un d'eux [dont elle tait le nom], méconnaissable suite aux sévices subis, m'a alors dit: " Zhor, ils savent tout." C'est alors que j'ai tout endossé. » Transférée à Birtraria, elle subit un nouvel interrogatoire. Là, c'est un vieux gradé CRS qui lui rend visite, lui offre une fleur, et lui dit: « De la part d'un con obligé de faire ce foutu métier. »

Zhor Zerari est condamnée une première fois à quinze ans de prison puis, lors d'un second procès, à la perpétuité. Emprisonnée à la prison Barberousse d'Alger, elle est transférée à Pau, en France, qu'elle quitte en avril 1962. De son passé, elle dit: « C'était super d'avoir participé à la libération du pays. J'ai vécu cette période intensément. » Mais cette mère de deux enfants en a gardé des séquelles: troubles neurologiques, troubles mnésiques, difficultés de l'équilibre. Le bulletin médical indique que « son état de santé nécessite l'assistance permanente d'une tierce personne ».

Quant à Bigeard et Massu: « Quand j'ai lu que Massu s'est dit désolé, j'ai frappé le mur avec mes poings. Ah bon! me suis-je dis, c'est tout ce que ça lui fait, ça le désole! » Comme Louisette Ighilahriz, Zhor ne veut pas pardonner et demande la traduction de tous les tortionnaires pour crimes de guerre, parce que, ajoute-t-elle, « j'ai un profond respect pour tous ceux qui ont subi la torture ».

Mohamed El Badji

Né en 1933 à Alger, il est connu comme chanteur-compositeur de *chaabi* (musique populaire algéroise). Mais peu de gens savent qu'il a été condamné à mort en 1957, après avoir été affreusement torturé.

transformée en centre de tortures. Durant deux jours, il est torturé à l'électricité, flagellé. Puis il est emmené à la villa Susini, où sévissent le capitaine Faulques qui se surnommait « capitaine SS », réputé, selon Henri Alleg, pour sa férocité, et le tortionnaire d'origine allemande, Feldmayer du 3e REP (parachutistes étrangers). El Badji sera torturé durant huit nuits, avant d'être conduit au tribunal militaire pour être condamné à mort pour actes terroristes. Il est enfermé dans l'aile réservée aux condamnés à mort de la prison Barberousse. Aujourd'hui, c'est un homme qui a du mal à trouver le sommeil. « Quand on a été habitué à rester éveillé toute la nuit, attendant son tour d'aller à la guillotine, ça ne disparaît pas du jour au lendemain », explique l'ancien condamné à mort dont plusieurs de ses compagnons de cellule ont été guillotinés. Gracié par de Gaulle, sa peine est commuée en condamnation à perpétuité. El Badji, qui a depuis été victime de plusieurs dépressions nerveuses, a été contraint de prendre une retraite prématurée au ministère des Moudjahidine (anciens combattants), où il travaillait. Depuis sa sortie de prison, il se soigne aux antidépresseurs.

Mokdad et Zoubir

Connu comme Mokdad, cet ancien champion de boxe junior était ce qu'on appelle un « terroriste », membre de l'ALN. Né à Alger, il avait dix-sept ans quand il a été appréhendé, par des agents de la DST accompagnés de paras, en mars 1957. « Ce soir-là, j'ai décidé de dormir, alors que d'habitude je restais éveillé parce que je savais que les arrestations avaient lieu à l'aube », explique Mokdad, rencontré dans son café-kiosque de la place du 1er-Mai, à Alger. Aujourd'hui âgé de soixante ans, cheveux châtains, yeux clairs, c'est une force de la nature. Il raconte.

« Il était 5 heures du matin quand j'ai été réveillé par de grands coups portés à la porte de la maison, dans le quartier de Belcourt. À peine ma mère a-t-elle ouvert la porte qu'elle a été bousculée. Mon père a été jeté à terre et roué de coups, ainsi que mon oncle, par les bérets verts (parachutistes étrangers). Ils se sont rués sur moi, m'ont attaché les mains au dos, puis mis une corde au cou avec laquelle ils m'ont traîné dans la rue, à coups de crosse au dos et à la tête, jusqu'à la Jeep. Ma mère s'est agrippée à la vareuse d'un officier, lui expliquant que je n'étais qu'un enfant. Elle ne savait pas que j'étais membre de l'ALN. »

Mokdad explique ensuite qu'il a été emmené dans une grande villa de deux étages, située à Birtraria, dans la banlieue d'Alger. Là, après vérification de son identité, un officier parachutiste, surnommé Gandi, lui dit: « Fiston, on sait tout, tu as intérêt à tout nous dire. » Bien sûr, il nie. Il est alors déshabillé, attaché sur une échelle que ses tortionnaires placent sur des tréteaux. Des électrodes, branchées directement sur une prise du mur de la pièce où il se trouvait, sont placés sur ses oreilles, puis sur les parties génitales.

Après quelques jours, le même officier demande qu'on le détache et qu'on le laisse en tête-à-tête avec lui. « Il faisait nuit, il faisait chaud, c'était l'été 1957. On était tous les deux. Je n'ai pas hésité un instant. J'ai assommé l'officier, sauté par la fenêtre, fui par le jardin. J'ai couru, couru... » Par la suite, Mokdad reprend contact avec le FLN et gagne le maquis dans la wilaya IV. Son geste, il l'explique: « À l'idée d'être torturé de nouveau, je n'avais rien à perdre en risquant le tout pour le tout. » Il ne regagnera Alger qu'en 1962. L'histoire de Mokdad est connue de tous les anciens de Belcourt. À leurs yeux, il fait figure de héros, car peu nombreux sont ceux qui ont réussi à échapper à leurs tortionnaires.

Zoubir M., son ami, n'a pas eu cette chance. Lui avait dix-sept ans également quand il a été arrêté par les paras dans la Casbah d'Alger. « J'ai été arrêté chez moi dans la Casbah », dit-il. Conduit à « l'intendance », un centre de tri tenu par les paras de Bigeard, rue Bruce, dans la Casbah, il a eu affaire au fameux capitaine Graziani. « Il tenait dans la main un pistolet 11.43. Dès qu'il m'a vu, il m'a frappé violemment avec au visage. Vous vous rendez compte, j'étais mineur, ils ont torturé un mineur! » s'écrit Zoubir au souvenir de ce qu'il a subi. Dans la rue, son ami Bouziane, bien qu'il ait les mains attachés dans le dos, prend la fuite. Il est abattu d'une rafale de mitraillette sous ses yeux. « Bouziane avait une peur bleue de la torture. Il nous avait juré qu'il ne serait pas torturé. »

À « l'intendance », il est torturé nu, attaché sur une planche déposée sur des tréteaux, torturé à l'électricité, puis dans une baignoire remplie d'eau usée, d'urines et d'excréments, battu, pendu par les pieds avec les mains ligotées au dos, puis enfermé durant deux jours dans un placard, sans boire ni manger. Zoubir n'avait rien à avouer puisque tout son groupe (sept membres) avait été neutralisé. Dans la cour de « l'intendance », il rencontre un ami, Hamid: « Tu ne me connais pas, tu ne m'as jamais vu », lui chuchote-t-il à l'insu des gardes. Le lendemain, dans la même cour, il voit son ami, étalé dans un coin, mort: « Il n'a pas dû résister à la torture. Il avait mon âge: dix-sept ans. » Zoubir M. sera condamné à 20 ans de réclusion par le tribunal militaire et incarcéré à la prison de Barberousse. Lui aussi souffre de troubles psychomoteurs, de céphalées à répétition, mais répète, à l'en croire, qu'il se porte comme un charme. Bigeard, Massu: Zoubir demande leur jugement pour avoir torturé des mineurs!

Tous les témoins rencontrés citent de mémoire les noms des capitaines Graziani, Chabanne, Faulques, Devis, Lenoir, un certain Gandi, les lieutenants Flutiaux, Schmidt, Erulin, un certain Le Pen, et leurs chefs qu'ils surnomment par dérision « les médécins-chefs » de la torture, le général Massu et l'ex-colonel Bigeard.

Hassane Zerrouky

(1) *Zhor Zerari*, Poèmes de prison, *Éditions Bouchène. Alger 1988.*

L'HUMANITE - 24 JUILLET 2000

— 21 —

[1])- press book . OP . cit . P 21

ملحق رقم: 04

تصريحات لبعض الشخصيات المثقفة الرافضة للتعذيب.[1]

DÉCLARATIONS DES SIGNATAIRES DE L'APPEL

Madeleine Ribérioux,
historienne, qui a affirmé dans un interview accordée à France Inter rapportée par l'Humanité du 1er novembre qu' **"on ne peut accepter que la torture soit venue de la République"** et que c'est à celle-ci **"de dire ce qui a été commis en son nom, d'accepter de dire la vérité sur son comportement d'alors".**

Henri Alleg,
ancien directeur d'Alger Républicain et auteur de **"la Question"** a, dans un entretien paru dans l'Humanité du 3 novembre 2000, relevé **"qu'il y a quelque chose d'étonnant à ce que la France semble découvrir la torture et que pendant toutes ces années, on a cultivé l'ignorance et le mensonge et qu'ouvrir les dossiers, c'est faire œuvre de salubrité politique".**
L'auteur qui souligne que **"le Général de Gaulle qui a laissé faire malgré ses déclarations"** estime **"que c'est une question de salubrité publique que de poser maintenant cette question publiquement".**

Pierre Vidal Naquet,
historien, auteur de **"La torture dans la République"** considéré comme un ouvrage-référence sur le crime d'État commis en Algérie et en France par des policiers, des officiers et des soldats français, a, dans un entretien paru dans l'Humanité du 3 novembre 2000`, souligné que le problème de la torture **"n'a pas été posé dans sa totalité car on a évoqué son aspect moral, ses conséquences immédiates, mais ce qui n'a été que peu traité - et qui me paraît essentiel - c'est la dimension proprement politique de la torture quand elle est une institution d'État, ce qu'elle fût, à des titres divers, pendant la guerre d'Algérie".**

Germaine Tillion,
prestigieuse ethnographe qui découvrit les Aurès en 1934, a, dans un entretien paru dans l'Humanité du 7 novembre 2000, affirmé que **"la torture est un crime, même et surtout quand votre patrie s'en est rendue coupable".**
Estimant que **"la grande faute a été de donner les pouvoirs de police à l'armée",** l'ethnographe relève que **"dans la guerre, on n'est pas obligés de torturer"** en concluant que **"le crime de guerre c'est, au fond, le pouvoir civil qui l'a commis".**

— 34 —

[1])- press book . OP . cit . P 34

ملحق رقم: 05

تصريحات لبعض الجنرالات الفرنسيين المؤيدين للتعذيب.[1]

DÉCLARATIONS D'OFFICIERS SUPÉRIEURS DE L'ARMÉE FRANÇAISE RELEVÉES DANS LA PRESSE SUITE AU DÉBAT NÉ AUTOUR DE LA TORTURE

Jacques MASSU, Général :

"J'ai dit et reconnu que la torture avait été généralisée en Algérie. Mais je n'y suis pour rien" . "On aurait dû faire autrement mais quoi, comment? Je ne sais pas". (Le Monde 23.11.2000)

Paul AUSSARESSES, Général :

"Parfois je disais à Massu : on a ramassé un tel, et je le regardais dans les yeux avant d'ajouter, on le tuera demain. Massu poussait un grognement et je prenais cela pour un oui".

"Pris par l'urgence il m'arrivait de dire : celui-là est dangereux pour nous, il faut le tuer? Je l'ai fait ou je l'ai fait faire. J'ai tué 24 hommes". (Le Monde 23.11.2000)

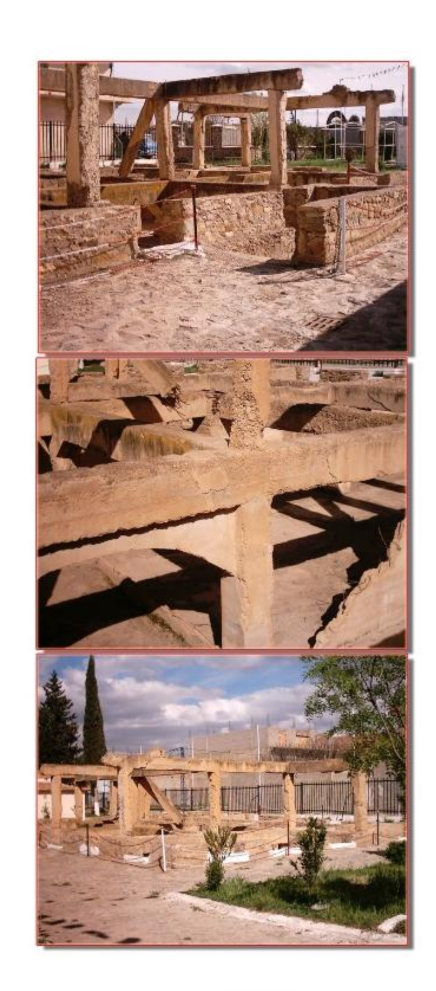
Pierre ALBAN THOMAS, Colonel :

"J'ai découvert la torture début 1956 à El-Milia, j'étais chargé de recueillir des renseignements en une opération. Chacun avait son rôle, ils arrivaient comme on va au boulot, ils étaient formés pour. Au début en Indochine comme en Algérie, les militaires utilisaient la gégène. Dans la cave à El-Milia, il la branchait sur le 110 volts".

[1])- press book . OP . cit . P 60

ملحق رقم: 06

صور لمرافق معتقل قصر الطير.[1]



بقايـا لمبنى إداري





مكاتب التعذيب والاستنطاق

مدخل معتقل قصر الطير

[1])- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص 121،119-122.

صور لبقايا سكنات تابعة للمعتقل [1]

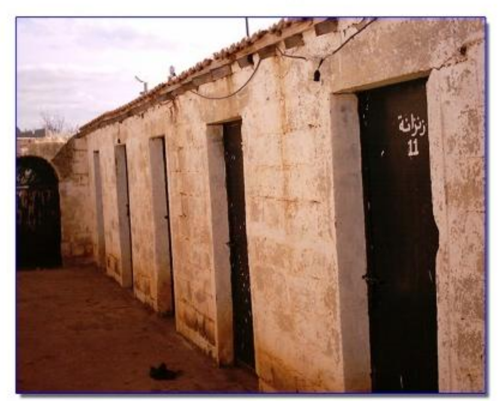








منظر خارجي لزنزانات المعتقل



منظر داخلي لزنزانات المعتقل



بقايا آثار الوادي الذي كان يرمى به المعتقلين



[1])- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص 123،125،124.

ملحق رقم[1]: 07



PREFECTURE DE SETIF
-=-=-=-=-=-=-

CABINET

ARRETE N° 58-1.671

Le GENERAL de Brigade DE CHERGE, Officier de la Légion d'Honneur, Commandant provisoirement la 19° D.I. et la Zône Ouest Constantinois exerçant les pouvoirs civils dans le Département de SETIF ;

VU la loi N° 56-258 du 16 Mars 1956, conférant les pouvoirs spéciaux au gouvernement ;

VU le décret N° 56-274 du 17 Mars 1956, relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie ;

VU l'arrêté gubernatorial du 14 Décembre 1956, article 4 portant délégations de pouvoirs ;

VU la décision N° 3.704/CM du 21 Mai 1958, du Général Commandant Supérieur Interarmées ;

VU le décret du 28 Juin 1958 réglant les conditions dans lesquelles l'autorité militaire exerce provisoirement en Algérie, les pouvoirs normalement dévolus à l'Autorité civile ;

Considérant que l'activité de M. BAHA Laala s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre public et qu'il convient de reconduire à son égard les mesures prévues par l'article 10, § 7 du décret du 17 Mars 1956 ;

A R R E T E

ARTICLE 1.- M. BAHA Laala sera placé en résidence surveillée au Centre Militaire d'Internés de KSAR THIR, jusqu'à nouvelle décision.

ARTICLE 2.- M.M. le Secrétaire Général de la Préfecture, les Sous-Préfets Maires et Administrateurs, le Colonel Commandant la 10° Légion Ter de Gendarmerie sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera exécutoire immédiatement.

Fait à SETIF, le 16 OCTOBRE 1958

Le GENERAL Commandant provisoirement la Z O.C. exerçant les pouvoirs civils dans le Département de SETIF

أرشيف ولاية سطيف ، علبة رقم 11.

[1]– بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص111.

ملحق رقم[1]: 08

WILAYA de SETIF
Archives
Inventaire

PREFECTURE DE SETIF

CABINET

République Française

— ARRETE N° 61.227 —

Le PREFET du Département de SETIF, Chevalier de la Légion d'Honneur,

VU la loi 56-258 conférant les pouvoirs spéciaux au Gouvernement,

VU le Décret 56-274 du 17 Mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la Sauvegarde du Territoire de l'Algérie,

VU le Décret 58-1233 du 16 Décembre 1958 relatif à l'exercice de leurs pouvoirs par les Autorités Civiles et Militaires en Algérie,

VU le Décret 60-157 du 20 Février 1960 sur l'exercice de leurs attributions par les Autorités Civiles et Militaires en Algérie,

VU le décret 60-197 du 2 Mars 1960 relatif à l'exercice direct par l'Autorité Militaire des Pouvoirs de l'Autorité Civile dans certaines circonscriptions des Départements Algériens,

VU l'arrêté du 7 Mars 1960 de M. le Délégué Général du Gouvernement en Algérie, portant délégation de certains pouvoirs prévus par le décret n° 56-274 du 17 Mars 1956,

Considérant que l'activité de M. BOUCHAREB Belgarem ben Ahmed dit "KETFI" né le 10.2.1939 domicilié Mechta Hamamela Douar Frikat Commune de COLBERT (ST Arnaud) s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics et qu'il convient de prendre à son égard les mesures prévues par l'article I, & 7 du décret du 17 Mars 1956 :

ARRÊTE

ARTICLE 1er - M. BOUCHAREB Belgarem ben Ahmed dit " KETFI". sera placé en résidence surveillée au Centre Militaire d'internés de KSAR THIR jusqu'à nouvelle décision.

ARTICLE 2 - MM. le Secrétaire Général de la Préfecture, les Sous-Préfets du Département de SETIF, les Colonels Commandant les Secteurs, Le Colonel Commandant la 10° Légion Ter. de Gendarmerie sont chargés, chacun en ce qui le concerne de l'exécution du présent arrêté qui sera exécutoire immédiatement.

Fait à SETIF, le 31 MARS 1961.

Le PREFET.

أرشيف ولاية سطيف، علبة رقم 11.

[1])- بلقاسم صحراوي، المرجع السابق، ص112.

ملحق رقم[1]: 09

نسخة من وثائق مصلحة العمل النفسي بمعتقل الجرف، تتضمن رأيها حول تسريح بعض المعتقلين(1)

Avis du Service Psychologique

BOUDIAF Ahmed : Illétré ,d'aprés le premier interrogatoire semblerait avoir de l'influence sur la population.Semblerait avoir trempé dans une organisation rebelle .

BOUDIAF Chérif : Semble se désinterresser des événements actuels et ne pense qu'à sa famille .Primaire et insignifiant.A Observer.

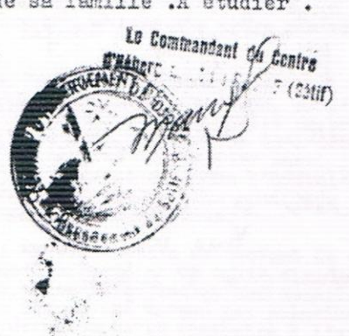
BOUDIAF Mohamed: Ne parait pas franc ,toutefois déclare désapprou la rebellion .Doit étre surveillé .

BOUDIAF Saïd : Semble de bonne foi,fait bonne impression d'apré ses déclarations.A étudier.

BRIK Rabah : Semble apparement sincère mais méfiant .A obser de prés afin de mieux l'étudier .

BELABAS Abdallah : Semble sincère,pauvre déclare qu'il ne peut aider la rebellion ,alors qu'il doit subvenir aux besoins de sa famille .A étudier .

Le Commandant du Centre



---

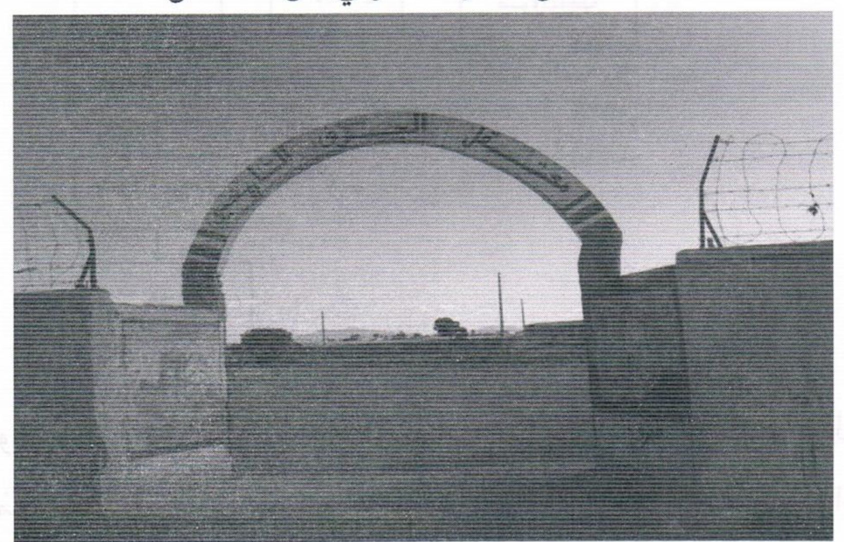
[1])- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 213.

ملحق رقم[1]: 10


منظر عام للجزء الشرقي من المعتقل



مدخل الجزء الشرقي من المعتقل



صورة تبين الوضعية الحالية لبنايات المعتقل



1)- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص228-232

ملحق رقم[1] : 11

صورة لبعض معتقلي الجرف سلمها لنا السيد عبد الله حفظ الله

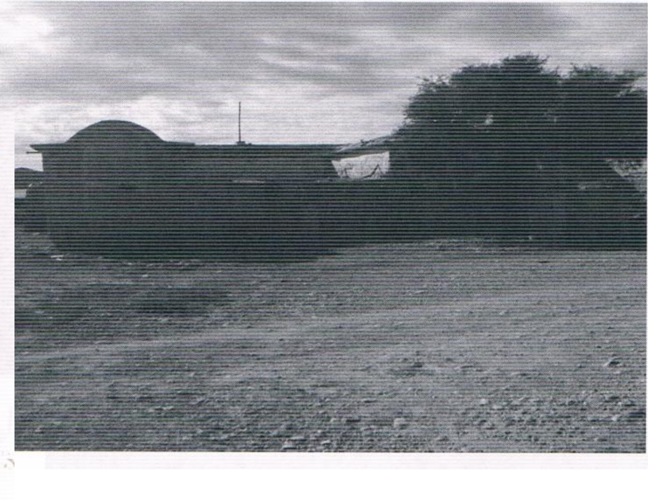


من اليمين الى اليسار : سوداني الصادق – عبد الله حفظ الله – الثالث غير معروف .

بقايا البنايا المخصصة لعيادة معتقل الجرف



منظر خارجي لشقة تتضمن مجموعة من الغرف



حالة تدهور قصوى للبنايات – الجهة الشرقية من المعتقل –



[1]- خميسي سعدي، المرجع السابق، ص 229-231

ملحق رقم: 12

اتفاقية ايفيان: البند الذي يمنع الدولة الجزائرية من محاكمة فرنسا على جرائمها المرتكبة خلال الثورة. [1]

أ) استقلال الجزائر

1) ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج . وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي والشئون الخارجية ، وللدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيآتها الخاصة وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لمصالحها . للدولة السيادة في تحديد وتطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي .

وتوافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية ، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس والعنصر والدين . وستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي .

2 - حقوق وحريات وضمانات الأفراد

1) النظم المشتركة

لن يستطيع أحد القيام بأي إجراء قضائي أو تأديبي أو خاص بالأمن أو عمل أي تمييز بسبب ما يلي :
- الآراء التي تعلن بمناسبة الأحداث المفاجئة في الجزائر قبل يوم استفتاء تقرير المصير .
- الأعمال التي ارتكبت بمناسبة نفس هذه الأحداث قبل يوم إعلان وقف إطلاق النار .

-لن يكره أي جزائري على ترك القطر الجزائري أو يمنع من الخروج منه .

2) النظم الخاصة بالمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام :

أ) في إطار القانون الجزائري الخاص بالجنسية ، ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام طبقا للمبادئ التالية :

يستفيد المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون المدني العام لمدة ثلاث

[1]- بن خدة، اتفاقية ايفيان، المرجع السابق، ص 90.

تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل المجلس القومي الجزائري الذي ستسلمه سلطاتها .

إعلان الضمانات

الجزء الأول : التنظيمات العامة

حماية الأفراد

لايمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم عليه أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو أي إجراء معين للأحداث التي وقعت في الجزائر من أول نوفمبر 1954 حتى إعلان وقف إطلاق النار ، لايمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم أو انزال عقاب به أو اتخاذ أجراء تأديبي ضده أو إجراء معين ، بسبب آراء الشخص أو العبارات التي تفوه بها بخصوص الأحداث التي وقعت منذ أول نوفمبر 1954 حتى يوم استفتاء تقرير المصير .

حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا :

لكل جزائري يحمل بطاقة إثبات الشخصية حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا ، إلا إذا قرر القضاء خلاف ذلك .

يستطيع الجزائريون الذين يتركون للإقامة في بلد آخر ، حمل منقولاتهم معهم ويستطيعون أيضا تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط ، وتحويل رؤوس الأموال التي نتجت عن هذه العملية طبقا للشروط التي ورد ذكرها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي .

تحترم حقوق الجزائريين في المعاش ، المكتسبة من الهيئات الجزائرية طبقا للشروط الواردة في نفس الإعلان .

ملحق رقم[1]: 13

جدول مراكز العدو الفرنسي التي أنشأها أثناء الثورة التحريرية الكبرى

(1954 - 1962م)

بلدية قصر الأبطال، دائرة عين ولمان، ولاية سطيف.

نوع المركـــز	مكـــان تواجده بالضبـــط	فترة تواجـده	وضعيته الحالية
مركـز المصالـح الإدارية المختصة	- في مسكن خثير علـى وسـط مدينة قصر الأبطال	56- 1962	سكنات داخـل في محيط القرية الفلاحية
مراكـز الجيش الفرنسي	**1-** سكن خثير على وسط مدينة قصر الأبطال. **2-** مركـز أولاد بوكثير (ديارداداش عائلة 06 أفراد). **3-** مركز سبخة الملح، مشتة أولاد سي أحسن	**1-**56- 62 **2-**57- 62 **3-**57- 62	**1-** سكنات **2-** مدرسة أولاد بوكثير أولاد محلة **3-** سكنات+مؤسسة فلاحية للشهيد قرقور العمري.
مراكـز الحركـة والقومية	حي الحركة أمام مقر لاصاص على بعد 100كم	57- 1962	سكنـات
مراكـز التعذيب والتقتيـل الجماعي	مركز وسط قصر الطير سابقا	56- 1962	سكنـات
المعتقـلات	قصر الطير سابقا	1956- 1962	سكنات والباقي آثار للزنزانات(سيلونات)
أبـراج المراقبة المهدمة	**1-** 07 أبراج تحيط بمعتقل قصر الطير. **2-** 02 بمشتة أولاد بوكثير	**1-**56- 62 **2-**57- 62	هدمت عن آخرها. هدمت عن آخرها
حواجز المراقبة	**1-** في مدخل قصر الطير. **2-** في مخرج قصر الطير. **3-** في مدخل بوكثير. **4-** في مخرج أولاد بوكثير.	**1-**56-62 **2-**57-62	لا أثر لهـا (1)

[1])- عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 493.

ملحق رقم[1]: 14

ثانيا: تـاريخ قصر الطّير الحديـث:

بعـد فجـر الإستقلال إحتفظت القريـة بإسمهـا القديـم (قصـر الطـير) إلى غايـة سـنة 1973 أيـن قـررت القيـادة السياسـية إنشـاء قريـة فلاحيـة إشتراكية بهـا تحمـل إسـم **قصـر الأبطـال** تخليـدا للمآسي والعـذاب الأليـم الـذي ذاقـه أبطـال ثورتنـا المجيدة بهـذا المعتقـل، وقريـة قصـر الأبطـال الحديثـة دُشّـنت مـن قبـل أحـد الـوزراء في فيفـري 1977 تحتـوي الآن علـى أكـثر مـن 500 مسـكن وبهـا جميـع المرافـق الضروريـة للحيـاة مثـل المسـتوصف- الفـرع البلـدي- فـرع للبريد- المسـجد- الحمـام- سـوق متعـدد الخدمـات- قاعـة متعـددة الخدمـات- مركـز النشـاط الثقـافي الريفـي- متوسـطة- ثانويـة- مدرسـة- ونصب تذكـاري وقـد أصبحت الآن بلديـة مستقلة بفضـل التقسـيم الإداري الأخـير لسـنة 1984م.

كمـا أن القريـة بهـا عـدة مـزارع فلاحيـة هامـة: تنتـج القمـح - الشـعير- الخرطـال- البصـل- البطاطـا- الثـوم- الفلفـل- الطمـاطم - وبعـض الخضـروات الأخـرى، كمـا أن هـذه الجهـة تشـتهر بتربيـة الأنعـام والبقـر الحلـوب.

تلكـم هـي نبـذة تاريخيـة مبسـطة عـن قريـة قصـر الطـير القديمـة، قصـر الأبطـال الحديـث، وقـد أحيـط المعتقـل بسـياج وأقيـم نصـب تذكـاري دشـن مـن قبـل السـيد والي ولايـة سـطيف يـوم أول نوفمـبر 1996م.



[1]- عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 553.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1) بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2) بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.
3) بول أوسارسين، شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة: الجزائر 1957-1959 تر: فرحات مصطفى، دار المعرفة.
4) بيير هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، تر: بهيج شعبان دار العلم، بيروت .
5) جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، دار القومية، (د ب)(د س).
6) عزوي محمد الطاهر، ذكريات المعتقلين، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996 .
7) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار الكتاب، الجزائر، 2013، ج3.
8) عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية (3) بوعريف، دار الهدى، عين مليلة، 2003.
9) فرانز فانون، معذبو الأرض، تر، سامي الدروبي، ط2، دار مدارات، مصر، 2015.
10) الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009.
11) هنري علاق، مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

قائمة المراجع:

1) ابراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة، دار الهدى، الجزائر، 2013.
2) أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
3) أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956.
4) أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية «لخرافة» الجزائر فرنسية، دار المعرفة، 2010،
5) أحمد محمد عاشور اكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني (1500-1962)، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009
6) أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2012.
7) بسام العسلي، المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري، دار النفائس، الجزائر، 2010.
8) بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 2010.
9) بسام عسلي، مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984.
10) بسيوني محمود الشريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، 2003.
11) بورغده رمضان، الثوره الجزائرية والجنرال ديغول (1954-1962) سنوات الحسم والخلاص، دار بونة، الجزائر، 2012 .
12) بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954: معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012 .
13) بوعلام نجادي، الجلادون 1830، 1962 تر: محمد المعراجي، منشورات Anep ، 2007.
14) جنيدي خليفة وأخرون، حوار حول الثورة، دار موفم، الجزائر، 2008، ج1 .
15) جيلالي صاري، ثمانية أيام من معركة الجزائر (28-4/01-1957/02)، دار موفم، الجزائر، 2012.
16) الحاج مسعود بن جديد، (سي علي)، مذكرات شهيد لم يمت، تق: مراد وزناجي، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

17) حمد جندلي وسلطان ذيب، في فصول العناب شيء من التاريخ والنظال والمعاناة: عنابة في قلب المعركة التحريرية 1962/1954، دار البصائر، الجزائر، 2010، ج4.

18) خميسي سعدي، معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013.

19) خير الدين شترة، قضايا في التاريخ النظالي والاستقلالي للجزائر المعاصرة: أبحاث وقضايا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الصديق، الجزائر، 2015، ج5.

20) رافاييلابرانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكري، دار أمدوكال، 2010.

21) رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة، 1956-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

22) زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1956-1962، دار دحلب، الجزائر، 2012.

23) سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال 1830 إلى الاستقلال 1962، دار هومة، 2005 .

24) صالح بن القبي، عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

25) عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مراردة -ابن النوي-، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2003.

26) عبد الله سليمان، المقدمات الاساسية في القانون الدولي الجنائي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

27) عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي.

28) علي محمد الدباس، علي عليان محمد أبو زيد، حقوق الإنسان وحريته، دار الثقافة، عمان، 2005.

29) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائري :الجزائر خاصة، دار المعرفة، الجزائر، ج2 .

30) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009 .

31) فاروق بن عطية، الاعمال الانسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، تر: كابوية عبد الرحمان منشورات دحلب، 2010.

32) محامون من أجل العدالة في ليبيا، الوحدة الطبية القانونية المستقلة، التنسيقية الوطنية لحقوق الإنسان، ريدرس، منتدى المناصرة، إعداد التقارير حول التعذيب، كتيب للصحافيين العاملين على تغطية قضايا التعذيب.

33) محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، درا هومة، الجزائر، 2009 .

34) محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون: 1960-1961، دار الرائد، الجزائر، مر: محمد الفاضل، تر، علي الخشى، ط2، 2005

35) محمد تقية، الثورة الجزائرية: المصدر، الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

36) محمد عباس، دوغول والجزائر نداء الحق، دار هومة، الجزائر، 2013، ج4 .

37) محمد مرسلي، من ذاكرة الولاية الثالثة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، أزفون وسط الأحداث، دار الأمل، الجزائر، 2013 .

38) مصطفى كامل شحاتة، الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصرة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981 .

39) مغنية لزرق، التعذيب وانحطاط الامبراطورية من مدينة الجزائر إلى بغداد، تر: محمد المعراجي، دار الحكمة، الجزائر، 2011.

40) الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962 دار هومة، الجزائر، 2009.

41) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (أول توفمبر 1954- 19 مارس 1962، ط2، دار الأمة، الجزائر.

42) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائري 1954-1962، دار الغرب، الجزائر، 2010، قسم 1، ج1.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1- Boualem nedjadi, les tortionnaires 1830-1962. ANEP, 2001.

2- Hamid bousselham: quand la France torturait en algerie, rahma ANEP , 2001.

3- Henri alleg, la questions. les editions de minuit, paris, 1961.

4- Henri pouillot, lavilla susini tortures en Algérie.

5- Press-book: la torture durant la guerre d'algérie, genèse et evolutions d'un débat ministére des affaires etrangéres alger ambassade d'algérie - paris. 2002. P98.

مجلات:

1) أحمد رضوان شرف الدين، قراءة في جريدة المجاهد، 1957-1962، مجلة المصادر، عدد8، 2003.
2) بختاوي خديجة، أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد 1.
3) بختاوي خديجة، أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، عدد 17، السداسي الأول 2008.
4) بلقاسم بوشارب، نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير، مجلة أول نزفمبر، عدد 79 السنة 14، نوفمبر 1986 .
5) بوصيود الطاهر قانون العار لتمجيد الاستعمار، مجلة أول نومبر، العدد 168، ص 23-24-29 .
6) جبران لعرج، بشاعة الاجرام الفرنسي في مدينة سيدي بلعباس، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد 13، ديسمبر 2017، المجلد 8 .
7) ساسي محمد فيصل، إمكانية محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية وفق القانون الدولي الجنائي، دفاتر السياسة والقانون، عدد8، جانفي 2013، الجزائر.
8) سعاد حداد، سامية خامس، من جرائم الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، عدد 05.
9) عبد القادر ماجن، مراكز التعذيب وضحاياها، المجاهد البشير بومزوغ يتحدث عن قصة تعذيبه-والمجاهدة جميلة بن يعيش تروي قصة تعذيبها، مجلة أول نوفمبر، عددان 134-135.
10) عسال نور الدين، العدالة الاستعمارية خارج القانون 1954-1962، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد 1.
11) عيساني علي، جرائم فرنسا في الجزائر وحقوق الإنسان، مجلة أول نوفمبر، العدد 172، ديسمبر 2008 .
12) غربي أسامة، مسؤولية فرنسا عن ارتكاب جرائم حرب في حق الجزائريين دراسة على ضوء القانون الدولي، مجلة المصادر، عدد14.
13) غلاني السبتي، الإعدام خارج الإطار القانوني للاسرى (محمد العربي بن مهيدي أنموذجا)، مجلة الدراسات والأبحاث، العدد 8.
14) فارس العيد، المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية: قصر الطير أنموذجا، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد 125، بتاريخ 1 ديسمير 2012.
15) فشار عطاء الله، عقيلة خرباشي، مسؤولية فرنسا عن جرائمها الدولية في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث عدد 08 ، 2012، الثلاثي الثالث، الجلفة، الجزائر.
16) محمد الأمين بلغيث، موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب في السجون والمحتشدات أثناء الثورة التحريرية، مجلة المصادر، عدد 05، صيف2001 .
17) محمد الأمين بلغيث، موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب مجلة المصادر، عدد 5، الجزائر، 2001 .
18) محمد الصالح الصديق، مجلة أول نوفمبر، جويلية، 2006، عدد 168 .

19) محمد العربي ولد خليفة، فرنسا تعذب في الجزائر من فضائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة، مجلة المصادر، عدد 5.
20) نعلمان نادية، المعتقلات إبان الثورة التحريرية (المدية نموذجا)، مجلة تاريخ العلوم، عدد7، مارس 2017.
21) نور الدين بلبيل، المعتقلات والسجون الفرنسية: رحلة الآلام والعذاب والموت، مجلة الراصد، العدد الأول، بتاريخ جانفي، فيفري 2002.
22) نور الدين مقدر، المعتقلات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية، مجلة الأداب والعلوم الإنسانية، عدد 02.
23) نور الدين مقدر، جرائم التعذيب الاستعماري خلال ثورة التحرير الجزائرية والقوانين الدولية، مجلة البحوث التاريخية، عدد1، مارس 2017.
24) هواري قبايلي، مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية مزرعة أمزيان أنموذجا، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد 59، عدد خاص، ديسمبر 2012 .

المعاجم:

1) أنور محمود زناتي، قاموس المصطلحات التاريخية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2007.
2) عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة 1954-1962، دار الكتاب، الجزائر، 2010 .
3) عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962.
4) المنجد في اللغة والأعلام، مادة عقل، ط21، دار المشرق، لبنان، 1973.

الجرائد:

1) جريدة البصائر، 1955/06/03، عدد 321، ج12.
2) جريدة البصائر، 1955/06/25، عدد 324، ج12، ص 01.
3) جريدة المجاهد، التعذيب الإستعماري في الجزائر فنونه وأساليبه الوحشية، ج1، عدد 8.
4) جريدة المجاهد، الجلادون الفرنسيون أمام حرب الجزائر، ج1، عدد 10، 1957/09/05.
5) جريدة المجاهد، عدد 19. جريدة المجاهد، عدد 90، 1961/02/27، ج3.
6) جريدة المجاهد، من جحيم المحتشد ...، إلى جبالنا الحرة: قصة جرائري فر من الجرف، ج1، عدد19، تاريخ 1958/03/01.
7) المقاومة الوطنية، إبادة الشعب الجزائري، العدد 4، ص 3.

قائمة الجرائد الالكترونية:

1) El Watan.26 Septembre 2016.www.Algeria-watch.Fr/article(1954-1962)vu le 22/04/2018 à 11 :00 h.
2) Le Monde,23 November 2000,www,Algeria-watch.fr/articl(1954-1962)vu le 21/04/2018 à 18 :00h.

مذكرات:

1) أحمد عبادة، حق الإنسان في عدم التعرض للتعذيب في ضوء القانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، 2010.
2) بلقاسم صحراوي، معتقل قصر الطير 1956-1962 مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجستير في التاريخ الحديث، جامعة باتنة، الجزائر، 2006/2005.
3) خلف الله صبرينة، جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية الجنائية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون والقضاء الدوليين الجنائيين، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2006 ، 2007.
4) قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1945-1958، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2011.
5) مصطفى طوماش، التعذيب خلال الثورة، مذكر ماجستير جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1993-1994.

الوثائق والقوانين:

1) بسيوني محمود الشريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، 2003.
2) بوعزة بوضرساية وآحرون، الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، سلسلة المشاريع الوطنية، المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007.
3) قانون رقم 04 – 15 ، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 يعدل ويتمم الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات ج . ر العدد رقم 71 الصادر في 10 نوفمبر 2004 .

الملتقيات:

1) صباح مريوة، جرائم الحرب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، التجربة النووية الفرنسية 13 فيفري 1960 ، الملتقى الدولى الخامس حول حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني، جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية، 9 – 10 نوفمبر 2010 .
2) علي جميل حرب، «حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني» مؤتمر دولي في 9 و10 نوفمبر 2010، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، الشلف، الجزائر.

قائمة الحصص التلفزيونية:

1) قناة الجزيرة، حصة تلفزيونية بعنوان، «حرب الجزائر ... شهادات الضمير».
2) مليكة قونصوه، قناة الجزيرة الوثائقية، حصة تلفزيونية.

مواقع الكترونية:

1) www.aljazeera.net. vule 02/04/2018 a 11:36.
2) www.ohchr.org. Vu le 15/04/2018 à 17:55
3) www.unicef.org vu le 15/04/2018 à 17:43

التعذيب في المعتقلات أثناء الثورة من 1955– 1962 من خلال نماذج

فهرس الموضوعـات